المدرسة الثّانويّة الشّاملة قلنسوة

الأزمنة النّحويّةُ القائمةُ في العربيّةِ السّاميّةِ وتطوّرها – وِفقًا لنظريةِ التّقعيد النّحويّ (grammaticalization)

اسم التّلميذِ: رامي مرعي

المرشد: د. عبد النّاصر جبارين

الفهرست

مُلخّص _____ 3
مقدّمة_____ 4
تمهيد _____ 6
الزّمنُ التّامّ _____ 30
الماضي البسيط_____ 32
الفعل "بقى" في اللّهجةِ الفلسطينيّةِ القرويّةِ_____ 32
الفِعلُ "قَامْ" _____ 34
الماضي الأتمّ في الشّاميّةِ الشّماليّةِ_____ 35
الزَّمَنُ غيرُ التّامّ _____ 38
المُضارعُ البَسِيطُ_____ 44
الباء البادئة Prefix _____ 44
الماضي البسيطُ السّرديّ _____ 47
المُضارعُ المُستمرُّ _____ 54
أسماءُ الفاعلين المُساعدةُ _____ 55
الباء النّاصبة DOM _____ 56
الماضي المُستمرّ_____ 64
واو الشّرطيّة _____ 65
الماضي الشّروعيّ_____ 67
المستقبل المركّب_____ 69
اسمُ الفاعلِ_____ 72
المُضارعُ التّامّ _____ 74
الماضي الظّنّيّ _____ 78
الماضي الأتمّ _____ 78
الماضي الأتمّ البعيد _____ 80
الماضي الأتمّ القريب _____ 80
المَرَاجِعُ _____ 82

مُلخّص

يفحصُ هذا البحثُ الأزمنةَ النّحويّةَ في العربيّةِ الشّاميّةِ، ويسعى إلى تفسيرِ نشأتِها عبر نظريّةِ التّقعيدِ النّحويّ والمُقارنة اللُّغويّة. يؤكّدُ هذا البحثُ، على خلافِ الاعتقادِ الشّائعِ عند النُّحاةِ العربِ القروسطيّين الّذين اعتقدوا بجوهريّةِ اللُّغةِ العربيّةِ – أنّ اللُّغةَ ليست ثابتةً، بل هي ديناميكيّة بالضّرورةِ. بالإضافةِ إلى ذلك، إنّ العربيّةَ الشّاميّةَ ليست الصّورة العامّيّة من العربيّةِ الكلاسيكيّةِ، وإنّها لا تتأصّلُ فقط بالعربيّةِ المضريّةِ، بل لها نحوُها المُتميّزُ، ولِذا نعتُها بالابتذالِ أو باللّحنِ غيرُ علميٍّ وغير حجّيّ. يُسلّطُ هذا البحثُ الضّوءَ على جانبٍ مُعيّنٍ من العربيّةِ الشّاميّةِ، أي، الأزمنة النّحويّة، بعيدًا عن المُسلّماتِ القروسطيّةِ حول اللّهجاتِ العربيّةِ وبعيدًا عن نظريّةِ النّحو العربيّ القروسطيّةِ. لقد تمّ تبويب الأزمنةِ وفقًا للتّركيبِ المورفولوجيّ، وتمّ فحصُ تطوّرها بواسطةِ التّقعيدِ النّحويّ والشّواهد اللُّغويّة للاستدلالِ عليهِ. انضوت أهمّ النّتائج في هذا البحث تحت باب الزّمن غير التّامّ، حيث أُوضِح أنّ للفعلِ غير التّام في العربيّةِ الشّاميّةِ صورتين، لا صيغتين، أي المرفوع (مبدوءًا بِباء) والمنصوب (بلا باء بادئة)، وقد تمّ أيضًا تأصيل الباء البادئة والباء النّاصبة (واسمٌ مفعوليّ أُهمِل تناوله) وتبيين عمليّة تقعيدهما.

Abstract

This paper examines the grammatical tenses in the Arabic Levantine varieties and attempts to interpret the evolvement thereof by grammaticalization theory and linguistic typological evidence for support. This paper argues, on the contrary to the ubiquitous assumptions among medieval Arabic philologists who essentialized Arabic language – that language is not unchangeable; it is organic by definition. Furthermore, Levantine Arabic is not a colloquial form of Classical Arabic, and neither is it purely derived from Classical Arabic; it has its own distinguishable grammar, and hence it is untenable and unscientific to disapprovingly describe it as "vulgar" or "deviation". This paper sheds light on a specific aspect of Levantine Arabic, i.e., grammatical tenses, away from the medieval beliefs about Arabic varieties and away from medieval Arabic syntax theory. Tenses are classified according to their morphological forms, and their evolvement is examined by grammaticalization, and cross-linguistic evidence is mentioned. The paper's most significant results are included in the imperfect tense chapter, where it is shown that imperfect tense in the Levantine Arabic is subdivided into two forms and not moods, i.e., Marfu` (with *b*- prefix) and Mansoob (without *b*- prefix), also, it shows the origin of both *b*- prefix and *b*- accusative (an overlooked DOM) and the grammaticalization thereof.

مقدّمة

يَرُومُ هذا البحثُ إلى دِراسةِ الأزمنةِ النّحويّةِ Tenses في الشّاميّةِ العربيّةِ وما يلحقُها من صورٍ زمنيّةٍ Aspects، ويسعى أيضًا إلى تأصيلِها بواسطةِ نظريةِ التّقعيدِ النّحويّ Grammaticalization وبالمُقارنةِ اللُّغويّةِ عند الضّرورةِ، كنوعِ استدلالٍ على حُدوثِ تقعيدٍ (وهي نظريّةٌ أوفينا شرحُها في التّمهيدِ). يُسلّطُ البحثُ الضّوءَ خُصوصًا على الشّاميّةِ الجنوبيّةِ المُتحدّثةِ في المُثلّث، وهي لهجةٌ من لهجاتِ الشّاميّةِ العربيّةِ الّتي قلّما تمّ مُقاربتُها نظرًا لعُزلتِها في القُرى، فارتأيتُ في هذا البحثِ أن أستفيضَ في الأمثلةِ عبرها حيثُما توافقت لهجاتُ الشّوامِ في التّركيبِ والقولِ، وأمّا في التّراكيبِ الّتي اختصّت بها الشّاميّةُ الشّماليّةُ (في لُبنانَ وسورية واللّهجة الدّرزيّة) فاستعنتُ في الغالبِ باللّهجةِ اللّبنانيّةِ الجبليّةِ، وفي التّراكيبِ الّتي اختصّت بها الشّاميّةُ الجنوبيّةُ (في فلسطينَ وشرقِ الأردن) فاستعنتُ بكلا لهجة المُثلّثِ واللّهجةِ الجليليّةِ الشّماليّةِ. لا مِراءَ أنّ لهجاتِ الشّاميّةِ العربيّةِ، مهما اختلفَت، تتوافقُ في النّحوِ والّذي هُو جوهرُ اللّغةِ، وإنّ هذه المُوافقةَ، غير المُطلقةِ، نراها أيضًا في الأزمنةِ الّتي تستخدمُها، وفي الظّواهرَ الّتي عادةً ما تُلاحِقُ تلك الأزمنة.

بادئًا، من اللّازبِ تعريفُ ثلاثة مصطلحاتٍ أساسيّةٍ، وذكرُ مدلولاتِها في هذا البحثِ، نظرًا لعدمِ تناوُلِ كُتبِ النّحوِ العربيّ القروسطيّةِ لها، ولا المُعاصرِ الّذي اقتفى أثرُ الأخيرِ في الكثيرِ. وتلك هِيَ: الزّمنُ Tense والصُّورةُ Aspect والصّيغةُ Mood[1].

إنّ الزّمنَ Tense هُوَ الزّمنُ الّذي يحدُثُ بِهِ الفعل بالنّسبةِ إلى المُتحدّثِ، بيد أنّ علمَ اللّسانيّاتِ، لا يعتمدُ المفهومَ الوقتيَّ للزّمنِ، بل المفهوم النّحويّ أو تحديدًا التّركيبَ المورفولوجيَّ. ولِذا، إنّ كُلَّ ما يتبعُ صورةً مُعيّنةً من الفعلِ وضعناهُ مع الأزمنةِ الّتي جرت مجراها في التّركيبِ، ولو اختلفت الدّلالات الوقتيّةِ. فما وافَقَ وزن الفعلِ الماضي خصّصنا لها بابًا، وللمُضارعِ بابًا، ولاسمِ الفاعلِ بابًا.

أمّا الصُّورةُ Aspect تُعبِرُ عن الكيفيّةِ الّتي جرى بها الفعل. فهي تُعبّرُ ما إن كان الفعلُ مُستمرًّا أو تامًّا، أو تامًّا دون أثرِهِ، أو أنّه قد شرع للتّوِ، وعلاقته مع غيرِهِ من الأفعالِ، وغير ذلك من الصّورِ الّتي تدُلُّنا على الهيئةِ أو الكيفيّةِ أو الصّورةِ الّتي حَدَثَ بها الفعلُ. من الجليّ أنّنا لم نعتمدِ الصّورةَ في تبويبِنا الأزمنةَ.

وأمّا الصّيغةُ Mood فهي عِلاقةُ الفعلِ مع الواقعِ والحقيقةِ، من حيثُ كونُهُ وقع حقًّا (أو لم يقع قَط)، أم أنّ المتحدّثَ يفترضُ حدوثه أو يترقّبُهُ أو يخشَاه أو يأملُهُ. ثمّة لُغات تخصّصُ للصّيغةِ تركيبًا مورفولوجيًّا مُحدّدًا، كما تفعلُ للصّورةِ والزّمنِ، مثل اللّغاتِ الرّومانسيّةِ وسابقاتها من اللُّغاتِ الهندو-أوروبيّةِ القديمةِ. صيغةُ الفعلِ الّتي تؤكّدُ حُدوث شيءٍ ما، في أيّ صورةٍ أو زمنٍ كانَ، أو يؤكّدُ عدم حدوثِهِ، هي الصّيغةُ القطعيّةُ (قطعيّة الدّلالةِ) Indicative، وهي الصّيغةُ الّتي تتواجدُ في جميعِ اللُّغاتِ والّتي يكثُرُ استعمالها في الحديثِ اليوميّ. أمّا الصّيغةُ الّتي تُفيدُ الظّنّ فهي صيغةٌ ظنّيّة Subjunctive والّتي تُفيدُ الشّرطَ شرطيّةً Conditional. إنّ الأمرَ، في جميعِ

[1] لقد اعتمدنا في الاصطلاحِ العربيّ على المعجمِ الّذي وضعه الدّكتور مُبارك مُبارَك في "مُعجم المصطلحاتِ الألسنيّةِ". مع هذا، تلافينا بعض التّرجماتِ الّتي وجدناها غير مرضيةٍ، مثل ترجمتِهِ للصّيغةِ Subjunctive على أنّها صيغة شرطيّة، والحقّ أنّ للشّرطِ صيغةٌ خاصّةٌ أخرى "شرطيّة" لا تتعلّقُ بالأخيرة. غالب الظّنّ أنّ الالتباسَ في الترجمةِ ناتجٌ من أنّها مُستعارةٌ من النّحوِ الهندو-أوروبيّ، لا السّاميّ.

أنواعِهِ، من أمرِ المُخاطبِ Imperative، وأمرِ المُتكلّمِ Cohortative، وأمرِ الغائبِ Jussive، يُعدُّ صيغةً. كذلك الحالُ مع التّمنّي والدُّعاءِ والخشية والرّغبة، وهي صيغٌ غير واقعيّةٍ Irrealis، لأنّ تحقُّقها يبقى مُبهمًا.

إنّ اللّغاتِ السّاميّةَ، بِما فيها العربيّةُ، لا تُخصّصُ تراكيبَ نحويّةً لصورٍ مختلفةٍ، ناهيك عن الصّيغِ. بيد أنّ السّاميّةَ العربيّةَ قد تطوّرت وخصّصت لصورٍ كثيرةٍ تراكيبَ معيّنةٍ، وظهرت بها ظواهر نحويّةٍ خارجة عن النّحوِ المعهودِ في اللُّغاتِ السّاميّةِ الوسطيّةِ. فثمّةُ موادٌ عديدةٌ، من الأسماءِ والأفعالِ والحُروفِ، قد تقعّدت grammaticalized، أي انتقلت من كلمةٍ تُفيدُ معنى ما، لتُصبحَ ذات وظيفةٍ نحويّةٍ قواعديّةٍ وتفقدُ في التّركيبِ الّتي تتوظّفُ بِهِ معناها المعجميّ وتُساهِمُ في بناءِ تركيبٍ نحويٍّ معيّنٍ. إنّ هذا البحثَ يضعُ أمامَه هدفَ الكشفِ عن ووصف هذه الصّورِ الزّمنيّةِ العديدةِ، وأيضًا يرومُ إلى إماطة اللّثامِ عن أصلِ هذه الصّورِ والتّراكيبِ الّتي ظهرت في السّاميّةِ العربيّةِ عبر التّقعيدِ النّحويّ والمُقارنةِ اللّغويّةِ.

تمهيد

إنّ ديناميكيّة اللّغة سِمة جوهريّة تظهر في كلّ مركّباتها، فكما أنّ الأنواعَ البيولوجيّةَ تتطوّرُ، كذلك اللّغات. وإنّ التطوّرَ عمليّةٌ ديالكتيكيّة، أي حركة، والحركةُ كانت أبدًا مصدرَ إبهامٍ. يستهلّ الأديبُ الرّوسيُّ، ليو تولستوي، الكتابَ الحادي عشرَ من رائعته "الحرب والسّلم"، في جدليّةِ الحركةِ والمُفارقة الشّهيرة "أخيل والسّلحفاة". يقولُ تولستوي أنّ حلّ تلك المفارقةِ يكمُنُ في تقطيع الحركاتِ إلى وحداتٍ متناهيةِ الصّغرِ، فكُلّما كانت تلك الوحداتُ أكثر صغرًا، كان الحلّ أكثر دقّةً، ما يتماهى ومفهومَ النّهاياتِ في علم التّفاضلِ. إنّ عمليّةَ تطوّرٍ وتغيّرِ اللّغةِ أيضًا، لا يمكنُ فهمها بالنّظرِ إلى وجهٍ واحدٍ أو علّةٍ واحدةٍ، بل إنّ لفهمِ هذا التّطورِ فهمًا سليمًا، علينا أن نأخذ كلّ أوجه اللّغةِ وعلل التّغييرِ بصورةٍ شاملةٍ، وإلّا لبدا التطوّرُ أمرًا غير منطقيٍّ، وأنّ الحركةَ وهمٌ، كما زعم زينون الإغريقيّ. إنّ تكوّنَ الجنينِ، لو أردنا أن ننفيَ صيرورةَ التطوّرِ، سيكونُ استحالةً بيولوجيّةً، ولن يكونَ غير ذلك، إلّا إذا أُوضِحَت أطوارُ الجنينِ، وكلّما كانت تلك الأطوارُ أشمل ومرتبطةً ترابطًا توافقيًّا ولا تستثني طورًا، كلّما بدت عمليّة تكوّنِ الجنينِ أكثر منطقيّةً فيستسيغُها العقلُ، إذ العقلُ يعتمدُ بالكاملِ على المنطقِ الصّوريّ.

إنّه لا يمكنُ إذًا أن نفهمَ تطوّر لغةٍ ما بالانفرادِ في إحدى أوجهِها، من نحوٍ ومورفولوجيّا وفونولوجيا وسمانتيك، فلا يُمكِنُ أن يتمّ تفسيرُ هذا التّطورِ بالرّجوعِ المطلقِ إلى عاملٍ واحدٍ أو عواملَ معيّنةٍ كالتّأثيرِ الأجنبيّ أو التّغيّر الفونولوجيّ أو السّيمانتيكيّ Semantic bleaching أو التّقعيدِ النّحويّ. في هذا البحثِ، سيتمّ بادئًا عرضُ مزعم الجمودِ في اللّغةِ، عبر شواهدَ من كتبِ النّحاةِ العربِ، والّذي كان دومًا مسلّمةً ضمنيّةً عندهم، وبل كان علّةً في الاختلافِ في بعضِ المسائلِ النّحويّةِ، وما ونى مزعمًا ضمنيًّا في كثيرٍ من المُشاحّاتِ حول اللّهجات العربيّة.

كان مفهومُ اللّغةِ عند النّحاةِ العربِ لا يزالُ شائكًا، ونشأةُ اللّغةِ كانت من المسائلِ الّتي تضاربت آراءَهُم بِها فحارُوا بها ولم تعرفْ منتهًى عِندهم (وإن كان جُلُّ انهماكِهم في المسائلِ النّحويّةِ الفرعيّةِ). مع هذا، كانت جميعُ المزاعمِ والآراءِ، في خُصوصِ اللُّغةِ، تتأصّلُ، بشكلٍ ضمنيٍّ، بالاعتقادِ في جُمودِ اللّغةِ. إنّ اللّغةَ، عند النُّحاةِ العربِ، باختلافِ مدارسِهِم ومذاهبِهِم، كوفيّين أو بصريّين، لم تكُن كائنًا عضويًّا، ما قد يكونُ علّةً من العللِ الّتي أودت إلى إغفالِ العامّيّةِ ونعتِها بالرّكاكةِ ونسب التّصحيفِ والتّحريفِ لها. وهذا المزعمُ لا يتجلّى فقط بمبحثِ نشأةِ اللّغةِ وأصلِها، بل يتجلّى حتّى في المسائلِ الأصوليّةِ من العللِ والعواملِ النّحويّةِ ومسائلِ النّحو الفرعيّةِ وفي الاختلافاتِ بين مذاهب النّحويينَ. إنّ المسلّمات الّتي يُبنى عليها صرحٌ علميٌّ أو عقائديٌّ قد لا تكونُ ظاهرةً صراحةً، وبتقويضِها يتبيّنُ اعتمادِ هذا الصّرح عليها، فالمنطقُ التّرانسندنتاليّ الكانطيّ ما كان ليرى النّورَ لولا التّشكيك "الكوبرنيكيّ" في تعريفِ الحقّ على أنّه موافقة المعرفةِ لموضوعِها، وهو تعريفٌ ضمنيٌّ في الفلسفةِ ما بعدِ الآرسطيّةِ.

إنّه لا يُمكِنُ قراءة نقدِ الفَيلسوفِ الألمانيّ، كارل ماركس، للاقتصادِ السّياسيّ بالتّغاضي عن المنهجيّةِ المادّيّةِ-الجدليّةِ، فقراءةٌ كتلك قد تودي إلى جوهرةِ أشكالِ القيمةِ وبل إلى أسطرةِ مفهومِ القيمة والعمل من قراءةِ أوّلِ أبواب رأس المال، أو إلى الولوجِ في معتركِ الألفاظِ وتركِ جوهرِ النّقدِ الماركسيّ، إذ في غيابِ الرّكائزِ تبدو الفُروعُ أمام النّاقدِ مشتبكةً بصورةٍ غامضةٍ تستدعي تفاسيرَ مختلفةً. وكذا حالُ نظريّة النّحو عند العربِ، فلا يُمكنُ ترك المنهجيّةِ الّتي عُوّلت عليها غالب مزاعمهِم، والخوضُ في ظاهرِ القولِ دون الجوهرِ. والنّحو في العُرفِ العربيّ لا يُقابلُ ما يُدعى Syntax في علمِ اللّسانياتِ الحديثِ، بل هُو مُقابلٌ لِما يُدعى القَواعدُ أو الغرامطيق Grammar. فالنّحوُ، عند النّحاةِ العربِ، هُوَ انتحاءُ سمت كلامِ العربِ ليلحقَ الأعجميُّ بأهلِها من الفصاحةِ، أمّا النّحوُ Syntax في علمِ

اللّسانياتِ فهُوَ دِراسةٌ لمبنى الجُملةِ وكيف تندمجُ جُملةٌ مع أخرى كي تتكوّنَ ثانيةً، وبذلك قد يجتازُ مبحثُ الأوّلِ (النّحو العربيّ) الأخيرَ، فلا يقتصرُ ذاك "النّحو" على تكوينِ الجُملةِ، بل يتعدّاهُ إلى مباحثَ مورفولوجيّةٍ وسيمانتيكيّة. فالنّحو إذًا هُو أشبهُ بِما يُدعى بالقواعدِ، وهُو مبحثٌ قد اجْتهدَ بِهِ اليونانيّون ثُمّ الفرنسيّون، وكان عندهم، كَمَا عند العربِ، يعتمدُ على الوصفِ لا مبحثًا علميًّا، وبل إنّه لم يكُن من بين مباحثِ الفلسفةِ كباقي العُلُومِ الطّبيعيّةِ. والبونُ بين نُحاةِ العرب وبين نُحاةِ اليونانيّينِ كان في تبنّي الأوّلين القياسَ كدليلٍ من أدلّةِ النّحوِ، وبحثوا في علّةِ الأحكامِ النّحويّةِ، وأسقطوا تبويبات أصولِ الفقهِ على تبويبات أصولِ النّحوِ.

يُشيرُ ابنُ جنّي[2] في كتابِهِ الخصائصِ، دون أن يرجّحَ الكفّةَ لرأيٍ من بين الآراءِ المورَدةِ، إلى الاختلافِ الّذي كان بين النّحويين في خُصوصِ نشأةِ اللّغةِ، فقد انقسموا بين من ذهب إلى أنّ اللّغةَ إلهامٌ وتوقيفٌ إلهيٌّ وبين من ذهب إلى أنّ اللّغةَ اصطلاحٌ وتواضعٌ بشريٌّ، وكان ثمّة من قال بالاثنينِ. القولُ في أنّ اللّغةَ توقيفٌ وإلهامٌ من إلهٍ، كان يعتمدُ مطلقًا على النّصّ القرآنيّ: "وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا" (سورة البقرة: 31). ولا مُشاحّةَ في أنّ هذا المزعمَ يرفُضُ رفضًا قاطعًا أنّ اللّغةَ كائنٌ متطوّرٌ وعضويٌّ، كمن ينتصرُ إلى عقيدةِ الخلقِ Creationism فيرفضُ بذلك احتماليّةَ الانتخابِ الطّبيعيّ والارتقاءِ البيولوجيّ، إذ القولُ بالإلهامِ يُخرجُ اللّغة من الوسطِ العلميّ الامبريقيّ ويجعلُ منها وضعًا إلهيًّا فجائيًّا خارج التّاريخِ البشريّ (وهُوَ مُحالٌ كما سيُبيّنُ أدناهُ). إنّ هذهِ الآيةَ وما شابهها من آياتٍ قرآنيّةٍ حول قصّة خلقِ آدمَ تتأصّلُ في مدراش التّكوينِ العظيمِ מדרש בראשית רבה[3]، التّفسيرُ الرّبّانيُّ لسفرِ التّكوينِ، وهُوَ تفسيرٌ قد كُتِبَ في حقبةِ كتابةِ التّلمودِ البابليّ، أي حقبة الأمورائيم האמוראים (مُنتصف القرنِ الثّالثِ حتّى القرنِ السّادِسِ الميلاديّ). غير أنّ النّصَّ المدراشيَّ يسردُ تلك الرّوايّة الآجاديّة אגדה للاستدلالِ على حكمةِ الإنسانِ الّذي أجاد إطلاق المُسمّياتِ بِما يتناسبُ والأمورَ، وأمّا القُرآن فينسبُ الحكمة إلى اللهِ. وبالتّغاضي عن حقيقةِ أنّ النُّصوصَ الدّينيّةَ ليست بحقائقَ موضوعيّةٍ في مجالِ البحثِ العلميّ، فإنّ حتّى مفسّري القُرآن اختلفوا فيما بينهم عن المقصد في "الأسماءِ"، أهو أجناس الحيوانِ والنّبَاتِ، أم فقط أسماء الأعلامِ، وقد ذهب القرطبيُّ إلى الثّاني من الأقوالِ، خاصّةً أنّ النّصّ القرآنيَّ يُوردُ "عَرَضَهُم" إضمارًا ل"الأسماء" بدلًا من أن يضمرها بالهاء والألفِ.

أمّا القائلون بالاصطلاحِ البشريّ، فلم يختلفوا عن القائلين بالتّوقيفِ إلّا في شأنِ الواضعِ، إذ ارتأوا في اللّغةِ وضعًا بشريًّا فُجائيًّا أيضًا، وأنّها وُضِعت في سياقٍ سينكرونيّ Synchronic، ولم ينظروا إلى أنّها تتطوّرُ تطوّرًا عضويًّا وتاريخيًّا، بل هي عندُهم انبجاسٌ مفاجِئٌ بين جماعةٍ، لا يكونُ في طبيعتِهِ، أي هذا الانبجاس، التغيّر العضويّ. مِنَ الجائز القولُ قياسًا: "Lingua non facit saltum"[4]، أي أنّ اللّغةَ لا تتواثبُ. فكما أنّهُ لم تظهر الأنواعُ البيولوجيّةُ ظُهورًا مفاجئًا على سطحِ الأرضِ، كذلك اللّغةُ، ولذا القولُ بأنّ اللّغةَ اصطلاحٌ بشريّةٌ لا يختلفُ عن الأوّلِ إلّا في عزلِهِ اللّغةِ عن كلِّ سياقٍ ماورائيٍّ أو غيبيٍّ. وثمّة من زَعَمَ أنّ اللّغةَ تطوّرت من شحيجِ الحمارِ ونزيبِ الظّبيِ وصوتِ الحيوانِ. إنّ ابنَ جنّي بقي حائرًا في هذا الجدلِ ولم يُرجّح أيًّا منَ الأقوالِ. فتعريفُ اللّغةِ عند ابن جنّيّ

---

[2] ابن جنّي، أبو الفتح. ج1، 41.

[3] قال إخا الرّابي: "عِندَمَا أرادَ القُدّوسُ مُباركٌ هُوَ أن يخلَقَ الإنسان سَأَل الملائكة. قال لهُم: "نَعمَلُ آدم" (تك 26:1)، فقالوا لَهَ: "وما عريكتُهُ؟" قالَ لَهُم: "حِكمتُهُ أعظمُ من خاصّتِكم". فعرضَ عليهم البهيمةَ والحيوانَ والطّيرَ، وقال: "ما اسمُ هذا؟" فَما كانُوا بِعالِمين. فعرضَهَا على آدمَ، وقال: "ما اسمُ هذا؟" فأجابَ: هذا ثورٌ، وذا حمارٌ، وذا فرسٌ، وذا جملٌ. "وأنتَ ما اسمُك؟" أجابهُ: على اسمي أن يكونَ آدم، لأنّي من أدَمَةِ الأرضِ جُبِلتُ. "وما اسمي أنا؟"، فأجابَهُ: "على اسمِك أن يكونَ أدوناي، إذ أنت سيّدُ كُلِّ مخلوقٍ". (التّكوين العظيم 5:17). ترجمة حُرّة.

[4] والأصلُ في القولِ "Natura non facit saltum" أي أنّ الطّبيعةَ لا تتواثبُ، وهي مقولة اعتادَ بعضُ الطّبيعيّين على قولِها، واستدلّ بها تشارلز داروين في تثبيت نظريّته. والمقصد أنّ اللّغةَ كالنّوعِ البيولوجيّ تتطوّرُ.

يكتنفُهُ الإبهامُ، إذ هي عنده لم تكُن تتعدّى الأصوات (مُصطلحةً أو مُلهمةً)، ما يُشيرُ إلى غيابِ ثنائيّةِ الكلامِ/اللّغةِ (language/langue) ومفهومِ الأخيرةِ، الّتي أوضحها فرديناد دو سوسيور، بعد قرونٍ، في كتابِهِ الّذي نُشِر بعد مماتِهِ "Cours de linguistique Générale".

إنّ جميعَ تلك المزاعمِ في خصوصِ نشأةِ اللّغةِ تُنافي الحقائقَ العلميّةَ الحديثةَ. في الحقيقةِ كان يتوكفُ النّحويُّ العربيُّ اللّغةَ، توقيفًا كانت أم اصطلاحًا، كما لو أنّها كانت كائنًا مستقلًّا عن سياقِهِ التّاريخيّ، ودراسةُ أصولِها يأخذ منحىً ميتافيزيقيًّا يعتمدُ على التّخمينِ الذّهنيَّ لا على منهجٍ علميٍّ.

يتجلّى مفهومَ جُمودِ اللّغةِ في مبحثِ العلّةِ النّحويّةِ عند النّحويين. إنّ وجودَ العلّةِ والبحثَ عنها والمُشاحّات حولَها كلّها كانت من البديهيّاتِ عند النّحويين العربِ، فأصولُ النّحوِ يعني أيَضًا الاعتناءُ في العللِ. فابنُ جنّي الّذي راح في بادئ كِتابِهِ، الخصائص، يبحثُ في نشأةِ اللّغةِ (كانت توقيفًا أو اصطلاحًا) لم يبحث في معنى العلّةِ ودلالاتِها عند النّحويين، بل أخذ يُقارنُها في تلك الّتي في علمِ الكلامِ وتلك الّتي في الفقهِ، دون أن يوضّحَ شيئًا في طبيعةِ تلك العلّةِ ومنشئها وبل نفعِها في علمِ النّحوِ، وابنُ الأنباريّ راح يسردُ مراجعَ النّحوِ من نقلٍ وقياسٍ واستصحابِ حالٍ، ويُخرج "أهل الذّمةِ" و"الفاسقين" من بابِ النّقلِ، فيما لم يُبوّب للعلّةِ ولو بابًا واحدًا. إنّ العلّةَ إذًا تأخذُ مفهومًا مُجرّدًا لم تطرُق كُتب النّحويين القروسطيّين بابًا لبحثِهِ في ذاتِهِ بحثًا وافيًا، ومع ذلك كان ثمّة من اعترض على هذا المفهومِ، كابنِ مضاء القرطبيّ، واعترضَ على ما جاء عند النّحويين حوله وحول العواملِ النّحويّةِ (وخاصّةً المقدّرةَ منها)[5]. لقد رأى ابنُ مضّاء أنّ العلل عند النّحاةِ تُقسَمُ إلى ثلاثٍ، أوائل وثواني وثوالث. الأوائل هي العللُ الّتي تبحثُ في الوظائفِ النّحويّةِ، فالاسمُ الأوّلُ في الجُملةِ مرفوعٌ لأنّهُ مُبتدأٌ. أمّا العللُ الثّواني، فهي تبحثُ عن سببِ رفعِ المبتدأ، والثّوالثُ عن سببِ الرّفعِ بالضّمّةِ أو غيره. إنّ النّحويين الأعاجمِ من يونانيّين وفرنسيّين، على الرّغمِ من اعتنائهم في النّحوِ والصّرفِ، لم يعتنوا إلّا في العللِ الأوائلِ. أمّا العللُ الثّواني فهي ما يُميّزُ مبحث النّحاةِ العربِ في القُرونِ الوسطى عن سواه، واصطلاحُ "العلّةِ" في هذا البحثِ يختصُّ هذا النّوع من العللِ -العلل الثّواني- الّتي رفضها ابنُ مضّاء، وفي الغالبِ كانت المسائلُ الّتي تتعلّقُ بِها ممّا اختلف فيه كثيرٌ من النّحويّين الكوفيّين والنّحويّين البصريّين.

إنّ العلّة قد تأخذُ أشكالًا عدّةً أيضًا، ولها ضروبَها الّتي اختلفَ النّحويّون بها، فذهب ابنُ إسحاق إلى أنّ ثمّة علّة وثمّة علّةُ العلّةِ، وأمّا ابنُ جنّي فقد ذهب إلى أنّ الأخيرَ ما هُو إلّا تتميمٌ للعلّةِ، وليس عند النّحويين مرجعًا مُتّفقًا عليه في خُصوصِ العللِ وضروبِها. مثلًا، علّةُ رفعِ الفاعلِ (وهُو المثالُ الّذي يحتويه كلُّ بابٍ حول العللِ) هي إسنادُهُ للفعلِ، وعلّةُ العلّةِ لهذا الرّفعِ لها أكثرُ من تعليلٍ، فيقولُ النُّحاة[6]، أنّ الفاعلَ مرفوعٌ لأنّ الفاعلَ واحدٌ والمفعولَ جماعةٌ، فالأوّلُ يأخذ أثقلَ الحركاتِ لقلّةِ تكرارِهِ -أي الضّمة- والعكسُ بالعكس، إذ قد يتعدّى الفعلُ مفعولين أو ثلاثةً، ولِذا قد يتكرّرُ، ففُتِحَ آخرُه -أي الفتحة-. ووجهٌ آخرُ لتعليلِ حُكمِ الفاعليّةِ هُو أنّ الفاعلَ مرفوعٌ لأنّه اسم عُمدةٍ لا مندوحة عنه في كلّ جملةٍ فعليّةٍ، أمّا المفعولُ فخلافُ ذلك، إذ قد يكونُ الفعلُ مُلازمًا، وبما أنّ الفاعلَ الأوّل في الرّتبةِ أخذ أوّل الحركاتِ -الضّمة- وأمّا المفعولُ ففُتح آخره.

إنّ كلا العلّتين يؤكّدان كمونًا أنّ اللّغةَ خارجةٌ عن السّياقِ التّاريخيّ، وأنّها كائنٌ يجوزُ استقصاءه ميتافيزيقيًّا والاعتماد على تصوّراتٍ عقليّةٍ محضةٍ، وبذلك تُعلنُ عن عدمِ كفايتِها وبل عن عبثيّةِ المُشاحّاتِ في صددِها. فالعلّةُ الأولى، أو

[5] وكان لَهُ في ذلك كتابٌ يُدعى "الرّدّ على النُّحاة".
[6] راجع مثلًا الشّنتمريّ، ج1، 51.

كاصطلاحِ الزّجّاجيّ علّة العلّة، يمكنُ دحضُها بسهولةٍ بواسطةِ التّوابعِ. إذ صحيحٌ أنّ كُلَّ جُملةٍ فعليّةٍ لا تحتوي إلّا على فاعلٍ واحدٍ، بيد أنّه قد يتبعُ هذا الفاعلُ، دون مانعٍ أو شرطٍ، عددًا من التّوابعِ الكثيرةِ الّتي تتلاءمُ وحركةَ سابِقِها، فتسقُطُ بذلك علّة الفاعليّة الّتي تعتمدُ على وحدانيّةِ الفاعلِ في الجُملةِ، فمن الغضاضةِ أن يتّخذَ الاسمُ المُتكرّرُ حركةً ثقيلةً بالاعتمادِ على فرضيّةِ النّحويين. كما أنّ إخراجَ المفعوليّةِ من الرّفعِ إلى النّصبِ لتكرارِ المفعولِ هُو تعميمٌ للخاصّ القليلِ، إذ الأفعالُ الّتي تتعدّى لمفعولين محدودةٌ للغايةِ، والغالبُ الأعمُّ من الأفعالِ تتعدّى مفعولًا واحدًا أو تكونُ لازمةً.

أمّا العلّةُ الثّانيةُ لحكمِ الفاعليّةِ، فتستدلُّ بالفعلِ اللّازمِ، على خلافِ العلّةِ السّابقةِ، فتبدو أكثر بُعدًا عنِ الامبريقيّةِ العلميّةِ وأقربُ إلى التّخمينِ العقليّ، إذ صاحبُها يهي تفصمُ اللّغةَ عن متحدّثِها وتقاربُ اللّغةَ كما لو أنّها إبداعٌ ذكيٌّ -توقيفيٌّ أو اصطلاحيٌّ-. في الحقيقةِ، لو كانتِ اللُّغةُ نِتاجًا ذكيًّا يعتمدُ على المنطقِ الصّوريّ، لما كانت على ما هي عليهِ، فلما وُجِدت كلماتٌ تحملُ معانٍ متناقضةً، مثل مادّةِ "قسط" في المعجمِ العربيّ، إذ قد تعني الجُور والعدل في آنٍ واحدٍ، أو مادّة "קילס" في المعجمِ العبريّ، والّتي تعني الذّمّ والمدح في آنٍ واحدٍ. بل إنّ مُفسّري القرآنِ قد اختلفوا في تفسيرِ آيةٍ من آياتِهِ جرّاءَ الاختلافِ في ترجيحِ معنى لفظ "قُرُوء"، مؤدّين بذلك إلى انشقاقٍ في حُكمٍ فقهيّ بين المذاهبِ. إذ كلمةُ "قُرُوء" قد تعني الطهارةُ وقد تعني النّجاسةُ في آنٍ واحدٍ، والآيةُ 228 في سورةِ البقرةِ: "وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ"، في حكمِها حول عدّةِ المُطلّقةِ، لم تُرجّح رأيًا من بين الآراءِ، ما أدّى إلى حكمٍ فقهيّ مختلفٍ للمذاهبِ. إنّ المُخيّلةَ البدويّةَ لم تكُن تنصبُ أو ترفعُ لعلّةٍ من تلك العللِ، ولم تكُن تستعينُ في تلك الأحكامِ كي ترفعَ أو تنصبَ. فالقولُ أنّ حكم الفاعليّةِ ناتجٌ عن كونِ الفاعلِ اسمُ عمدةٍ لا غنًى عنه ولذا اتّخذ أثقلُ الحركاتِ، ليس إلّا تخمينًا ذهنيًّا، ومن الجليّ أنّ المنطقَ الصّوريَّ والتّصوّرات الذّهنيّة لا تُشكّلُ أهميّةً بالنّسبة إلى اللّغةِ. ثُمّ كونُ الفاعلِ اسم عمدةٍ، فهو إذًا كثيرُ التّكرارِ في الحديثِ لأنّه لا مندوحة عنه، على خلافِ المفاعيلِ، ما يحملُ على اتّخاذه حركةً أخفّ لا أثقل، لأنّ كثرةَ التّكرارِ وحدِها الّتي تعملُ على تبسيطِ المعقّدِ والتّغييرِ. إنّ الأفعالَ الّتي تشذُّ في تصريفِها (أي تنقلبُ عن جذرها) في اللّغاتِ الهندو-أوروبيّة هي الأفعالُ الّتي يكثرُ استعمالُها، كالأفعالِ المساعدةِ Auxiliary (فعل الكينونةِ والمُلكيّةِ)، وأفعالُ المعرفةِ (Savoir, know) والبَصرِ (Voir, see) والحركةِ (Courir, run) وهلمّ جرّا. وكذا حالُ الفاعلِ، إذ هُو جزءٌ يكثُرُ تكرارُهُ في الحديثِ لأنّ الفعل لا يستغني عنه، فكان من الواجبِ إعطاؤه أخفّ الحركاتِ لا أثقلها. بل إنّ ابنَ يعيش يؤكّدُ أنّ العربَ بالتّحديدِ يخفّفون فيما كثُر من الكلمِ، فيقولُ في شرحِهِ المفصّل: والعربُ يُجيزون الخفّةَ فيما يكثر استعماله[7]. لقد ذكر ابنُ يعيشَ ذلك في بابِ الظُّروفِ، مُعلّلًا بناءَ "كيف" (والّتي يؤكّدُ على أنّها ليست ظَرفًا) بالفتحِ لمنعِ التقاءِ السّاكنين، وأنّهم انتقوا الفتحَ دون غيرِهِ، لأنّ الأخيرةَ أخف الحركاتِ، والعربُ توظّفُ أخف الحركات فيما يُكثرون ذكره. إنّه من الواضحِ إذًا أنّ العللَ ليست قواعد ثابتةً، ولا يعتمدُ النُّحاةُ العربُ عَلى منهجيّةٍ واضحةٍ ثابتةٍ يُلحِقون بها ما ورد من المُعرباتِ والمبنياتِ ويطّبقونها على جميعها، بل هي تخميناتٌ ذهنيّةٌ قد تسري على تِلكَ دون الأخرى. إنّ تلك المنهجيّةَ ليست شاملةً، بل هي انتقائيّةً ولا تتّخذُ روائزَ واضحةً.

بادئًا، يشرعُ النّحويُّ في مبحثِهِ في السّؤالِ، لِما الفاعلُ مرفوعٌ والمفعولُ منصوبٌ والمجرورُ مخفوضٌ[8]. يرى جُلُّ النّحاةِ أنّ الإعرابَ وُجِد أساسًا لمنعِ الالتباسِ وللتّفريقِ بين كليهما، و"منع الالتباسِ" يُعدّ علّةً نحويّة، وهي العلّةُ

[7] ابن يعيش، ج3، 141.
[8] ابن جنّي، ج1، 174.

الّتي افتتح بِها الأنباريُّ باب القياسِ. وتلك العلّةُ أيضًا تُعلنُ أيضًا عن عدم مناسبتِها في تفسيرِ ظاهرةِ إعرابِ الكلمِ، وبل أيضًا لا تتلاءمُ ومفهومَ اللّغةِ ولا وأوجهَ اللّغةِ العربيّةِ كما سيتبيّنُ أدناه. إنّ منعَ الالتباسِ قد يتحقّقُ عبر التّركيبِ النّحويّ Syntactic الصّارمِ للجُملةِ، كحالِ اللّغاتِ غير المصرّفةِ Analytic، فمثلًا تتّسمُ الفرنسيّة في أنّ الفاعلَ يفتتحُ الجُملةَ ثُمّ فعله وثمّ مفعول الأخير، إلّا إن كان المفعولُ ضميرًا، وهكذا حالُ غالبِ اللّغاتِ غير المصرّفةِ، والّتي تتّسمُ بقواعدَ صارمةٍ لمواضعِ الكلمِ. إنّ تلك العلّةَ إذًا توضحُ عدمَ كفايتِها وبل عبثيّتها في تفسيرِ الظّواهرِ النّحويّةِ في اللّغةِ.

إنّ تلك العلّةَ إذًا توضحُ عدمَ كفايتِها وبل عبثيّتها في تفسيرِ الظّواهرِ النّحويّةِ في اللّغةِ. بالإضافةِ إلى ذلك، إنّ النّحو وباقي عناصرِ اللّغةِ غير موظّفةٍ لدرءِ الالتباسِ في المعنى، وبل إنّه لا مُكنة لها لتحقيقِ وظيفةٍ كتلك. وقد مرّ ذكرُ الكلماتِ الأضدادِ Contronym[9]، وهي دليلٌ على أولويّةِ السّيّاقِ لدرءِ الالتباسِ في المعنى، لا اللّغة، فليس ما يدلُّ على معنى قُروءٍ في سورةِ البقرةِ إلّا بالرّجوعِ إلى السّياقِ، وقس على ذلك كلماتٍ كقسط (جارَ وأنصَفَ) وعَسعَس (أدبر وأقبل) وصَريمٍ (النّهار واللّيل) وهلمّ جرًّا. وبالمثلِ، الضّمائرُ المُستترةُ قد يصحُّ تقديرُها لاثنينِ مختلفينِ، فمن هذا إشارةُ القُرآنِ إلى مشيئةِ المُهتدِي في مواضعَ عديدةٍ، مثل: "يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ" (سورة المدّثر: 31)، وبغيابِ السّياقِ القُرآنيّ الكاملِ يكونُ تحديدُ صاحبِ المشيئةِ عسيرًا، والآيةُ مبتورةً لوحدِها قد تدلُّ على أنّ المشيئةَ تعودُ للإنسانِ وقد تدلُّ أنّ المشيئةَ إلهيّةٌ. وقس على ذلك أيضًا سائرَ الضّمائرِ المُتّصلةِ، فيجوزُ إرجاعُها للقريبِ والبعيدِ من الأسماءِ على حدّ سواءٍ ما لم يكُن السّيّاقُ مُحدّدًا لذلك. إنّ اللّغةَ بغيابِ السّياقِ قد تكون عُرضةً للالتباسِ دائمًا من حيث أنَّ جميع الجُملِ قد تكونُ مجازًا وقد تكونُ حقيقةً في آنٍ واحدٍ، فكلمةُ "أخ" و"أخوة" في العهدِ الجديدِ عندما أُقترنت بيسوعَ المسيحِ: "وَفِيمَا هُوَ يُكَلِّمُ الْجُمُوعَ إِذَا أُمُّهُ وَإِخْوَتُهُ قَدْ وَقَفُوا خَارِجًا طَالِبِينَ أَنْ يُكَلِّمُوهُ" (إنجيل متّى 46:12)، قد تمّ تفسيرُها مجازيًّا بالألفةِ والقربةِ لا بالمعنى المعجميّ المعهودِ، فيما يتلاءمُ مع المعتقداتِ المسيحيّةِ الأرثوذكسيّةِ والكاثوليكيّةِ، وأيضا فيما جاءَ في القرآنِ عن مريمَ بنت عمران: "يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ" (سورة مريم: 28)، وذهب جُلُّ مفسّري القرآنِ أنّ "أخت" لا تعني أنّ مريمَ هي أختُ هارون بن عمرام بن قهات (سفر الخروج 18:6)، وأنّ لفظ "أخت" يحملُ معنًى آخرَ غير المعهودِ، وهذا التّفسيرُ لا يعتمدُ إلّا على السّياقِ القُرآنيّ. وبِذا يتّضحُ أنّ اللّغةَ لا تقي نفسها من الالتباسِ، وليست مركّباتُها من نحوٍ ومورفولوجيا وفونولوجيا وسمانتيك آهلةً لذلك، فجميعُ الجُملِ من خبرٍ وإنشاءٍ قد تكونُ مجازًا وقد تكونُ حقيقةً كما تبيّن، واللّغةُ وحدُها لا تُشيرُ وبل لا تُرجّحُ تأويلًا في غيابِ السّياقِ.

بناءً على ما ذُكِرَ، من الواضحِ أنّ العلّةَ تُعضدُ من مزعمِ جمودِ اللّغةِ، فوجودُ العلّةِ يعني أنّ تطوّرَ اللّغةِ خُروجٌ عنها، وبذلك سيُنعتُ كلّ تطوّرٍ لها بالتّصحيفِ والتّحريفِ. لأنّ التّغيّرَ بالأحكامِ النّحويّةِ سيعني حتمًا التّغاضي عن العللِ الذهنيّةِ الماورائيّة المؤسطَرة، وبذلك هُو شذوذٌ يجبُ أن يُقوَمَ. المباحثُ اللّغويّةُ العلميّةُ تستغني عن هذا المصطلحِ استغناءً مُطلقًا، وتكتملُ جميعُ فُروعِ علمِ اللّغةِ دون البحثِ في العللِ أو التّخميناتِ العقليّةِ.

[9] في هذا الخصوصِ، تجدُرُ الإشارةُ إلى أنّ كثيرًا قد عدّوا الأضداد في العربيّةِ من بدائعها وجماليّاتِها، ومع ذلك نرى مزعمًا مماثلًا عند الفيلسوفِ هيجل عن الألمانيّةِ، حيثُ قال: "في هذا الجانبِ تتمتّعُ الألمانيّةُ دون اللّغاتِ الحديثةِ بامتيازاتٍ كثيرةٍ، فبعضُ الكلماتِ لا تدلُّ فقط على معنيين مختلفين بل أيضًا متناقضين، ما يعني أنّ المرءَ بوسعه أن يتعرّفَ على الرّوحِ التّأمليّ لتلك اللّغةِ عبر تلك الكلماتِ، وإنّه ليغتبط المرءُ حيال تعرّفِهِ على مثلِ تلك، ليرى بذلك اجتماعَ الأضدادِ ببساطةٍ داخل المعجمِ ..." (ترجمة حُرّة).
علم المنطق الكبير\ تمهيد الطّبعة الثّانية\ النّذرة الثانية عشرة.

إنّ ابنَ جنّي يعتبرُ أنّ العللَ النّحويّةَ أعلى رُتبةً من العللِ الفقهيّةِ، ويُبرهنُ ذلك في بابِ "ذكر علل العربيّة أكلاميّة هي أم فقهيّة" من كتابِ الخصائصِ، وفي بابٍ آخر تحت اسمِ "تخصيص العللِ" يُبرهنُ على أنّ العللَ النّحويّةَ أخفضُ رُتبةً من الكلاميّةِ. إذًا يحسبُ ابنُ جنّي، كغالبِ النّحويينِ في ذاك العهدِ، أنّ العلّةَ النّحويّة حقيقةٌ وأنّها أعلى رُتبةً من العللِ الفقهيّةِ لأنّ الأخيرةَ لا توفّرُ عللًا لأحكامِها، فليس ما يُعلّلُ عدد الصّلواتِ في الإسلامِ وغيره من الأحكامِ، ولكنها أخفضُ من العلّةِ الكلاميّةِ لأنّ الأخيرةَ لا يجوزُ استبدالها مُطلقًا، فلا يجوزُ اجتماعُ الأضدادِ (تبعًا لقانونِ أ ≠ أ-) في أيّ وجهٍ من الوجوهِ، أمّا العللُ النحويّةُ فهي جائزةُ الاستبدال رغم التّكلّفِ والاستثقال كنصبِ الفاعلِ ورفعِ المفعولِ. إنّ البحثَ عن العللِ إذًا يأخُذُ منحًى ميتافيزيقيًّا لا امبريقيًّا، ويخرُجُ بحثُ النّحاةِ العربِ عن الوصفِ والتّتبُّعِ لقواعدِ اللّغةِ إلى منحى التّخميناتِ العقليّةِ فيما يُدعى العِلِلُ، وكان بذلك النّحو العربيّ يعتمدُ على غيرِ النّقلِ.

في كتابِ "لُمعُ الأدلةِ في أصولِ النّحوِ" لأبي بركات الأنباريّ، يذكُرُ الأخيرُ أنّ للنّحوِ ثلاثةَ أدلّةٍ: النّقلِ، والقياسِ، واستصحابِ الحالِ. إنّ النّقلَ هُو كلامُ العربِ الخارجُ عن القلّةِ إلى حدّ الكثرةِ (ما يُخرجُ الشّاذ والنّاد بذلك)، وينقسمُ إلى تواترٍ وآحادٍ. والتّواترُ هُو ما جرى نقلُهُ جمعٌ عن جمعٍ بشكلٍ يستحيلُ تواطؤهم على الكذبِ، وقد اختلفوا في عددِ النّقلةِ الّذي يُخرجُ القولَ من آحادٍ إلى تواترٍ. فضلًا عن غيابِ منهجيّةٍ علميّةٍ واضحةٍ اتّفقَ عليها النّحاةُ في خصوصِ سلامةِ التّواترِ، فيسترسلُ النّحويُّ أبو بركات الأنباريّ في تجريدِ هذا المبحثِ من العلمِ وإسقاطِ مفاهيمِ الفقهِ الإسلاميّ عليه، فيُخرجُ الفاسقين من النّقلِ[10] وبل أصحابِ الملّ الأخرى كالمسيحيّين واليهود[11]، على الرغم أنّه كان، في التّقليدِ الإسلاميّ، من بين كبار النّحويّين من جرى التّشنيع عليهم واتّهامُهم في "الفسقِ" كابن السّراج: "وله شعرٌ رائقٌ وكانَ مكبًّا على الغناء، واللّذّة، هويَ ابنَ يانس المطربَ، ولَه أخبارٌ سامحه الله"[12].

الدّليلُ الثّاني عند النّحويّين هُو القياس، والقياسُ هُو حملُ الفرعِ على الأصلِ لعلّةٍ جامعةٍ وإجراءُ حكمِ الأصلِ على الفرعِ. وإنّ الأخذّ بالقياسِ كدليلٍ أساسيٍّ في النّحوِ نابعٌ من حقيقةِ أنّ "إثباتَ ما لا يدخُلُ تحت الحصر بطريقِ النّقلِ مُحالٌ"[13]، فالكلِماتُ من أسماءٍ وأفعالٍ وحُروفٍ لا حصرَ لها، وأمّا العواملُ فهي محصورةٌ، وبذلك كان مُحالًا الاعتمادُ على النّقلِ لمحدوديّتِهِ. من الجليّ إذًا أنّ القياسَ مُسلّمةٌ منطقيّةٌ لا تقبلُ الجدل، وإنّهُ ليست اللّغة والثّيولوجيا وعلم الكلام فقط من اعتمدت على القياسِ، بل جميعِ العُلومِ الطّبيعيّةِ والاجتماعيّةِ، فالمبحوثات والموضوعات Objects قد لا تكونُ محصورةً كمًّا ومع ذلك تميلُ تلك العلوم إلى التّقنينِ عبر القياسِ Syllogism. والقياسُ بهذا المعنى غيرُ قابلٍ للدّحضِ، بيد أنّ النّحوَ العربيَّ لم يكتفِ في الأخذِ بالقياسِ المعهودِ، بل تفرّع بهِ وأخرج منه ثلاثة أنواع أقيسة أخرى:

أ. <u>قياس العلّة:</u>

وهو حملُ الفرعِ على الأصلِ بالعلّةِ الّتي علّق عليها الحكم في الأصل، ونحو ذلك رفع نائب الفاعل، فيحمل نائب الفاعل على الفاعل لعلّةِ الإسنادِ، ويستشهد على صحّةِ العلّةِ بالتّأثيرِ (أنّ العلّة تدورُ مع الحكمِ

[10] الأنباريّ، أبو بركات. 85.
[11] الأنباريّ، أبو بركات. 89.
[12] الذّهبيّ، الطبقة الثامنة عشر، ابن السراج.
[13] الأنباريّ، أبو بركات. 99.

وجودًا وعدمًا) وشهادةِ الأصولِ، وقد أجمع النّحاةِ كلِّهم على الأخذِ بهذا النّوع من القياسِ. قد مرّ الاعتراضُ على هذا النّوعِ من القياسِ أعلاه.

ب. قياس الشّبه:

وهو حملُ الفرعِ على الأصل لشبهٍ غير العلّةِ. من الواضحِ أنّ في هذا النّوعِ من القياسِ والّذي أجمع عليه غالبيّةُ النّحاةِ، يختفي معنى القياس كما هو في علمِ المنطقِ، وهذا لاستبدالِ العلّةِ فيما يُدعى الشّبه، وفي ذلك يعرضون منهجًا أكثرَ تطرّفًا من ذا الّذي في قياسِ العلّةِ. فالشّبهُ أيضًا لم تعمل كُتبُ النّحوِ على تفصيلِ وشرحِ معناه، أو حدوده، أو مفهومِهِ، أو طبيعتِه (معنويّ أم لفظيّ أم كلاهما ومن يتقدّم على الآخر)، بل تكتفي كُتبُ النّحوِ العربيّ في ذكرٍ عشوائيٍّ لأوجهِ الشّبهِ الّتي قد تكونُ في ذاك البابِ اثنان وفي ذاك عشرة، ومن ثَمّ تهطعُ في استنباطِ الحُكمِ من الشّبهِ المحضِ. إنّ هذا القياسَ يفتقرُ إلى منهجيّةٍ واضحةٍ لأنّ الأشباهَ غير محصورةٍ في اللّغةِ وقد تتشابهُ بذلك المتناقضات، فأوجه الشّبهِ كثيرةٌ وعديدةٌ ما لم يكُن ثمّة معايير مُناسبة تحدّد طبيعة هذا الشّبه. فأوجهُ الشّبهِ بين الفعلِ المُضارعِ وبين الاسمِ متغايرة للغاية، فمنها ما يتطابقُ والاسمَ كاتّصالِه بلامِ الابتداءِ، ومعناه من حيثُ المضارعةِ والاستقبالِ، ومنها ما كان بعيدًا في شبههِ كالقولِ بأنّ ثمّة حروفٍ قد تدخلُ على الفعلِ الحاضر (كسوف) كما الحال مع الأسماء، واستنبط النّحاةُ من تلك التّشابهاتِ أنّ الفعل الحاضرَ ضارعَ الاسمَ وبذلك كان معربًا. على خلافِ العلّةِ، لم يتفرّع النُحاةُ في بابِ الشّبهِ وأقسامِهِ ورُتبِهِ.

وكمثال على شبهٍ آخرٍ، هو النّواسخُ من حروفِ إنّ وأخواتها، أي خمسة الحُروفِ المُشبّهةِ بالفعلِ. يذكُرُ السّيرافيّ في شرحِ كتابِ سيبويه[14]، أنّ لهذا الشّبهِ وجهان، لفظيٌّ ومعنويٌّ. فاللّفظيُّ كونُ الحُروفِ لا تكونُ إلّا مبنيّةً على الفتحِ كحالِ الفعلِ الماضي، ومن الجليّ أنّ هذا الشّبهَ ضعيفٌ ووهينٌ يُطلقُ تنميطًا مبالغًا بين الحروفِ وبين الأفعالِ، فالأفعال الّتي تُبنى على السّكونِ (كالأمر) تشبهُ في هذا الوجهِ الحُروفَ الّتي تُبنى على السّكونِ من حروفِ جرٍّ، وعطفٍ واستفهامٍ وغيرِها. والوجهُ الثّاني معنويٌّ من حيثُ إنّ تلك الحروفَ كالأفعالِ الماضيةِ لا تقعُ إلّا على الأسماءِ ولا تدخُلُ على غيرها، غير أنّ حروفًا كثيرةً كثلّةٍ من حروفِ الجرّ لا تدخُلُ أيضًا إلّا على الأسماءِ ولا تُبنى إلّا على الفتحِ مثل رُبَّ، ومع ذلك لم تورد كُتبَ النّحو أنّها شبيهة بالفعلِ، بل اكتفوا في إضوائها تحت حروفِ الجرّ، وزد على ذلك الكاف وحروف القسمِ (الباء والتّاء والواو) من حروفِ الجرّ، بل إنّها تحتوي على معاني الفعل من تشبيهٍ (كحالِ كأنّ) وقسمٍ. والقولُ بأنّ تلك الحروفَ تنصبُ اسمَها وترفعُ خبرَها كالأفعالِ الّتي تقدّمُ مفعولها على فاعلها، شبهٌ بعيدٌ أيضًا حيث إنّ التّقديم والتأخير لا يجوزُ في اسمِ وخبرِ أنّ وأخواتها. مفهومُ الشّبهِ إذًا يبقى مبهمٌ للغايةِ ويتعلّقُ بتخميناتٍ محض لا تتبعُ منهجًا مُعيّنًا.

ت. قياس الطّردِ:

[14] السّيرافيّ، أبو سعيد. ج2، ص162.

وهُوَ أضعفُ القياساتِ بالنّسبةِ إلى النّحويّين ولا يُوجِبُ غِلبةُ الظّنّ[15]، وممّا اختلفَ عليه النّحاةُ. ويعني قياسُ الطّردِ وجودُ الحكم دون إخالةٍ (والإخالةُ هي المُناسبةُ)، أي دون علّةٍ أو شبهٍ مُناسبٍ، ما حمل النّحاةُ على الانتقاصِ من هذا النّوعِ من القياسِ، فهُو يفضي إلى حُكمٍ غير معلّلٍ لا بعلّةٍ نحويّةٍ ولا بشبهٍ، فهو يفتقرُ إلى رُكنٍ أساسيٍّ في القياسِ. وممّا أوردَهُ الأنباريُّ في كتابِهِ، تعليل بناءِ "ليس" لاطّرادِ البناءِ في كُلّ فِعلٍ جامدٍ، بل الأصلُ أنّ الأفعال مبنيّةٌ. إنّ الاطّرادَ هُو شرطٌ في القياسِ، ومع هذا يعدُّهُ الأنباريُّ، كغيرِهِ من النّحاةِ، غير كافٍ إذ ما غابت العلّة أو الشّبه، وهي مفاهيم قد تمّ التّأكيدُ آنفًا على افتقارِها البرهنة والإخالة. إنّ قياسَ الاطّرادِ هُو الملاذُ الوحيدُ في اللّغاتِ الّتي يكثُرُ فيها تعارُضُ السّماعِ والقياسِ، لأنّ العلّة والشّبه، كما هي في تراثِ النّحو العربيّ، لن تكون كافيةً لتفسيرِ الظّواهرِ اللّغويّةِ.

إنّ علوم اللّغةِ والنّحو قد استطاعت أن تكتملَ في لغاتٍ كثيرةٍ دون الأخذِ بأيّ نوعٍ من تلك الأقيسةِ، بل إنّ الأخذَ بالقياسِ قد كان سيضرّ بها، لأنّ القياس يعملُ على قولبة وتأطير اللّغةِ فيما أنّ اللّغةَ هي كائنٌ ديناميكيّ كما مرّ الذّكرُ أعلاه. قد لا تكونُ ظاهرة الشّذوذِ Irregularity (جانبًا مع ما يُدعى Suppletion) في اللّغةِ العربيّةِ الكلاسيكيّةِ منتشرةً كما هي الحالُ في لُغاتٍ أخُر. لقد دعى ابنُ جنّي تلك الظّاهرةُ في كتابِهِ "الخصائص" بتعارضِ السّماعِ والقياسِ، ممثّلًا ذلك فيما شذّ بالإعلالِ كاستَحْوذَ، والأصلُ قياسًا استحاذَ، إلّا أنّ الصّحيحَ الأخذُ في الأوّلِ لأنّه كذا قد نُقلت من عند العربِ. في المُقابلِ، اللّغةُ الفرنسيّةُ مثلًا، لُغةٌ هندو-أوروبيّةٌ رومانسيّةٌ، تمتلكُ نظام تصريفيّ Inflectional للأزمنةِ أكثر تعقيدًا من ذا الّذي في اللّغاتِ السّاميّة، وهذا النّظامُ يتميّزُ أيضًا في الشّذوذِ في قسمٍ واسعٍ من أفعالِهِ، ويُعرّفُ الشّذوذُ في السّياقِ النّحويّ الهندو-أوروبيّ على أنّهُ تغيّرُ الجذر Radical في تصريفِ الفعلِ في زمنٍ ما، نحو ما يجيءُ في الفعلِ être (وهو حال كثير من اللّغاتِ الهندو-أوروبيّة):

Je suis	Nous sommes
Tu es	Vous êtes
Il est	Ils sont

إنّ الفعل هذا كحال العديدِ من الأفعالِ الّتي تتغيّرُ جذورها بلا قياسٍ يعوّل عليه أو يرجع عليه هذا التّغيّر مثل: Prendre, voir, avoir, venir وغيرها من الأفعالِ. إنّه لو تمّ تطبيق القياس على هذا النّظامِ المركّبِ من الأفعالِ لبانت عدم كفاءتِهِ بوضوحٍ، عقب حقيقةِ أنّ الأفعال الّتي تخرُجُ عن القياسِ هي الأفعالُ الأكثرُ انتشارًا واستعمالًا[16] والأكثر نقلًا. إنّ القياسَ في علمِ اللّغةِ لا يجبُ أن يخرجَ عن حدّهِ المنطقيّ الصّوريّ Formalist، وكذا ما فعلهُ النّحاةُ والقواعديّون Grammarians من يونانيين وفرنسيّين في العهودِ الّتي سبقت بزوغَ الفيلولوجيا وعلوم اللّغةِ، دون الحاجةِ إلى الولوجِ في "أشباهِ الأقيسةِ". إنّ الولوجَ إلى هذا المعتركِ لم يفضِ إلّا إلى مُشاحّات وجدالات بيزنطيّة وتعميق الشّرخِ بين المدارسِ النّحويّةِ والّتي أبرزِها البصرة والكوفة والّتي أيضًا كان علم النّحو في غنًى تامٍّ عنها.

---

[15] الأنباريّ، أبو بركات. 110.

[16] وقس على هذا سائر الشّواذ في اللّغاتِ الرّومانسيّة والجرمانيّة وغيرها، فالشّواذُ من الأفعالُ تُعبّرُ عن أفعالِ المجيء Venir والمذهب Aller والمشرب Boire والنّوم Dormir والموت Mourirوالأخذ Prendre والمعرفة Savoir والحواس Sentirوما جانس ذلك.

إنّ الأخذَ بالقياسِ يتضمّن في داخلِهِ عقيدة فيتيشيّة Fetishism اللّغةِ، تمامًا كما أنّ مذهبَ فيتيشيّة السّلع Fetishism of commodities يَستحوذُ على المُجتمعِ الّذي يغلُبُ عليه نمط الإنتاجِ الرأسماليّ، كما أكّد كارل ماركس. إنّ هذا الإيمانَ في أنّ اللّغةَ تمتلكُ جوهرًا وقيمةً في حدّ ذاتها، جوهرًا لا يقبلُ التّبدّل والتّغيير لاعتمادِهِ على عللٍ ذهنيّةٍ وبمعزلٍ عن سياقِهِ التّاريخيّ ينبعُ منه مباشرةً الأخذّ بالقياسِ الّذي يذهبُ إلى تأطيرِ اللّغةِ وقولبتها جاعلًا منها تعتمدُ على ذاتِها ولو كان ذلك بالخُروجِ عن الأحكامِ المنطقيّةِ كقياسِ الشّبهِ. فقياسُ الشّبهِ لا يُعِدُّ قياسًا منطقيًّا لا عند الصّوريين ولا عند الدّيالكتيكيّين، بل هو قياسٌ اختصّ به النّحاة وفقهاء الدّين الإسلاميّ دون أن يقيمَ النّحاةَ حجّة عليه.

إنّه كما كانت الاعتقاداتُ القديمةُ حول علم الفلكِ تتلخّصُ في أنّ الأرضَ هي مركزُ الكونِ حتّى نيكولاس كوبرنيكوس، وتتلخّصُ الاعتقاداتُ حول البيولوجيا في أنّ الأنواعَ مخلوقةٌ على انفرادٍ حتّى تشارلز داروين، كذلك كانت الاعتقاداتُ حول النّحوِ واللّغةِ عند النّحويين تتلخّصُ في أنّ اللّغةَ إبداعٌ ذكيٌّ جامدٌ لا يتغيّرُ عند النّحويّين العربِ. إنّ جُلّ العلومِ الحديثةِ تتنازلُ عن الأسبابِ وتبحثُ عن القوانينِ، فقانونُ السّببيّةِ أمسى من بقايا الميتافيزيقيا ولا يُساهمُ أو يُشكّلُ جُزءًا من مسعى العلومِ الامبريقيّةِ. وكذا كانت دعوةُ الأديبِ الرّوسيّ ليو تولستوي في شأنِ علمِ التّاريخِ، كما أوضحها في الخاتمةِ الثّانيةِ من رائعتِهِ، الحربِ والسّلم، فقد ذهب يُفنّدُ مزاعمَ المدارسِ التّاريخيّةِ جمعاء، وأوضح أهميّةَ التّنازُلِ عن مزعمِ حُرّيّة الإرادةِ من أجلِ علمِ التّاريخِ.

مع ذلك، إنّ الجموديّةَ الّتي اعتقد بِها النُّحاةُ آنذاك لم تكُن بمعزلٍ عن السّياقِ الاجتماعيّ والسّياسيّ الّذي تواجد بِهِ النّحاة، وهو اعتقادٌ شعبيٌّ لا يزالُ مُتداولًا حتّى عند المُعاصرين. إنّ ما ميّزَ الإمبرياليّات الثيوقراطيّة الّتي ظَهَرت في الشّرقِ الأوسط هو حاجتها الدّائمة للتّوليف بين مُستعمراتِها والتّخفيف من عمقِ الشّرخ الطّبقيّ وتسكين الأحقاد الطّبقيّة. تحديدًا، إنّ الخلافةَ الإسلاميّةَ كانت عُرضة إلى الاضمحلال الذّاتي (وهُو ما حدث) بسببِ الصّراعات الدّاخليّةِ، فثوراتُ البربر في المغربِ كانت دائمةً، والحجاز وتهامة كانت لا تزالُ تقيح من حملاتِ بني أميّة ومِن هجرِها في بيداءَ جُزُرٍ فيما هِيَ كانت مهد الخلافة قبل دِمشقَ وبغدادَ، والفِرقُ الشّيعية في العِراق وفي أصقاعِ الخلافة لم تؤمن بمشروعيّةِ وجودِ هذه الخلافةِ أصلًا ولمّا يشفَ غليلها بعدُ من أخذ الثّأر ضد قتلةِ الحُسين بن عليٍّ في ثورةِ المختارِ الثّقفيّ فالرّزايا الّتي حلّت بهم كانَت لا تزالُ محفورة في الوعي الجماعيّ، ولم يتوانَ الخُلفاء عن تحفيزِ الصّراعِ الطّبقيّ بين القيسيّين وبين اليمنيّين عقب المُحاباة، والفرق الطائفيّة المختلفة من معتزلة وإسماعيليّة وغيرها كانت تُزاحمُ البرجوازيّة السّنيّة، فيما الأخيرةُ وصلت شدّة المزاحمة على السّلطةِ بينها حدّ الاقتتال، وأمّا الأقليّاتُ المُضطهدة فاعتزلت الجبال كالموارنة والدّروز في لُبنانَ، والعلويّين في جبالِ السّاحل السّوريّ، والفرق الإثنيّة من ترك وشركس وغيرهم كانت قد أُنهكت من نيرِ الرّق والارتزاقِ. إنّ الشّرخَ الطّبقيَّ، وتعقيدات الوضع الجيوسياسيّ في مجتمعٍ كهذا، لم تكن لتلتأم بلا جموديّةٍ، ليس فقط باللّغةِ، بل بالدّين، والفقهِ، والفلسفةِ، إذ هُو ضرورة لتثبيطِ تشرذمِ الخلافةِ وتسويفِهِ. فالدّينُ التّبشيريُّ العقائديُّ كان يعملُ على تذويبِ التّناقضاتِ الثّقافيّةِ عبر إلغائِهِ لها واستبدالها بثقافةٍ جديدةٍ ليس فيها "فضل عربيّ على أعجميّ إلّا بالتّقوى"، أمّا اللُّغةُ كانت تجمعُ جميع الفرق، وهي مرجع العربيّ و"الأعجميّ" على حدّ سواءٍ، إذ هي لغة ذاك الدّين، وبذلك كُلّ ما يَخرُج عنها سيكونُ بمثابةِ الهرطقةِ والبدعةِ، وجمودُها ضروريٌّ كي لا يهنَ بيت العنكبوتِ (أي الخلافة آنذاك) أكثر، وبذا ما التطوّرُ إلّا تصحيفٌ وتحريف العوامِ "طبقة الفلّاحين". إنّ هذه الحالَ مُخالفةٌ لما كان في أوروبا في القرونِ الوسطى، فبعد انهيارِ الإمبراطوريّةِ الرّومانيّةِ الغربيّةِ، لم تكُن قوّة بوسعِها الهيمنة على أوروبا وإخضاعها، فالانشقاقاتُ كانت قد بلغت

مُنتهَاهَا ولم تكُن سلطة تسعى إلى التّوليف والتّوفيق خوفًا من التشرذمِ كما كان الحالُ في الشّرقِ، بل كانت غايتها الحدّ من الغزواتِ الخارجيّةِ وترسيخ حكمِها. ولذا، لم يكُن غريبًا ثبوت اللّغة الألمانيّة العُليا بسبب بروتستانتيّة مارتن لوثر، ولم تُقمَع إرهاصات استبدالِ اللّغةِ اللّاتينيّةِ بلُغةٍ "مفهومةٍ"، وسعى النّحاةُ إلى فهمِ تطوّرِ اللّغاتِ اللّاتينيّةِ "العامّيّةِ".

التّطوّرُ العضويُّ للغةِ إذًا حقيقةٌ لا مراءَ فيها. تطوّر المورفولوجيا في اللّغاتِ الهندو-أوروبيّةِ، من حيثُ إنّ أمّهاتِ اللّغاتِ الهندو-أوروبيّةِ الحديثةِ كانت في غالبيتِها مُعربةٌ ومُصرّفةٌ inflected في أسمائِها، كاللّاتينيّةِ واليونانيّةِ الكلاسيكيّةِ، والسّنسكريتيّةِ، والألمانيّةِ الكلاسيكيّةِ، وغيرها. إنّ الإعرابَ في تلك اللّغاتِ الهندو-أوروبيّةِ، كاللّاتينيّةِ، كانَ يعتمِدُ على إضافةِ نهاياتٍ suffixes معيّنةٍ بالاعتمادِ على الحالةِ النّحويّةِ (وهي ستّ) وصرفِ الكلمةِ declension وعددِها. إنّ الوظيفةَ النّحويّةَ لكلمةٍ ما كانت قابلةَ التّحديدِ إذًا بواسطةِ النّهايةِ، وبِذا لم يكُن موقع الكلمِ بالنّسبةِ للّغاتِ المُعربةِ بذي أهميّةٍ، فقد يسبقُ المُضاف إليه مُضافه أو العكس، وقد يسبقُ اسمِ المجرورِ اسمهِ، وظروفُ التّقديمِ والتأخيرِ أشبه بالمُطلقةِ. وهذا مثالٌ على جُملةٍ في اللّاتينيّةِ "أثنى الملكُ على ابنةِ ماركوس" لإيضاحِ إهمالِ العلاقة التّركيبيّة (Syntagmatic relation):

Rēx fīliam Marcī laudat.

Fīliam Marcī rēx laudat.

Laudat Marcī fīliam rēx.

قد عُدّت اللّاتينيّةُ في بعضِ الكُتبِ على أنّها لغة SOV، أي التّرتيبُ المعياريّ هُو تقديم الفاعل على المفاعيل والمفاعيل على الفعلِ، بيد أنّ في هذا الزّعمِ لا يحملُ قولًا سليمًا، لأنّ إسباقِ أيّ كلمةٍ على أخرى جائزٌ ويُستساغُ، ليس كما الحال في اللّغاتِ التّحليليّةِ Analytic، نظرًا لأنّ الوظيفة النّحويّة يُمكِنُ تحديدُها بواسطة النّهايةِ. فمِنَ المُمكِنِ التّيقّن بأنّ Fīliam هي المفعولُ بِهِ (Accusative case) نظرًا للنّهاية -am والّتي تتميّزُ بِهَا الكلِمةُ المُفردةُ مِنَ الصّرفِ الإعرابيّ الأوّل declension1st. ولِذا، كانَ مِن الجائزِ تقديمُ المفعولِ بِهِ المُضافِ على المضافِ إليه ذي النّهاية الخاصّة للإضافة (Genitive case) مِنَ الصّرفِ الإعرابيّ الثاني.

إنّ اللّاتينيّةَ، لم تبقَ على حالتِها الكلاسيكيّةِ دومًا، فقد انشقّت عنها اللّاتينيّة العامّيّة أيضًا، وتلك الأخيرةُ هي الّتي تطوّرت عنها اللّغاتُ الرّومانسيّةُ بالتّحديدِ. إنّ التّطوّرَ، كما مرّ الذّكرُ، ليس عمليّةً حثيثةً من التّبدّلاتِ والتّغيّراتِ الفجائيّةِ، بل هُو شبكةٌ من العللِ الّتي قد نبقى عنها جاهلين. إنّ أكثر ما كانت تتميّزُ به اللّاتينيّة العامّيّة، كان زوالَ النّهاياتِ المورفولوجيّةِ الّتي تحكُمُ إعراب الأسماءِ، إلّا أنّ هذا الزّوال كان تدريجيًّا، حتّى ما وصلت عليه اللّغات الرّومانسيّة من فقدانِ الإعرابِ. فمثلًا، قد كانت الفرنسيّةُ القديمةُ تمتازُ بحالتي إعرابٍ، يتغيّرُ الاسم عندها، وهي حالة رفع الاسمِ ونصبِ المفاعيلِ. إنّ تلك الحالاتُ قد تمّ فقدانُها تدريجيًّا أيضًا كما فُقدت باقي الحالاتِ الإعرابيّةِ الأخرى ونهاياتِها. وإذًا هذا التّطوّرُ المورفولوجيُّ، الّذي أمضى سنينًا، قد أفضى إلى تطوّرٍ نحويٍّ صريحٍ أيضًا، إذ لم تعُد الجملة الفرنسيّة جملة حرّةً كاللّاتينيّةِ، بل أصبحت تحكمُها علاقةٌ تركيبيّةٌ Syntagmatic relation، ومواقع الكلمِ هي الّتي تُحدّدُ الوظائفُ النّحويّة، وبل قد تُحدّدُ طبيعة الجملةِ من إنشاءٍ أو خبرٍ[17]. في المُقابلِ، ثمّة

[17] الجُملةُ الفرنسيّةُ بشكلٍ عامٍّ SVO، وتكونُ VSO في حالةِ الاستفهام، وتكونُ SOV في حالِ أنّ المفعولَ ضميرٌ شخصيٌّ متّصلٌ.

لغات لم تخسر حالاتها الإعرابيّة في الكاملِ، كالألمانيّةِ فحافظت على بعضٍ منها، وحافظت على الإعراب في غير أسمائِها.

فونولوجيًّا، لقد كانتِ الفرنسيّةُ دومًا مثالًا على تطوّرٍ فونولوجيٍّ حادٍّ، بالنّظرِ إلى الأورتوغرافِ الأرثوذكسيّ الّذي يتناقضُ تناقُضًا صارخًا مع اللّفظِ. إنّ أكثرَ ما يُميّزُ الفرنسيّةُ هُو سُقوط الفُونيمات Phonemes في آخرِ الكَلِمةِ، وأيضًا تغيُّرُ ألفاظِ وحداتِ الصّوتِ. إحدى الأمثلةِ في التّغيّرِ الفونولوجيّ الّتي تجدُرُ الإشارةُ إليها، والّتي تُعدُّ حالةً شاذّةً لا يُقاسُ عليها، الوحدةُ <ai> في الفعلِ Faison أو Faisait، وهي تَصريفُ الفعلِ Faire لضمّير الجمعِ الأوّلِ في المُضارعِ البسيطِ وتصريفُ الفعلِ Faire لضميرِ المُفردِ الثّالثِ في الماضي غير التّامّ، على التّوالي، وجميعُ الكلماتُ والأفعالُ الّتي تبتدأُ في fais – الوحدةُ <ai> والّتي تُلفَظُ عادّةً <ɛ:>، تُلفظُ، على نقيضِ ذلك، في كلا الفعلين <ə>. غالبُ الظّنّ، أنّ هذا اللّفظَ يتأصّلُ في اللّهجةِ الباريسيّةِ القديمةِ، وهي اللّهجةُ الّتي أُتُّخِذت مِعيارًا في الفرنسيّةِ عند تعارضِ السّماعِ والقياسِ، والأخيرةُ ظاهرةٌ تتواجدُ في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ، كما أكّد ابنُ جنّي، مثل الفعل "استحوذ"، والأصلُ في القياسِ "استحاذ"، يد أنّهُ من الصّائبِ الأخذُ فيما ورد في لغةِ مُضرّ وإن خالف القياسّ.

ومن ظواهرِ التّغييرِ والتّطوّرِ، أن يطرأ على اللّغةِ ما يسمّى بالتقعيدِ النّحويّ Grammaticalization. أي، يتطوّر لكلمة معجميّة وظيفة خارج المعنى الألسنيّ لها وتوظّف لبناءِ تعبيرٍ نحويٍّ ما. مثلًا، تمتازُ اللّغاتُ الرّومانسيّةُ في أنّها تُجمِعُ على فعلِ الملكيّةِ كفعلٍ أساسيٍّ في تركيبِ الزّمنِ الماضي المُركّبِ (الّذي يُقابِلُ في الإنجليزيّةِ الماضي البسيط دلالةً، ويُوازي المُضارع التّام مبنًى)، وأزمنة أخرى. ودونك أمثلةً لأزمنةٍ مركبةٍ مختلفةٍ يتّخذُ بها الفعل To have في الإنجليزيّةِ، رُكنًا لا مندوحة عنه، وخارج المعنى المعجميّ المعهودِ:

Present perfect: I will not read books I **have** already read.

Present progressive perfect: He **has** been bringing up his siblings since he was an orphan.

Past Perfect: Since he **had** slurped his bottle, he **has** been unconscious.

إنّ في كلّ واحدةٍ من الجُملِ الّتي مرّ ذكرُها، لا يحملُ فعل الملكيّةِ المعنى الأعجميّ، بل وُظّفِ في كُلّ جملةٍ للدّلالةِ على جهةٍ زمنيّةٍ Aspect مُعيّنةٍ. إنّ من روادّ هذه النّظريّةِ كانَ النّحويُّ كريشين ليهمان Christian Lehmann، صاحب كِتاب "Thoughts on grammaticalization"، والّذي كانت أوّل طبعةٍ لَه في عامِ 1982. قد وضع ليهمان في البابِ الرّابعِ من كِتابِهِ روائزَ التّقعيدِ النّحويّ، مُشيرًا في بادِئِ هذَا البَابِ أنّ لَيسَ كُلُّ تغييرٍ نحويٍّ تقعيدًا بالضّرورةِ. إنّ ليهمان يُعرّفُ اللّغةُ على أنّها عمليّةُ خلقِ رموزٍ Signs[18] (ما يُعضدُ المزعمُ الّذي طفقت به المُقدّمة في أنّ اللّغةَ حركةٌ)، وهذه العمليّةُ قد تكونُ إمّا أكثرُ حرّيّةٍ (أي معوّلة على المُتكلّمِ) أو أقلّ (أي معوّلة على نحو اللّغةِ وقواعدِها). إنّ استقلاليّةَ الرّمزِ (الحريّةُ الّتي يستخدمُ بها المُتكلّمُ الرّمز، ومفهوم الاستقلاليّة هو الحريّة الموضوعيّة بالنّسبة لهذا الرّمز) Autonomy إذًا هي نقيضُ التّقعيدِ النّحويّ، فاستقلاليّةُ الرّمزِ تدلُّ على أنّه لا يزالُ عرضةً للتّغييرِ والتّقعيدِ وأنّهُ لا يزالُ موظّفًا لغيرِ النّحوِ، أي، كلّما كان الرّمزُ مُستقلًّا أكثر كلّما كان أقلّ تقعيدًا، وبذلك كانت استقلاليّةُ الرّمزِ هي الرّائزُ الّذي يُرجعُ إليهِ لِقياسِ التّقعيدِ النّحويّ. والرّوائزُ الّتي وضعها ليهمان ثلاثةً،

[18] Lehmann, Christian. 130.

وكلُّ رائزٍ ينقسمُ بين نحويٍّ Syntagmatic ونموذجيٍّ Paradigmatic، وهي كالآتي (تُجدرُ الإشارةُ إلى أنّ ليس أيًّا من تلك الرّوائزِ وحدِهِ كافيًا للدّلالةِ على حدوثِ تقعيدٍ):

1. **<u>الوزنُ النّموذجيُّ Integrity:</u>** الوزنُ هي الخاصّيّةُ الّتي يتمتّعُ بها الرّمزُ دون غيرِهِ داخِلِ الفَصيلةِ الّذي ينتمي إليها Class. الوزنُ النّموذجيُّ Integrity الّذي يتمتّعُ به الرّمزُ، هُو ما يجعلُ الرّمزُ، فونولوجيًّا وسيمانتيكيًّا، مُبايِنًا لغيرِهِ من الرّموزِ داخل فصيلتِهِ. إنّ الانخفاضَ في الوزنِ يُشيرُ إلى تقعيدٍ طرأ على الرّمزِ، ولذا قد يؤدّي الانخفاض في الوزنِ الفونولوجيّ والسّيمانتكيّ للرمزِ إلى اختفاءِ الرّمزِ. وكمثالٍ على انخفاضٍ فونولوجيٍّ Phonological attrition في اللّغةِ، هو الاسمُ المَوصولُ في الشّاميّةِ العربيّةِ. "الّي" هُوَ الانخفاض الفونولوجيّ ل"الّذي"، وقد فقد الاسمُ الموصولُ، كما الحال في اللّهجاتِ العربيّةِ، تصريفَه. أيضًا، شبه الفعل Quasi-verb بدّي هو الانخفاض الفونولوجيّ لبودّي. الجديرُ بالذّكرِ، أنّ هذا الانخفاضَ الفونولوجيَّ قد يؤدّي إلى تماسكٍ نحويٍّ كما سيُبيّنُ أدناهُ. من الواضحِ أيضًا إنّ التّغيّرَ الفونولوجيَّ أو السّيمانتيكيّ ليس بالضّرورةِ تقعيدًا، مثل غالبِ مفرداتِ الشّاميّةِ العربيّةِ الموروثةِ من العربيّةِ، نحو: ضوء > ضَي، شيء > إشي، خُذْ > خَ. الانخفاض في الوزنِ السيمانتيكيّ Desemanticization أيضًا من مظاهرِ التّقعيدِ، مثلًا، في اللّهجةِ الفلسطينيّةِ القرويّةِ، فقدت "كَمَا" معنى التّشبيهِ، واكتسبت معنى جديدًا استمراريًّا يوازي معنى "لا يزالُ". إنّ هذا الانخفاضَ المعنويَّ، الّذي يُرافِقُ التّقعيدُ النّحويُّ (فالتّقعيدُ هو الانتقالُ من مادّةٍ معجميّةٍ إلى كلمةٍ نحويّةٍ)، يحدُثُ انتقالًا من دلالةٍ محسوسةٍ إلى دلالةٍ تجريديّةٍ، وأيضًا مثل الانخفاضُ المعنويُّ في (هاي السّاعة > هسّاع < هسّا).

2. **<u>الوزنُ النّحويُّ Structural scope:</u>** الوزنُ النّحويُّ يُشيرُ إلى حجمِ البُنيةِ النّحويّةِ الّتي يُساهِمُ فيها الرّمزُ، وانخفاضُ هذا الحَجمِ يُشيرُ إلى ميولِ تقعيدٍ نحويٍّ، وهو رائزٌ أُختُلف في صحّتِهِ، وبل ثمّة من اعتبر أنّ ازديادَ هذا الوزنِ يدُلُّ على حدوثِ تقعيدٍ، ولذا لن يتم الوقوفُ عليه كثيرًا. إنّ الوزنَ النّحويَّ للأفعالِ المُساعدةِ هُوَ أقلُّ وأخفضُ بكثيرٍ من الأفعالِ العاديّةِ، حيثُ أنّ وزنَها لا يتعدّى الفعل التّالي، وأمّا الوزنُ النّحويّ لغيرِ الأفعالِ المُساعدةِ فيمتدُّ إلى جميعِ رُموزِ الجُملةِ الفعليّةِ Verbal phrase.

3. **<u>التّماسُكُ النّموذجيُّ Paradigmaticity:</u>** التّماسُكُ النّموذجيُّ يُعبّرُ عن اندماجِ الرّمزِ الّذي انتقلَ من نموذجٍ Paradigm[19] ما ليكونَ تحت لواءِ نموذجٍ آخرٍ، وهذا الانتقالُ يُدعى نمذجةً Paradigmaticization. إنّ التّقعيدَ هو الانتقالُ من مجموعةٍ مفتوحةٍ إلى مجموعةٍ مغلقةٍ، والمجموعةُ المغلقةُ الّتي قلّ عددُ عناصرِها وكان محدودًا ومعدودًا، وتلك المجموعات ثابتٌ أمرُها في غالبِ اللّغاتِ (كأسماءِ الإشارةِ والاستفهامِ)، فالأفعالُ المُساعِدةُ Auxiliary verbs في الشّاميّةِ العربيّةِ تبقى محصورةً مهما كثُرت وجهاتِ الزّمنِ الّتي تُعبّرُ عنها (وهو موضوعُ هذا البحثِ) بين فعل الكينونةِ والصّيرورةِ، وقس على ذلك أسماء الفواعل المُساعدة. وهذا على نقيضِ المجموعاتِ المفتوحةِ (كالأفعالِ والصّفاتِ). إنّهُ يُمكنُ الاستنتاجُ إذًا أنّ حجمَ النّموذجِ يُعبّرُ عن ميلانِ التّقعيدِ. بالإضافةِ إلى ذلك، تميلُ عناصرُ

[19] النّموذجُ Paradigm في عِلمِ اللّسانيّاتِ هُوَ مجموعةُ الكلِماتِ الّتي يكونُ ما بينها علاقة

المجموعةِ المقعّدةِ إلى أن تكونَ متماثلةً ومُتجانسةً Homogeneous، مثلًا، إنّ الأفعالَ الّتي تميلُ إلى بناءِ وجهةِ الفعلِ Desiderative أو المظّنّة في الشّاميّةِ العربيّةِ، تتشاركُ في كونِها أفعال حركةٍ، مثل "طِلِع"، و"أجى"، و"هفّ"، و"اشتلق" (تلك الأخيرة من جذرٍ آراميٍّ يُناظرُ الجذر العربيّ "سلق"). الّتي الأسماءُ الّتي تُصبحُ أشباه أفعالِ الإرادةِ Quasi-verbs تميلُ إلى أن تشتركَ في قاعدةٍ سيمانتيكيّةٍ مثل "نفس-" و "عبال-" و"عخاطر-". إنّ عمليّةَ النّمذجةِ تلك، فضلًا عن كونِها تستجمعُ رموزًا مماثلةً، قد تؤدّي إلى تلاشي بعضٍ من الاختلافاتِ الّتي بين عناصرِها وإلى تجانُسِها، فمثلًا تتجانسُ أشباهُ الأفعالِ في كونِها تقترنُ في شينِ النّفي (وهي المورفيم الّذي ينفي الأفعالُ)، نحو: بدّيش، وباليش، وغيره. إنّ هذه المُجانَسَةَ بين عناصرِ النّموذجِ، خاصّةً عندما تفقدُ الرّموزَ معناها المعجميّ كنتيجةٍ للنّمذجةِ والتّقعيدِ، تؤدّي أيضًا إلى الشّذوذِ Irregularity، وهي ظاهرةٌ قلّما تحدُثُ في اللّغاتِ السّاميّةِ.

4. **<u>التّماسُكُ النّحويّ Bondedness:</u>** التّماسُكُ النّحويُّ يُعبّرُ عن صورةِ ارتباطِ الرّمز مع غيرِهِ من الرّموز في الجملةِ. علاوةً على الانخفاضِ الفونولوجيّ في اسمِ الموصولِ الّذي ذُكِر آنفًا، إنّ تعطيشَ حرفِ الياءِ قد أفضى إلى مماثلةٍ فونولوجيّةٍ مع أداةِ التّعريفِ (أي الّي > الّ)، حتّى صار الاسمُ الموصولُ يلتحمُ مع الفعلِ اللّاحقِ له، ويتصرّفُ بناءً على شمسيّةِ وقمريّةِ الحرف الأوّل من الفعلِ، ويتلاءمُ مع جميعِ قواعدِ لفظِ أداةِ التّعريفِ، مثل كسرِ اللّامِ قبل الحرفِ السّاكنِ. نحو: "هيّو الْحَكيت معُه مبارح"، "مين الزّلمِة الطّلع". هذِهِ العمليّةُ تُدعى Cliticization، أي يتحوّلُ بِها الرّمزُ إلى Clitic رابطٍ، والرّابطُ هُو ما كُلُّ مورفيم مُستقلٌّ نحويًّا عن الرّمزِ الآخرِ الّذي يرتبطُ بِهِ، ولكن يتعلّقُ فونولوجيًّا بِهِ، على خِلافِ Affixes الزّوائدِ، والّتي تتعلّقُ نحويًّا وفونولوجيًّا بالرّمزِ. إنّ ما طرأ على الاسمِ الموصولِ في العربيّةِ الشّاميّةِ يُماثِلُ ما طرأ في نظيراتِها السّاميّةِ الوسطيّةِ كحرفِ الدّولث في الآراميّةِ والشّين في العبريّةِ. مثالٌ آخرٌ هو شِبهُ الفعل "بدّي" والّذي نُسِخَ في اللّهجةِ الشّاميّةِ الجنوبيّةِ وبعض اللّهجاتِ الشّاميّةِ الشّماليّةِ، كالحلبيّةِ، إلى دالٍ مفتوحةٍ Clitic في بادئ كلِّ فعلٍ مُضارعٍ للضّميرِ المفردِ الأوّلِ، ومضمومةٍ للضّميرِ المفردِ الثّالثِ، ونونٍ مفتوحةٍ للضّميرِ الجمعِ الأوّلِ. أي:

بِودِّي أَرُوح < بِدِّي أَرُوح < بِدَّروح < دَروح

إنّ الدّال مضمومةٌ في الضّميرِ المفردِ الثّالثِ بسبب تصريفِ شبه الفعلِ من "بدّي" إلى "بدّو"، والنّون أصلُها في الضميرِ نا الإضافةِ أيضًا. وإنّ هذه الصّيغَ قد تمّ تقعيدُها للدّلالةِ على الاستقبالِ أيضًا، ما يُضاهي تقعيد فعل الإرادةِ في الإنجليزيّةِ To will أو الألمانيّةِ Werden أو الفارسيّةِ "خواهستن"، ليصبحَ فعلًا مساعدًا.

إنّ التّماسُكَ النّحويَّ لا يقتصر على إنشاءِ الرّوابطِ، وبل إنّ عمليّةَ Cliticization هي عمليّةٌ أوّليةٌ في زيادةِ التّماسُكِ النّحويّ لرمزٍ ما، حيثُ العمليّةُ الآتيةُ هي Agglutination النّحتُ، والّتي يُمسي بها الرّابطُ زائدةً، أي يفقدُ استقلاليّتَهُ النّحويّةَ، وكما ذُكِر آنفًا، فإنّ استقلاليّةَ الرّمزِ تتعلّقُ عكسيًّا بالتّقعيدِ النّحويّ. ولكن تلك العمليّةُ لا تظهرُ في العربيّةِ الشّاميّةِ.

5. **الانتقاليّةُ النّموذجيّةُ Paradigmatic variability:** يعبّرُ هذا الرّائزُ عن الحريّةِ الّتي يصطفي بِها المُتحدّثُ الرّمزَ. من الجليّ أنّ الحُريّةَ في هذا الاصطفاءِ تعني استقلاليّة أكثر، ولِذا تقعيدًا أقلّ. وتنقسمُ تلك الانتقاليّةِ إلى اثنتين: Intraparadigmatic بَين-نموذجيّ وإلى Transparadigmatic بين-النّماذجِ. فالأوّلى منهما يدلُّ على الحريّةِ الّتي يتمّ اصطفاءُ الرّمزِ من داخلِ النّموذجِ ذاتِهِ، مثل ذلك المُصنّفات العدديّةِ Numeral classifiers والّتي تتميّزُ بِها اللّغاتُ الآسيويّةُ الشّرقيّةُ والفارسيّةُ والشّاميّةُ العربيّةُ، كما سيُبيّنُ أدناهُ. المُصنّفاتُ كَلِماتٌ تدلّ على النّموذجِ الّتي تتبعُ إليها المعدودات، ولذا لا يجوزُ اصطفاء مصنّفٍ ما بحريّةٍ في اللّغاتِ الّتي توظّفُ تلك المصنّفات. الفارسيّةُ المحكيّةُ تحتوي على مصنّفين فقط، "دانِه" للاسمِ المفردِ و"تا" الاسمِ المجموعِ، مثلًا:

الفارسيّة المحكيّة: این یِسر سه تا مردان دید.
التّرجمة الحرفيّة: هذا الفَتى ثلاثةَ (مُصنّف) رِجالًا رأى.

في الفارسيّةِ الأدبيّةِ، المصنّفاتُ أوفرُ وأوسع ونموذجُها أكبر. فهي لا تدلُّ على عددِ الاسمِ، بل أيضًا على الفئة أو النّموذج الّذي يتبعُ له. مثلًا، "برادرَم دو نَفر دختران دارَد". "نفر" هي المصنّفُ العدديُّ الّذي يسبقُ كُلَّ كلمةٍ تدُلُّ على إنسان أو شَجرِ النّخِيل، كما أنّهُ تتواجدُ مصنّفات أُخرى لنماذجَ مختلفةٍ، والمُصنّفُ "عَدَد" في الفارسيّةِ، هو مُصنّفٌ موظّفٌ لكلّ الكلماتِ الّتي لم تتنَمذَج. الجديرُ بالذّكرِ أنّ كلمةَ "نفر" تُعدُّ مُصنّفًا ضعيفًا في الشّاميّةِ العربيّةِ، فهُو لا يُوظّفُ إلّا في المفردِ أو المثنى. بيد أنّ المُصنّفاتُ في الشّاميّةِ العربيّةِ محدودةٌ وهي تتعلّقُ في الفلاحةِ، أي المهنةِ الّتي كانت سائدةً في بلادِ الشّامِ. كما المُصنّفاتُ في الفارسيّةِ تتّصِفُ بانعدامِ التّغايرِ بين-النّموذجيّ. يُماثِلُ موضعُ المُصنّف في الشّاميّةِ العربيّةِ موضع المُصنّفِ في الفارسيّةِ، أي يَكونُ مَا بَينَ العَددِ والاسمِ المَعدُودِ. بيد أنّها تتّصِفُ في مُطابقةِ المُصنّفِ عدد الاسم المعدودِ. نحو:

الفارسيّةُ المحكيّةُ: سِه عَدد موزها كردِه خوردم.
الفلسطينيّةُ القرويّةُ: بَقِيت ماكِل ثَلَث قرون موز يُومِيثْها.

أيضًا، من المُمكنِ أن تكونَ تلك المصنّفات في جُملٍ إنشائيّةٍ استفهاميّةٍ عن العددِ، نحو:

الفارسيّة المحكيّةُ: چند راس گوسفند دَر این احشام؟
الشّاميّةُ العربيّةُ: أكامَن راس غنمِة بهالطَّرش؟

الانتقاليّةُ بين-النّماذجِ Transparadigmatic variability تُعبّرُ عن إلزاميّةِ توظيفِ الرّمزِ في الجُملةِ، وإنّ تلك الإلزاميّةَ دليلٌ على انخفاضِ الاستقلاليّةِ، وبذلك عُرضةً أكبر للتّقعيدِ. مثلًا، الأسماءُ المُعرّفةُ تُلزِمُ توظيفَ أدواتِ التّعريفِ في العربيّةِ، وأمّا في الإنجليزيّةِ فالأسماءُ المُعرّفةُ قد تستغني عن أدواتِ التّعريفِ في الجُملِ الخبريّةِ في المُضارعِ البسيطِ، أي كالّتي تُعبرُ عن حقائقَ. إنّ المُصنّفين، تا ودانه، في الفارسيّةِ المحكيّةِ قد فُوّضَا، أي قد أمسى توظيفُهما إلزاميًّا قبلَ الاسمِ المعدودِ، على خِلاف لمُصنّفاتِ في الشّاميّةِ العربيّةِ، ويكونُ بذلك، أنّ التّفويضَ Obligatorification هُو انعدام الانتقاليّةِ بين-النّماذجِ، ومن أماراتِ التّقعيدِ. والتّفويضُ يزدادُ عند ازدياد مجالِ انتقاءِ المُسندِ Selection restriction لمُسندٍ إليه (أي الرّمز المُقعّد) ما، أو انخفاض مجال انتقاءِ رمزٍ ما، مثل انخفاض مجالِ انتقاءِ حُروفِ الجرّ، والّتي قد تسبقُها غير الأسماء كحُروفِ الجرّ، وهذا يدلُّ على تفويضِ وإلزاميّةِ حروفِ الجرّ في لُغةٍ ما. ولذا، من الممكنِ الاستقاءِ أنّ التّوزيعَ العالي لرمزٍ ما هو دلالةٌ على تفويضِهِ.

يُشيرُ ليهمان في كتابِهِ أنّهُ من غير الجائزِ المُغالاة في "التّفويضِ" نظرًا لأنّه قد يبدو للوهلةِ الأولى موازيًا للتّقعيدِ[20]. فالتّقعيدُ Grammaticalization يعني لدى بعض النّحويّين إلزاميّةُ الرّمزِ، ولكن مع ذلك لا يجوزُ عزل التفويض عن باقي الرّوائزِ، أيضًا نظرًا لحقيقةِ أنّ عمليّةَ التّفويضِ المُستمرّة قد تؤدّي إلى فقدان الرّمزِ قيمته القواعديّةِ، وبذا يُصبحُ خلاف التّقعيدِ.

6. **<u>الانتقاليّةُ النّحويّةُ Syntactic variability:</u>** هُو الحُريّةُ الّتي يُغيّرُ فيها الرّمزُ موضعَهُ النّحويَّ في جُملةٍ ما بالنّسبةِ إلى غيرِهِ من الرّموزِ في تركيبٍ نحويٍّ ما، ولذا، كمَا الانتقاليّة النّموذجيّة، يتعلّقُ عكسيًّا مع عمليّةِ التّقعيدِ، فازديادُهُ يعني استقلاليّةُ الرّمزِ. الأفعالُ المُساعِدةُ، وأسماءُ الفاعلين المُساعدةُ، وهُن رموز مقعّدة، تفتقرُ، في غالبِها، إلى انتقاليّةٍ نحويّةٍ، من حيثُ إنّها دائمًا تسبقُ الفعلَ الأساسيَّ في الجُملةِ، مثلًا، اسمُ الفاعلِ المُساعِدُ عم (< عمّال) دائمًا يسبقُ الفعلُ، وكذا الفعلُ المُساعِدُ "كان" و"بَقَى" وأفعال المُلكيّةِ في اللّغاتِ الرّومانسيّةِ.

بالإضافةِ إلى ذلك، إنّ عمليّةَ انحسارِ الانتقاليّة النّحويّة، قد تؤدّي إلى ما دعاهُ ليهمان "تَعديلُ المَواضعِ" Positional adjustment. ويعني هذا أنّ الرّمزَ المُقعّدَ قد يختلفُ موضعه عمّا كان عليهِ كرمزٍ معجميٍّ، وبذا قد يتغيّرُ نحوَ اللّغةِ. وإنّ هذا البحثَ يحتوي على أمثلةٍ كثيرةٍ لهذا التّغييرِ النّحويّ، مثل تركيبِ الزّمنِ الماضي الأتمّ النّسبيّ من فعلين ماضيين، بقى وصار[21]. وهذا التّعديلُ في المواضعِ يكونُ، غالب الظّنّ، نتيجةً للتّماثلِ مع تراكيبَ نحويّةٍ أخرى. تتميّزُ الفرنسيّةُ (كما الإيطاليّةُ) بوجودِ تركيبٍ نحويٍّ سببيٍّ Causative يحتوي أساسًا على فعلِ العملِ Faire، نحو:

Le père a **fait** parler son fils l'Anglais.

قد استنطَقَ الأبُ ابنَهُ الإنجليزيّة.

إنّ هذا التّركيبَ السّببيَّ يبدو للنّاظرِ أنّه يُخالِفُ النّحو الفرنسيّ، فـ"son fils" هي المفعولُ بِهِ المُباشرُ ولذا كان من المتوقّعِ أنّ تقعَ بين فعلِ الأساس وبين الفعل Faire. ولكن لانخفاضِ الانتقاليّة النّحويّةِ، تموضع الفعلُ Faire وراء فعل الأساس، مُماثِلًا بذلك الأفعالَ المُساعدةَ في اللّغةِ الفرنسيّةِ مثل Avoir وÊtre في تراكيبِها لوجهاتِ الأزمنةِ المُختلفةِ.

إنّ روائزَ التّقعيدِ السّتّةَ الّتي وضعها ليهمان لَيست بهدفِ تنميطِ عمليّةِ التّقعيدِ وتأطيرها تأطيرًا صوريًّا Formal، ولذا قلّما تتّخذُها الأبحاث في صددِ التّقعيدِ كروائزَ ثابتةٍ وصوريّةٍ، تقيسُ بها عمليّة تقعيدِ رمزٍ ما، وكذا الحالُ في هذا البحثِ. إنّ العلاقاتِ ما بين تلك الرّوائزِ تبقى مُبهمةً، وهي لا تجتمعُ بالضّرورةِ في كُلِّ عمليّةِ تقعيدٍ، وليست أيًّا منها تكفي مُفردةً لإثباتِ حُدُوثِ التّقعيدِ أيضًا. بيد أنّها توضّحُ أنّ عمليّةَ التّقعيدِ صيرورةٌ، غير عشوائيّةٍ، تمرُّ بها اللّغةُ عبر تغايرها وتطوّرِها، وهُوَ المُسلّمةُ الأساسيّةُ الّتي يعتمدُ عليها هذا البحثُ. ولإيضاحٍ أشمل لتلك الرّوائز، سيتمُّ إيرادُ مثالين في اللّغةِ الفرنسيّةِ وأخريين في الشّاميّةِ العربيّةِ في خُصوصِ عمليّةِ التّقعيدِ النّحويّ.

[20] Lehmann, Christian. 151.

[21] وخصّصنا لهذا الزّمن بابًا في الصّفحةِ 76.

يظهرُ في الفرنسيّةِ الضّميران Y وEn كضميرين شخصيّين متّصلين conjoints[22] Pronoms personnels، أي سيسبقانِ الفعلَ كحالِ باقي الضمائرِ المُتّصلةِ، وتكونُ الجُملةُ بِذا على صورةِ SOV، على نقيضِ الصّورةِ المعهودةِ في الجُملةِ الفرنسيّةِ. الضّميرُ Y هُو الضّميرُ الّذي يدلُّ على المكانِ، وقد أُختُلِفَ في الأصلِ الإيتمولوجيّ هذا الضّمير، أهو مُنحدرٌ من ibi (هُناك في اللّاتينيّةِ) أم هُو منحدرٌ من hic (الآن في اللّاتينيّةِ)[23]، مع ذلك، فإنّ الأصلَ ليس إلّا في ظرفٍ مكانيٍّ Locative adverb، وأمّا من حيثُ المعنى فيقتربُ من ibi. نحو:

Êtes-vous allé à Paris ? – Oui j'**y** suis allée.

أذهبتَ إلى باريسَ؟ - نعم، قد ذهبْتُ **هناك**.

لكن الضّميرَ Y بوسعِهِ أن يُمثّلَ أيّ تعبير يبتدأُ بحرفِ جرٍّ مكانيٍّ، ك: Sur, dans, à، حتّى لو كانَ هذا التّعبير لا يدُلُّ معنًى على مكانٍ. وهُنا يتّضحُ خُروجُ هذا الضّميرُ عن المعنى المعجميّ له، الّذي تأصّلَ في ظرفٍ مكانيٍّ مُحدّد، ليتمّ توظيفه وظيفةً نحويّةً جديدةً كضميرٍ متّصلٍ، حُكمُه كحمِ الضّمائرِ الشّخصيّةِ المُتّصلةِ. وعلى سبيل المثالِ:

Le chien est sur cette table ; je l'**y** ai vu.

الكَلبُ تحتَ المنضدةِ، إذ رأيتُهُ **هُناك**.

Ma sœur était en colère, mais maintenant elle n'**y** est pas.

كانت أُختي غاضبةً (في سخطٍ)، إلّا أنّها ليست **كذلك** الآن.

في مناطقَ مُعيّنةٍ، وخاصّةً في الفرنسيّةِ المحكيةِ، يظهرُ استخدام هذا الضّميرِ بكثرةٍ في جُملِ المبتدإ والخبرِ، ما يدُلُّ على أنّ عمليّة تقعيدِهِ ما ونت مُستمرةً، إذ يستطيعُ أن يحلّ محلّ خبرٍ أو نعتٍ Attributs دون أن يسبقَه حرفُ جرٍّ مكانيٍّ، نحو:

Ce garçon était triste, mais dans cette fête, il n'**y** est pas.

كان هذا الفتى حزينًا، إلّا أنّه في هذا المحفلِ، لا يبدو **كذلك**.

إنّ التّقعيدَ النّحويّ يتجلّى بوضوحٍ، من حيثُ إنّ ظرفًا مكانيًّا من اللّاتينيّةِ (الّتي تطوّرت الفرنسيّةُ من عامّيّتِها كباقي شقيقاتِها) قد أضحى، في آخرِ الأمرِ، ضميرًا مُتّصلًا. مع ذلك، يجدرُ الإشارةُ أنّ ما ذُكِر أعلاه لا يُبيّنُ العمليّة التّاريخيّة الّتي مرّ بها الظّرفُ بالضّرورةِ، وتلك العمليّةُ قد نبقى جاهلين عن كُنهِها وصيرورتِها الحقيقيّةِ، إذ مُنتهى تلك النّظريّةِ ليس في إبانةِ الصّيرورةِ التّاريخيّةِ أو سردِها أو إماطةِ اللّثامِ عنها (ما يعتمدُ على تمحيصٍ للّغةِ -الّتي قد لا تكونُ مكتوبةً- خلال قرونٍ ومراحلَ عديدةٍ، وقد يكونُ مع ذلك بُرهانًا)، بل في إبانةِ أنّ اللّغةِ تطوّرُ من حيثُ قواعدِها ونحوِها من ذاتِها ومن موادِها المعجميّةِ، إذ التطوّرُ قريحةٌ مترسّخةٌ في اللّغةِ.

يُماثِلُ هذا التّقعيدُ من حرفِ جرٍّ Preposition إلى ضميرٍ قابلٍ Dative pronoun تقعيدًا طرأ في اللّهجاتِ الشّاميّةِ والّذي أفضى أيضًا، إلى ظاهرةٍ نحويّةٍ جديدةٍ تَتناقَضُ وأصلَها العربيَّ والآراميَّ. القابليّةُ Dative case هِيَ الحالةُ الإعرابيّةُ للمفعولِ بهِ غير المباشرِ مُستقبلُ فعل الفاعلِ على المفعولِ، وتلك الحالةُ تتميّزُ بتغييرٍ

[22] في الفرنسيّةِ، الضمائرُ الشّخصيّةُ Pronoms personnels، إمّا منفصلةٌ وإمّا متّصلةٌ تمامًا كما في العربيّةِ. البونُ يكمنُ في أنّ الأخيرةِ منها تكونُ أبدًا في محل نصب مفعول به مباشر أو غير مباشر، والمنفصلةُ منها هي الّتي تكون في حالة الرّفعِ.

[23] Grevisse, M. et Goosse A. 868.

مورفولوجيٍّ (إعرابٍ) في لُغاتٍ كثر على غيرِ الحالِ في العربيّةِ كالهندو-أوروبيّة. فالألمانيّةُ والّتي فقدت التّصريف المورفولوجيّ-النّحويّ للأسماءِ (إلّا في ثلّةٍ معدودةٍ)، تتصرّفُ بها توابعُ القابلِ، بما فيها أدوات التّنكيرِ والتّعريفِ وأسماء الإشارة وما جانَس.

في الشّاميّةِ العربيّةِ، كما الحالُ في الآراميّةِ والعبريّةِ والعربيّةِ الكلاسيكيّةِ، يتواجدُ حرفا جرٍّ للدّلالةِ على الغايةِ في المكانِ، أي على واللّام، والنّظيرُ العبريُّ لهما، حرف الجرّ אל وحرف ל، والنّظيرُ الآراميُّ לה وحرف اللّامذ أيضًا. إنّ العربيّةَ الفُصحى تحتوي على نظيرٍ أقرب إلى المبنى الآراميّ والعبريّ وبل السّاميّ القديم، أي حرفي الجرّ "إلى" واللّام. إنّ دَلَالَاتِ هذِهِ الحروفِ عديدةٌ ومتماثلةٌ، والأهمّ أنّ حرف اللّام ونظيره في اللّغات الأخرى، تختصُّ في الملكيّةِ، وإلى في الغايةِ المكانيّةِ.

من الجليِّ إذًا، أنّ ظهورَ حرف الجرّ "على"، وهو حرفُ استعلاءٍ، كحرفِ جرّ للغايةِ المكانيّةِ، ظاهرةٌ نحويّةٌ لاحقةٌ، فليس ما يُناظرُه في أيٍّ من اللّغاتِ السّاميّةِ الّتي ساهَمَت في بلورةِ تلك اللّهجاتِ الشّاميّةِ، بل الغايةُ المكانيّةُ دلالةٌ اختصَّ بِها حرفٌ من أصلٍ بروتو-ساميٍّ واحدٍ، والّذي قد تلاشى من جميعِ اللّهجاتِ العربيّةِ. تلك الظّاهرةُ النّحويّةُ، وهي تقعيدٌ نحويٌّ أيضًا، رافقها تفويضٌ Obligatorification مُطلقٌ، أي انخفاضٌ في التّباين النّموذجيّ، إذ على نقيضِ اللّغاتِ المذكورةِ أعلاه، من غيرِ الجائزِ استبدال اللّامِ في "على" (وتبايُنُها النّحويُّ موروثٌ من كونِها حرفِ جرٍّ). وأيضًا، على جانبٍ من فقدانِها لاستقلاليّتِها السّيمانتيكيّة، فقدت شيئًا من استقلاليَّتِها الفونولوجيّةِ، وبل زادت من ارتباطِها النّحويّ، حيثُ إنّها تُضحي عينًا حال لُحوقِها باسمٍ معرّفٍ بأداةِ التّعريفِ:

الشّاميّةُ الفلسطينيّةُ العربيّةُ: منّا نروح عالمارِس.
العربيّةُ الفصيحةُ: سنذهبُ إلى الحقلِ.
المصريّةُ العربيّةُ: هنروح المزرعة.

وإنّ هذا الاكتسابُ المعنويُّ في على، والاضمحلالُ المعنويُّ في اللّام، أي إفادة حروفِ الاستعلاءِ للدّلالةِ الغاية في المكان، يوجدُ ما يناظرُهُ في لُغاتٍ أخر. فالألمانيّةُ مثلًا تُوظّفُ حرف الاستعلاءِ auf، والّذي يُعزى أصلُه في شراكةٍ بروتو-جِرمانيّة مع up في الإنجليزيّةِ الحديثةِ، للدّلالةِ على الغايةِ في المكانِ، إلّا أنّه في هذا المعنى ينصبُ الاسمَ، أي يكون الاسمُ المجرورُ في حالةِ Accusative case، ويكونُ الاسمُ المجرورُ في حالةِ القابليّةِ Dative case عند دلالتِهِ على الاستعلاءِ (أو المكانيّة في المناسبات).

Heute haben meine Großmutter **auf die (acc.)** Hochzeit gehen.

الشّاميّة العربيّة: اليوم راحت ستّي **عالعرس**.

Was willst du **auf der (dat.)** Hochzeit tragen?

الشّاميّةُ العربيّةُ: شو بدّك تلبَس **عالعرس؟**

وعلى غرارِ الحالِ أعلاهُ، توظّفُ الألمانيّةُ حرف الاستعلاء an والّذي يُعزى أصلُه أيضًا في شراكةٍ بروتو-جرمانيّة مع on في الإنجليزيّةِ، للدّلالةِ أيضًا على الغايةِ في المكانِ. وبناءً على ذلك، تميلُ حروف الاستعلاءِ لاكتسابِ دلالةٍ معنويّةٍ جديدةٍ للغايةِ المكانيّةِ أو حتّى للدّلالة على الزّمانِ[24].

في المُقابلِ، إنّ حرفَ اللّامِ، والّذي بقي في الشّاميّةِ العربيّةِ، قد تقعّدَ من حرفِ جرٍّ إلى ضميرٍ ملكيٍّ. بادئ ذا بدء، إنّ حرفَ الجرّ اللّام، يدلُّ على الغايةِ المكانيّةِ دون إدراكِها، مثل (الفلسطينيّة القرويّة): "قلّط الولد لَلدّار" أي "أوصَلَ الفَتَى إلى المَنزِلِ". والمَعنى المُستخلصُ من الجُملةِ الأولى هُو أنّ غايةَ عمليّةِ الإيصالِ (أي البيت) لم تُدرَك. وقد تقترنُ تلك اللّامَ مع ظرفي المكانِ "عِند" و"حَدّ"، فهما ظرفان مكانيّان يدلّان على الاستقرارِ جانبِ مكانٍ ما، واللّام حرفُ جرٍّ للغايةِ المكانيّةِ.

إنّ المعنى المُشتركَ لحرفِ اللّامِ، في ثلاث اللّغاتِ السّاميّةِ، هُو الملكيّة، وهُو معنى لا تخدمُهُ "إلى" البتّة. إذ في العربيّةِ الكلاسيكيّة (كغيرِها)، تقترنُ مع اللّامِ ضَمائِرُ مُتّصِلَةٌ من ناهيك، حتّى تتحوّلَ، كوحدةٍ لغويّةٍ واحدةٍ، إلى ضمائرِ الملكيّةِ كَ"لي"، فنظيرتُها الفرنسيّةُ moi تُشكّلُ فونيمًا واحدًا. إنّ الضمائرَ المُلكيّةَ في الشّاميّةِ العربيّةِ، إذًا تتأصّلُ بالتّأكيدِ في اللّامِ، كحالِ باقي اللّغاتِ السّاميّةِ. بل إنّ حرفَ اللّامِ، لا يزالُ يوظّفُ فِي الإضافةِ المُضاعفةِ، أي للدّلالةِ على التّبعيّةِ والمُلكيّةِ. إنّ ما يتميّزُ بِهِ ضمير الملكيّةِ في الشّاميّةِ العربيّةِ، هو الهمزةُ المكسورةُ الّتي أضيفت على اللّامِ، ومن الواضحِ أنّها نتيجةً فقدانٍ لاستقلاليّتِها الفونولوجيّةِ[25]:

لَهُ* > لُه* > إلُه

لِي* > لي* > إلي

لَنَا* > لُنَا * > إلُنَا

إنّ النّموذَجَ الثّاني ل"إلُه"، هُو النّموذج الّذي حافظت عليه اللّهجةُ المِصْريّةُ نتيجة تلاؤمِهِ مع النّظامِ الفونولوجيّ الّذي تتمتّعُ بِهِ. إنّ الهمزةَ المكسورةَ كانت مهمّةً لمنعِ وقوعِ متحرّكٍ واحدٍ منفردٍ في الجُملةِ (وهي ظاهرةٌ لم تعهدها الشّاميّة) أو متحرّكين لتعطيشِ حرفِ العلّةِ (وهي قاعدةٌ فونولوجيّة تتمتّعُ بها الشّاميّةُ)، والهمزةُ المكسورةُ هي ممّا يكسرُ تعاقب السّاكنين بعد إسقاط تعاقبِ المتحرّكين، خاصّة في بادئ الكلمةِ، وهذا مثل جمع "خِتيار"، أي "إخْتْيَاريّة".

إنّ حرفَ الجرّ اللّامِ، في الشّاميّةِ العربيّةِ، عند توظيفِهِ نحويًّا لغيرِ المُلكيّةِ، لا يقترنُ بِضَميرٍ متّصلٍ عائدٍ. أي، من غير الجائزِ، إحالة ضميرٍ عائدٍ نيابةً عن اسمِ المجرورِ في جُملةِ "قلّط الوَلَد لَلْمدرسِة"، وبدلًا عن ذلك، لإضمارِ الاسمِ المجرورِ باللّامِ، على اللّام أن تقترن في ظرفِ المكانِ "عند" أو "حدّ" (أو أن تُستبدلَ إطلاقًا بإحداهِن)، فتكونُ الجُملةُ بذلك: "قلّط الولد لعِندها."

إنّه بذلك قد تمّ تقعيدُ حرفِ الجَرّ (اللّام) إلى ضَمِيرٍ ملكيٍّ Possessive pronoun. إنّ هذا التّقعيدَ يُضحي أكثرَ وضوحًا على ضوءِ حقيقةِ أنّ ضميرَ الملكيّةِ في الشّاميّةِ العربيّةِ، قد فقد جميع صِلاتِهِ النّحويّةِ والسيمانتيكيّةِ مع أصلِهِ، حيثُ أنّ اقترانَهُ مع حرفِ اللّامِ أضحى جائزًا، وهُوَ ما يُشيرُ إلى فقدانِ معناه والنّموذج النّحويّ الّذي يتبعُ

[24] وهذا مثل قولُهم في المحكيّةِ: "عالسّاعة"، والتّي يُقابِلُها في الفصيحةِ "في السّاعةِ".
[25] إمالة حرف العلّةِ للدّلالةِ على كونِهِ صائتًا Vowel.

لَه، فحروفُ الجرّ لا تقترنُ ببعضِها في السّاميّةِ العربيّةِ أو في باقي اللّغاتِ السّاميّة المُحيطةِ. ولِذا، إنّ اللّام الملكيّةَ قد تقترنُ مع ضميرِ الملكيّةِ الّذي تطوّر منها ويتأصّلُ حتمًا بها، وقد يكونُ هذا الاقترانُ على وجهِ التّوكيدِ. أي نحو:

اللّبنانيّة العامليّة الجَنوبيّة: "هَيدي السّجرة **لْإلنا**"
الفلسطينيّةُ القرويّةُ: "هاي العزبة **لَإلهِن** ."

قد تمّ تقعيدُ هذا الحرفِ إلى ضميرٍ قابليٍّ كما مرّ الذّكرُ أعلاهُ. إنّ حالة القابليّةِ تُوسَمُ عبر اقترانِ المفعول بِهِ غيرِ المباشرِ باللّامِ، وهي تدُلُّ على المُستقبلِ من فعلِ الفاعلِ المفعولَ. في هذه الحالةِ، يسبقُ الضّميرُ "إل-" لامًا، ولا يدُلُّ هنا إلّا على القابليّةِ. نحو: "حكى لإلنا خراريف كثيرة"، ما يناظرُهُ في الألمانيّةِ: " Er hat **uns** viele Geschichten gesagt ". مع هذا، إنّ الضّميرَ القابليَّ في هذا الحالةِ يكونُ في ندحةٍ عنه، إذ يجوزُ أن تلتحمَ اللّامُ وحدُها مع الفعلِ. وفي غيابِ الفعلِ أو ما ينوبُ عنه، تقترنُ اللّامُ بضميرٍ قابليٍّ كضميرٍ عائدٍ.

ومثالٌ آخر في التّقعيدِ، والّذي تتماثلُ به السّاميّةُ العربيّةُ واللّغةَ الفرنسيّةَ، هو التّركيبُ النّحويُّ لصيغةِ النّفي. في اللهجات العربيّة الشمال-أفريقيّة واللّهجة السّاميّة الجنوبيّة ولهجات لبنان وبعض من اللّهجاتِ السّوريّةِ تطوّرت كلمة "شيء" لتدلّ على النّفي، حتّى خسرت كلمة "شيء" معناها المعجميّ في جملةِ النّفيِ وأمست تدلُّ عَلَى النّفيِ بِالكاملِ، وهذا شبيهٌ للغَايةِ لِمَا طرأَ عَلى كلمة "pas" في الفَرنسيَّةِ، والّتي معناها المَعْجَميُّ قَد حَافَظَت عليهِ رَغم التّقعيدِ، بيد أنّها تطوّرت لتساهم في بناءِ النّفي:

ما أكلت إشي* < ما أكلتِش* < ماكلتِش

وهذا مُشَابِهٌ لصِيغَةِ النّفِي الفرنسيّة: Je **n**'ai **pas** mangé.

فقدت كلمة "شيء" معناها المعجميّ لتوظّفَ للنّفيِ كاملًا في "ماكلتِش" (مع بقاءِ مادّتِها في معجمِ اللّغةِ السّاميّةِ)، وإنّ تَلاحُمَ "شيء" مع "الفعل" هو من الظواهر اللّاحقة في كثير من حالات التقعيدِ النّحويّ، كما أُشيرَ أعلاهُ. وبل في صيغة المضارع في السّامية حُذِفت ما النّافية واعتمدت الصيغة النّافية بالكامل على الشين (الّتي تتأصّل في كلمة "شيء")، نحو:

ما بسمع شي* < ما بسمعِشي* < بِسْمعِش

وفي بعض لهجات لبنان تحذف الميم في "ما" النّافية دون الألف، فتكون "أبسمعش". وتلك الظّاهرةُ تُشابِهُ ما طرأ على العاميّة الفرنسيّة، أي تُحذَف كذلك "ne" وتعتمد جملة النّفي على "pas" بالكامل، في كلّ الأزمنة، نحو:

Je n'écoute pas > j'écoute pas

من اللّازبِ التّأكيدُ على حقيقةِ أنّ كونَ التّقعيدِ النّحويّ يفضي إلى تأصيلِ الظّواهرِ النّحويّةِ في اللّغةِ وتطوّرها، لا يجعلُ منهُ موازٍ لنظريّةِ العواملِ النّحويّةِ الّتي وضعها نُحاةُ العربِ لتبيينِ العللِ الثّواني، ومن اللّازبِ التّفريقُ بين تقديراتِهم العواملِ المحذوفةِ وبين تأصيلاتِ التّقعيدِ النّحويّ. العواملُ النّحويّةُ هي العواملُ الّتي ترفعُ، وتنصُبُ، وتخفضُ، وتجزمُ المتمكّناتِ. ولِذا، قد افترض النّحاةُ (البصريّون والكوفيّون) أنّ المتمكّناتِ لا ينصبُها المتكلّمُ، بل ينصُبُها عاملٌ ما قد يكونُ لفظيًّا (سماعيًّا أو قياسيًّا) وقد يكونُ معنويًّا، دون دليلٍ أو حُجّةٍ يعوّلون عليه مزعمهم. واختلف البصريّون والكوفيّون في عددِ تلكَ العواملِ، والمشهورُ أنّ العواملَ عند البصريين مئة، وهو مذهبُ

الجُرجانيّ[26]. قد غالى النّحاةُ في إيمانِهم أنّ لكلّ حالةٍ إعرابيّةٍ لا بُدَّ من عاملٍ، فنشأ بذلك عواملُ محذوفةٌ لفظًا، الّتي قدّروا وجودَها وافترضوه كتفسيرٍ للحالةِ الإعرابيّةِ لوظيفةٍ نحويّةٍ ما. ونحو ذلك، نصبُ المُنادى المُضاف، فزعموا أنّ تقديرَ النّداءِ في "يا ابنَ زيدٍ" هُو "أدعو\أُنادي ابنَ زيدٍ"[27]، وبِذا كانَ المُنادى عندهم منصوبًا لأنّ الأصلَ بِهِ مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ مُقدّرٍ أدعو أو أُنادي. إنّ هذا المذهبَ يعتمدُ على محضِ افتراضٍ وتقديرٍ، دون إقامةِ أيّ صنفٍ من البراهينِ العلميّةِ، وليس هذا فحسبُ، بل يُخرِجُ اللّفظَ عن مدلولِهِ، فكما أكّد ابنُ مضاءٍ القُرطبيّ[28] الّذي ثار على مُغالاةِ النّحويين في العواملِ النّحويّةِ، ينقلُ هذا التّقديرُ الجُملةَ من إنشاءٍ إلى خبرٍ. إذًا يختلِفُ التّقعيدُ في أنّ ركائزَهُ براهينُ علميّةٌ، لا تقديراتٌ افتراضيّةٌ.

إنّ التّقعيدَ النّحويَّ لا يَخرُجُ عنِ اللّفظِ، مُقدّرًا أو مُضمِرًا ألفاظًا غير ظاهرةٍ، بل اللّفظُ (وإن كان قد لامسَهُ تغييرٌ) هُوَ الأثرُ الّذي يقودُنا إلى الكلمةِ الّتي تطوّرَ منها التّركيبُ النّحويُّ أو الاستخدام النّحويُّ الجديدُ، ويدلّنا كيف تتحوّلُ الكلماتُ المعجميّة إلى كلماتٍ ذات استخدامٍ نحويٍّ، مُعزّيًا ذلك عبر الرُّجوعِ إلى طبيعةِ اللّغةِ المدروسةِ من حيثُ نحوِها وتطوّرها التّاريخيّ، ومُعتمدًا على شَواهِدَ مِن لُغاتٍ أُخرى، وأخيرًا على الظّواهرِ الّتي قد تُلاحِقُ التّقعيدُ. إنّ تلك النّظريّةَ، على نقيضِ نظريّةِ العواملِ النّحويّةِ، تؤكّدُ أنّ اللّغةَ تتطوّرُ وتتبدّلُ، وأيضًا تعتمد على اللّفظِ في تأصيلِها، وبذا لم يكُن تأصيلُها تقديرًا؛ إذ علمُ اللُّغةِ هُوَ علمٌ يعتمِدُ على البراهينِ الحسّيّةِ، لا على افتراضاتٍ فحسب، كفرضيّةٍ تزعمُ أنّ لكُلّ حالةٍ إعرابيّةٍ عاملًا نحويًّا. وإنّ تلك الفرضيّةَ الأخيرةَ تجعلُ من اللُّغةِ ما هُوَ مبنٍ على مقولاتٍ ترانسدنتاليّة، إذ من قال بتلك العواملِ يَفترضُ ضمنيًّا أنّ المتكلّمَ ليس هُوَ من يعملُ باللّغةِ، بل العواملُ (الّتي وضعها النّحاةُ) هي الّتي تعملُ في اللّغةِ، بيد أنّ العواملَ ليس من خواصِها التّبدّلُ والتّغيرُ، لأنّها مجرّد مقولاتٌ وضعيّةٌ مُحايثةٌ لكلّ سياقٍ تاريخيٍّ. إنّ التّقديراتِ لا تُعبّرُ عن تَطوّرٍ تاريخيٍّ إذًا، فعندما يدّعي النّحاةُ أنّ جُملةَ "ما أكرمَ زيدًا" تقديرُها "شيءٌ أكرمَ زيدٌ"، فإنّ هذا التّقديرَ لا يعتمدُ على لفظٍ ولا على دلالةٍ يقودُها إلى التّقديرِ الأخيرِ؛ إذ من الجليّ أنّ الجملة المتقدّم ذكرها ليس بها أثرٌ يدلّنا على الأخيرةِ، وليس ما يسوقُ هذا المزعم من لُغاتٍ أخرى (مثلًا عبر المُقارنةِ اللّغويّةِ Linguistic typology)، ولذا كان هذا تخمينًا فحسب، ومن جهةِ الدّلالةِ، فقد انتقلت الجُملةُ مِنَ الإنشاءِ إلى الخبر، وبل معناها قد انقلبَ، إذ من أجلِ أن يُجيزوا قول "ما أعظمَ اللهَ" الّذي ليس من الخليقِ، بناءً على مُعتقداتِهم الثّيولوجيّةِ آنذاك، أن ينسبوا لشيءٍ سببَ عظمتِهِ، قالوا أنّ المقصدَ في "شيءٌ أعظم اللهَ" هُوَ أنّ الله عُظّمَ لا من جهةِ أنّه جُعِلَ عظيمًا، بل من جهةِ أنّه قد عُظّم قولًا، كما أنّ تقديسَ الإلهِ لا يعني أنّ قداسته لها علّةٌ سابقة بل أنّ البشرَ يقدّسون الله[29]. وفي هذا إخراجٌ عن الدّلالةِ أيضًا. ولو ذهبنا بأنّ تلك التّقديراتِ هُو ما في نيّةِ القائلِ، فليس للعلمِ أن يبحثَ في سوانحِ الخواطرِ وجنانِ الإنسانِ. وتكونُ بذلك نظريّة العواملِ النّحويّةِ مُختلفة عن نظريّةِ التّقعيدِ النّحويّ اختلافًا جوهريًّا. وكما مرّ الذّكرُ، إنّ نظريّة التّقعيدِ النّحويّ تذهبُ إلى أنّ اللّغةَ ليست كائنًا منفصمًا عنِ المُتكلّمِ، بل هي جُزءٌ منه، وتتطوّرُ وتتغيّرُ وتخرجُ عن قواعدِها لتطوّرَ لنفسِها تراكيبَ نحويّةً جديدةً من ذاتِها (وإنّ هذا البحثَ ليُعدُّ توثيقًا لتطوّرِ اللّغةِ في مُختلفِ مركّباتِها ونفي الجُمودِ عنها).

---

[26] ولقد وضع الجُرجانيُّ كِتابًا تحت عنوان "العوامل المئة".

[27] المُبرّد، أبو العبّاس. ج4، 202.

[28] القرطبيّ، ابن مضّاء. 90.

[29] ولقد زعم الكوفيّون أنّ أفعل التّعجّبِ ليس بفعلٍ، بل اسمٍ، فردّوا على البصريين أنّ في قولِهم "ما أعظمَ اللهَ" خُروجٌ عنِ الدّلالةِ، راجع صفحة 48 من هذا البحثِ.

إنّ اللّغةَ أشبهُ بالأنواعِ البيولوجيّةِ، حيثُ الأخيرةُ أيضًا تتطوّرُ وتتغيّرُ، وتنفصلُ عن جنسِها حتّى تُضحي جِنسًا مُستقلًّا بحدِّ ذاتها، والضّروبُ تتطوّرُ لتُضحي أنواعًا مُستقلّةً عن أنواعِها، ذات خواصٍ مباينةٍ للنّوعِ الّذي انتمت إليهِ. كَمَا يؤكّدُ الطّبيعيّ تشارلز داروين، الضّروبُ هِيَ أنواعٌ مُستقبليّةٌ. من الممكنِ قياسُ ذلك على اللّهجاتِ ونشأة اللّغاتِ مِنها، فاللّغةُ كما تبيّنُ ذات طبيعةٍ تطوريّةٍ في جميعِ أشكالِها وتتأثّرُ بشتّى الطّرائقِ كما تتأثّر الأنواعُ وتتعدّدُ علل تباينِها وتغايرِها (والّتي ما برِحَت مُبهَمةً)، ناشِئةً مِن ضربِ نُوعٍ ما والّذي – الأخيرُ – سيكونُ جنسًا لأنواعهِ المتطوّرةِ. وإنّ في اللّغاتِ أمثلة وفيرة تجسّدُ تطوّرِ اللّهجاتِ إلى لغاتٍ مُستقلّةٍ تختلِفُ الواحدة منها عنِ الأخرى. فاللُّغاتُ الرّومانسيّةُ (كالفرنسيّةِ والإسبانيّةِ والإيطاليّةِ) تطوّرَت مِن ال[30]اللّاتينيّة العامّيّة Vulgar Latin، والأخيرةُ قد تطوّرت عن اللّاتينيّة الكلاسيكيّةِ، وأمست حالاتها الإعرابيّة أقلّ تعقيدًا فيما كانت عليه. مع اختلاطِ اللّاتينيّةِ العامّيّةِ في اللّغاتِ المحليّةِ، في بلادِ الغال، تكوّنت لُغةً تتميّزُ عن اللّاتينيّةِ بشكلٍ كبيرٍ، ما حمل الملكُ الكارلونجيّ شارلمان، في مجمع تُور عامّ 813[31]، على أن يُمليَ على الأساقفةِ لِئن تكونُ وعظاتهم لا في اللّغةِ اللّاتينيّةِ، الّتي لم يفهمها السّكّانُ المحلّيّون آنذاك، بل في لُغتِهِم المحلّيّةِ (مع بقاء اللّغةِ اللّاتينيّةِ لغةٌ ليتورجيّةٌ واستمرارها لغة القانونِ والفلسفةِ). وعبر القرونِ، قد تطوّرتِ اللّغةُ الفرنسيّةُ في النّهايةِ حتّى أصبحت لُغةً مُستقلّةً عن اللّاتينيّةِ.

على الرّغمِ من ذلك، ليس من الحجيّ الزّعمُ أنّ، من حيثُ السّياقِ التّاريخيّ، حال الشّاميّةِ تتطابقُ وحالَ اللّغاتِ الرّومانسيّةِ أو اللّغاتِ الجرمانيّةِ آنذاك، ذلك أنّ النّهضةَ الّتي شهدتها مِصرُ والشّامُ في أوائلِ القرنِ التّاسعِ عشر، كانت تدعُو إلى إعادةِ إحياءِ اللّغةِ العربيّةِ الفُصحى، فيما قد أهملت تلك النّهضةُ المحكيةَ إهمالًا مُطلقًا، ما جعل العربيّةُ الفُصحى تتبوّأُ منصبًا عاليًا في جميعِ جوانبِ الثّقافةِ العربيّةِ، من علومٍ وأدبٍ وإعلامٍ وصحافةٍ، بل أصبحتِ الثّقافةُ تشترطُ معرفةً وإتقانًا في العربيّةِ، إذ هي اللّغةُ الّتي تُكتبُ بِها الصّحفُ (والّتي أضحت صورًا من صورِ النّهضةِ العربيّةِ) والجرائدُ والكُتبُ الّتي تنقلُ الثّقافةَ الغربيّةَ. بالمُقابلِ، لم تتبوّأ المحكيةُ مركزًا في النّهضةِ العربيّةِ، ما جعلها تبدُو لحنًا غير مرغوبٍ به، إذ لم تكتُب به زُمرةُ المُثقّفين والأدباءِ والفلاسفةِ آنذاك، وبل كثيرًا ما صُوّرَت على أنّها خُروجٌ عن اللّغةِ العربيّةِ وتصحيفٌ وركاكةٌ لُغويّةٌ لا تستأهلُ أن يُكتبَ بها. لقد كانتِ العربيّةُ الفُصحى اللّغةَ الّتي كُتِبت بها أوّل دائرة معارفِ كُبرى عربيّةٍ على يدّ بطرس البستانيّ، وكُتبت بها أوّل ترجمة عربيّة حديثة للكتابِ المُقدّسِ على يدّ ناصيف اليازجيّ، وطُبعت بها أوائلُ الصّحفِ كالوقائعِ المصريّةِ والأهرامِ، وبذلك كانتِ العربيّةُ الفُصحى جُزءًا لا ينفصمُ عن الثّقافةِ العربيّةِ. أمّا المحكيةُ لم تكُن بذاتِ قيمةٍ ولِذا لم تكُن دراستها العلميّة تستأثرُ باهتمامِ أيّ رائدٍ من روّادِ النّهضةِ العربيّةِ. إنّ الّذي قد مهّد الطّريقَ إلى ظُهورِ اللّغاتِ الرّومانسيّةِ والجرمانيّةِ الّتي راحَ يدرُسُها ويُعلّمُها روّادُ النّهضةِ العربيّةِ، كان نتيجةَ أنّ جانبًا جوهريًّا من ثقافةٍ ما هَجَرَ اللّغة الأمّ الّتي لا يفهمُها العوامُ. إنّ تاريخَ الفرنسيّةِ يشرعُ بمجمعِ تور الّذي أمر بألّا تكونُ العِظاتُ الكُنسيّة باللّاتينيّةِ، وإنّ تاريخَ الألمانيّةِ يشرعُ عندما قرّرَ المُصلحُ البروتستانتيُّ، مارتن لوثر، أن يهجرَ التّرجمةَ اللّاتينيّةَ للكتابِ المُقدّسِ، ليفهمَه العوامُ، وبذلك اتّخذت اللّغة المحكية آنذاك مركزًا دينيًّا (مركزًا ذا علوٍ آنذاك)، ما جعلها تستأثرُ باهتمامِ كثيرين، وليست لهجةً عاميّةً منعزلةً في القرى والأريافِ والجِبالِ. مع ذلك، لقد بقيت اللّاتينيّةُ، في أوروبا الغربيّةِ والوسطى، اللّغة الّتي تُكتبُ بها الفلسفةُ (بِما في ذلك الفلسفة الطّبيعيّة) لوقتٍ طويلٍ. من الممكنِ القولِ، أنّ النّهضةَ العربيّةَ قد حكمت على المحكيّةِ بالإقصاءِ من كُلّ مجالاتِ الحياةِ، تاركةً إيّاها للابتذالِ، ومعرّضةً إيّاها للانقراضِ والاختفاءِ.

[30] Grevisse, M. et Goosse A. 17.

[31] نفس المصدر، 18.

إنّ إحياءَ العربيّةِ الفصيحةِ أخذ يلتَحِمُ مع نشأةِ القوميّةِ العربيّةِ واليسارِ العربيّ، إذ أضحت اللّغةُ العربيّةُ أمارةُ القوميّةِ العربيّةِ، وضرورةٌ لتحقيقِ الوحدةِ الاشتراكيّةِ العربيّةِ. في غُضونِ النّهضةِ العربيّةِ، وخاصّةً بعد ثورةِ 1860 في لُبنانَ والاقتتال بين البرجوازيّةِ الدّرزيّةِ وبين الموارنة في الجبلِ، ونشأة متصرّفيّة لبنان كنتيجةٍ عن الثّورةِ، كانت إرهاصاتُ التّوتّرِ السّياسيّ ما بين يمينٍ ويسارٍ (الّذي وصل ذروته لاحقًا في الحربِ الأهليّةِ اللّبنانيّةِ 1975م) قد طفِقت بالظّهورِ، وعُمِّقَ الشّرخ بين الطّيفين السّياسيين بعد الانتدابِ الفرنسيّ. فاليسارُ اللّبنانيُّ، من اليسارِ الاشتراكيّ والقوميّ والبعثيّ، كان يدعُو إلى عدم إلغاءِ هويّةِ لُبنانَ العربيّةِ، بل إلى ترسيخِها، وإلى التّقرّبِ إلى البِلادِ العربيّةِ (وبل كان ثمّة من الأحزابِ اليساريّةِ من يدعُو إلى الوحدةِ السّوريّةِ أو العربيّةِ)، ما تجلّى صارخًا في أزمةِ 1958 خلالَ فترةِ حكمِ كميل شمعون، وقد سبق هذه الأزمة إرهاصات منها النّزاع مع الحزبِ القوميّ الاجتماعيّ الّذي أُعدِم مؤسّسُه أنطون سعادة عامّ 1949، ما زاد من امتعاضِ الحزبِ من الحُكومةِ آنذاك. أمّا اليمينُ اللُّبنانيُّ، فلم يود الانخراط في النّزاعاتِ العربيّةِ مع الاستعمارِ والامبرياليّةِ، ورأى في الأيديولوجياتِ اليساريّةِ العربيّةِ، من ناصريّةٍ وبعثيّةٍ وشيوعيّةٍ، مشاريعَ ابتلاعٍ للبنانَ، وبذلك محو لجوهرِهِ التّعدّديّ واعتداءً على "قوّتِهِ الّتي تكمن في ضعفِهِ"، وهي مقولة بيّار الجميّل مؤسّس حزب الكتائبِ اللُّبنانيّةِ اليمينيّ، وتحوّل، أي هذه المشاريعُ، الطوائف العديدة إلى أقليّاتٍ مهمّشةٍ، وبل ذهبت بعض الجهاتِ من اليمينِ المُتطرّفِ إلى تطوير قوميّةٍ انفلاشيّةٍ كردّ فعلٍ على القوميّةِ العربيّةِ الّتي رأوها تهديدًا لاستقلاليّةِ لُبنانَ، ومن هُنا، كان من يدعو إلى فصلٍ كاملٍ للثّقافةِ اللُّبنانيّةِ عن الثّقافةِ العربيّةِ، بما في ذلك لُغته. وبذا، شرعت مسألةُ اللّغةِ وثنائيّة المحكية والفُصحى تتّخذُ منحًى سياسيًّا. فكثيرٌ من اليمينيّين دعوا إلى انفصالِ لبنانَ لا كثقافةٍ فقط، بل كلُغةٍ أيضًا، أمّا اليسارُ فقد زادَ تشبّثًا وذودًا عن حياضِ اللّغةِ العربيّةِ، حتّى ازداد الانقسامُ تقطّبًا. وكانت أهمّ الأعمالِ الّتي بدأ نحويّون لبنانيّون يلحظونها ويدوّنونها كميّزةٍ للهجةِ اللّبنانيّةِ (ولهجات الشّوامِ) تنتمي إلى حقلِ semantics والمُفرداتِ، إذ تمّ تسليطُ الضّوءِ بالذّاتِ على الثّروةِ المفرداتيّةِ الآراميّةِ الّتي تحظى بها الشّاميّةُ[32] - من أولئك النّحويّين كانوا الدّكتور أنيس فريحة ورفائيل نخلة اليسوعيّ ورشيد عطيّة والمونسنيور ميشال فغاليّ وغيرهم. جانبًا إلى ذلك، كان ثمّة اعتناء، بدرجةٍ أقلّ، في خصوصِ النّحوِ والصّرف، فمثلًا قد عمل على الأولى المونسنيور ميشال فغالي في كتابِهِ La syntaxes du parler arabe du Liban والأخيرة عمل عليها الدّكتور أنيس فريحة وبيّن الجذور الرّباعيّة القائمة في الشّاميّة. ثمّة من نادى إلى فصلِ اللّبنانيّةِ بالكاملِ عن العربيّةِ وإحلالِها محلّ الفُصحى، ومن أشهرهم كان سعيد عقل، الّذي انتمى لفترةٍ محدودةٍ في بداياتِ الحربِ الأهليّةِ إلى الجبهة اللُّبنانيّةِ (ذات الطّابعِ اليمينيّ) ضدّ الحركةِ الوطنيّةِ، والّذي دعى أيضًا إلى تبنّي الحرفِ اللّاتينيّ بدلًا من الحرفِ العربيّ. إنّه، من اللّازبِ ألّا تنجرفَ تلك المسائلُ اللّغويّة واللّسانيّة إلى حلبةِ الصّراعِ السياسيّ. بالإضافةِ إلى ذلك، صدرت العديدُ من الكتبِ في المحكيّةِ اللُّبنانيّةِ، من أوّلِ ما كُتِب كان لشكري الخوري، أديبٌ وصحفيٌّ من بكفيا، ولهُ كتابٌ شهيرٌ في اللُّبنانيّةِ "التُّحفةُ العاميّةُ في قصّةِ فنيانوس". أيضًا موريس عوّاد، كان من أبرزِ الّذين عمِلوُا في "البننةِ" الكُتبِ، كان من بينِها العهدُ الجديدُ.

إنّ الاصطراعَ بين اليمينِ وبين اليسارِ في لُبنانَ، أحال مسألةَ الدّيغلوسيا Diglossia مسألةً سياسيّةً، مُقصيًا إيّاها من الوسطِ العلميّ، لتتحوّلَ إلى مادّةٍ جدليّةٍ بين أقطابٍ سياسيّةٍ أخذت تزيدُ استقطابًا. فألجّ اليمينُ على تركِ العاميّةِ على ألسنةِ العوامِ، وبل ثمّة من تطرّفَ في قولِهِ، من حيثُ السّعي إلى نفي آثارِ الآراميّةِ عن الشّاميّةِ أو إلى تأصيلِ الظّواهرِ الفونولوجيّةِ أو السميولوجيّةِ (والنّحو ما ونى مُهملًا) في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ ولو كان على حسابِ الوقائعِ

[32] والكنيسةُ المارونيّةُ في لُبنانَ، تعدّ اللّغة السّريانيّةُ لُغة ليتورجيّة.

العلميّةِ. في المُقابلِ، ثمّة من قد ذهب إلى القولِ باستبدالِ الأورتوغراف العربيّ، ودعا إلى فصلِ العاميّةِ عن العربيّةِ دون أن يتمّ توكّفُ العاميّةَ توكّفًا علميًّا شاملًا. وعلى سبيلِ المثالِ لا الحصر، ذهب العامليُّ إلى تأصيلِ المُفرداتِ العاميّةِ وإرجاعِها إلى الفصيحِ، في كتابِهِ "ردّ العاميّ للفصيح". الاعتمادُ على العربيّةِ الكلاسيكيّةِ لَهُو منهجٌ غير سليمٍ أيضًا، فلا يُمكنُ معرفة اللّغة الّتي وصلت إلى بلاد الشّامِ، هل كانت مُعربةً أم لا، وفي أيّ لهجةٍ وصلت. وعلاوة على ذلك، الاعتمادُ على المعاجمِ العربيّةِ القديمةِ قد لا يكونُ بالمنهجِ السّليمِ، لما تحتويهِ من تصحيفٍ ومن كلماتٍ أعجميّةٍ عُرّبت، أو كلمات نادرة لا يُعقل أن تكون قد وَصَلت إلى العوامِ مِنَ النّاسِ إن غابت عن نُحاةِ اللّغةِ. إنّه بناءً على ذلك، يجب أن يشتملَ هذا المبحثُ على حذرٍ حقيقيّ في البحثِ، فتأصيلُ الكلامِ وردّه يجبُ أن يكونَ مبنيًّا بادئ ذي بدء على مقاربة تحديديّة لطبيعة الشّاميّةِ، لا عبر الأخذ بالأحكام القبليّة. فكما تبيّن، إنّ الشّاميّة كالضّروبِ البيولوجيّة تتطوّرُ، وإنّ قوانين هذا التّباينِ ما زلنا نجهلُها ونجهلُ طبيعتها، كما يجهلُ الطبيعيون قوانينَ تغايرِ الأنواعِ، بيد أنّ تغاير الشّاميّةِ ليس بالضّرورة أن يتأصّلَ في أصلٍ ويُبنى على قاعدة أصلٍ في اللّغةِ العربيّةِ أو الآراميّة، فهو يتغايرُ عن الأصلِ وبل يُناقضُه ويُخالِفُ نحوه وقواعده وصرفه، كما أنّ ظُهُورَ الرّيش الطّويل على مروحي الذّيلِ، لا يُبطِلُ أنّه أصلٌ من الحمامِ الجبليّ، بل يؤكّدُ على أنّهُ ضرب مُستقلّ يتطوّرُ بعيدًا عن الضّروبِ الأخرى.

لقد كانت بلاد الشّام مسكنًا لكثيرٍ من الأمم من مختلف بقاع الأرض، وداسَ أرضَها شعوبٌ كُثُر يتحدّثون بألسنةٍ مُباينةٍ الواحدة للأُخرى، فأبقى كُلّ لسانٍ أثره في إحدى مُركّباتِ اللُّغةِ. إنّ طَمْسَ هذه اللّغة هو طَمسُ ثَقافةٍ غنيّةٍ تُجسّدُ التاريخَ الاصطراعيَّ الخاصَّ بِها، وَهو طمس لهويّة ثقافيّة أسفر تاريخها عن إنتاج لغويّ مميّز في كلّ مركّباته الجامعة بكنهها أَثَارًا لِألْسِنةٍ عديدةٍ.

إنّ الاعتناءَ في المحكيّةِ لم يأخُذ نصيبًا في كتبِ النّحاةِ العربِ قديمًا، ومع ذلك ثمّة من أشارَ، من بينِ المُفكّرينِ العربِ في العهودِ السّابقةِ، إلى أنّ العربيّةَ المحكيّةَ في "بِلادِ الأمصار" تختلفُ عن لُغةِ مُضر، أي العربيّة الكلاسيكيّة، اختلافًا محض، وبل يقولُ ابنُ خلدون في مُقدّمتِهِ أنّ المحكيّةَ لُغةٌ قائمةٌ في استقلالٍ عن الفصيحةِ:

"اعلم أنّ عرف التّخاطب في الأمصار وبين الحضر ليس بلغة مضر القديمة، ولا بلغة أهل الجيل، بل هي لغة أخرى قائمة بنفسها بعيدة عن لغة مضر، وعن لغة هذا الجيلِ العربيّ الّذي لعهدنا "[33]

وبل يطرحُ ابنُ خلدون في مقدّمتِهِ أيضًا قضيّةَ العنايةِ بالعربيّةِ الكلاسيكيّةِ ونحوِها، ويؤكّدُ على أنّ هذهِ العنايةَ ليس ما يستوجبُها وأنّ عنايةَ العربِ بِها كان فقط لغايةٍ واحدةٍ، أي لفهمِ الشّريعةِ الإسلاميّةِ:

"إلّا أنّ العناية بلسان مضر، من أجل الشريعة كما قلناه، حمل ذلك على الاستنباطِ والاستقراء، وليس عندنا نحن لهذا العهد ما يحملنا على مثل ذلك ويدعونا إليه" [34]

إنّ الشّاميّةَ العربيّةَ في علمِ اللّسانيّاتِ تُشكّلُ فرعًا في شجرةِ اللّغاتِ السّاميّةِ، وتنضوي تحت العربيّةِ الحديثةِ Neo-Arabic. إنّ الشّاميّةَ العربيّةَ تنقسمُ إلى شاميّةٍ شماليّةٍ (اللّهجات المُتحدّثة في سوريا ولُبنانَ) وإلى شاميّةٍ جنوبيّةٍ (اللّهجاتُ المُتحدّثةُ في فِلسطينَ وشرقِ الأردن)، ومع ذلك فإنّها تُشكّلُ فرعًا واحدًا مُتماسِكًا في شجرةِ اللّغاتِ، لحقيقةِ

[33] ابن خلدون، عبد الرحمن. 715.
[34] ابن خلدون، عبد الرحمن. 713.

أنّ نحوَها واحدٌ، وأنّها تتأصّلُ في نحوِها وفي صرفِها واشتقاقِها وفي مُفرداتِها، في لُغتينِ اثنتين، العربيّةِ والآراميّةِ. فلا غرو في حقيقةِ أنّ القريةَ الفلسطينيّةَ في المُثلّثِ والضَّيعة اللُّبنانيّة في جنوبِ لُبنان أو في جبالِهِ تتشاركُ في مُفرداتٍ غزيرةٍ، وتتشاركُ في أوزانِها الصّرفيّةِ، ونحوِها، على الرّغمِ من بُعدِها الجُغرافيّ وبل على الرّغمِ من اختلافِ السّياقِ التّاريخيّ والبُنى الاجتماعيّةِ. مثلًا، تتميّزُ الشّاميّةُ العربيّةُ (كما بعض لهجات المسيحيّين في العِراق) في الإضافةِ المُضاعفة ממיכות כפולה، تركيبٍ نحويٍّ قد ورثته الشّاميّة عن الآرامية، وهي الإضافة الّتي تَعتمد على كلا ضَمير المُلكيّة وحرفِ الجّرِ اللّام، مثل:"إمُّه للولد"، وهذا يقابل التّركيب الموجود في الآرامية وبل العبريّة أيضًا:

الآرامية:"ܐܡܗ ܕܠܝܠܕܐ", فحرف الدولث "ܕ" يقابل اللّام في التّركيب الشاميّ، وحرف الهيه "ܗ" هو ضمير الملكيّة.

العبريّة: "אמו של הילד", الحرف "של" يقابل اللّام، وحرف الفاف "ו" هو ضمير الملكيّة.

أيضًا، في الجملة الفعليّة بالشّاميّة، كما بالعبريّة والآرامية، قد يسبق بالمفعول به المباشر حرفًا، وهو حرف الجرّ اللّام في الشّاميّة والآرامية (وقد خُصّص بابًا فرعيًّا فيما يتعلّقُ بهذا الموضوعِ)، مثل: "كتبتُه لِلكتاب". وهذا ما يقابل كلا اللّغتين الساميّتين، الآرامية والعبريّة:

الآرامية: "ܟܬܒܬ ܠܗ ܠܟܬܒܐ". وحرف اللّامذ ל هي لام الجرّ.
العبريّة: "כתבתי את הספר". את هي الحرف الّذي يسبق المفعول به المباشر بالعبريّة.

هذَا البَحثُ يَرُومُ إلَى تَسليطِ الضّوءِ على جانبٍ من الشّاميّةِ العربيّةِ، وهُو جانبٌ يوضّحُ غِنَاها وأيضًا أنّها كباقي اللّغاتِ تطوّرت وظهر بِها نِظامٌ من الأزمنةِ Tenses والجهاتِ الزّمنيّةِ Aspects. إنّ البحثَ سيُسلّطُ الضّوءَ على تلك الأزمنةِ النّحويّةِ، ويسعى إلى مُحاولةٍ لتأصيلِها وإلى مُقاربتِها من خلالِ نظريّةِ التّقعيدِ النّحويّ. بالإضافةِ إلى ذلك، يعتني البحثُ خصوصًا في اللّهجةِ الفلسطينيّةِ القُرويّةِ في المُثلّث، وهي لهجةٌ لم تحظَ في بحثٍ مُكثّفٍ من قبلِ اللُّغويّينِ والمُستشرقينِ كباقي لهجاتِ العربيّةِ الحديثةِ، وقد يكونُ هذا نتيجة انعزالِها التّاريخيّ في تاريخِ بِلادِ الشّام. وإنّ تلك اللّهجةَ الشّاميّةَ تتميّزُ بثلّةٍ قليلةٍ من الأزمنةِ الّتي طوّرتها، ما سيُبوّبُ لهُ البحثُ أبوابًا خاصّةً به.

الزّمنُ التّامّ[35]

الزّمنُ التّامُّ في الشّاميّةِ العربيّةِ هو الزّمنُ الّذي لا تقترنُ أفعاله ببادئاتٍ، ويدلُّ على الماضي، أي على ووقتٍ مضى قبل وقتِ الحديثِ أو الإشارةِ إلى الحدثِ. تنقسمُ صيغةُ هذا الفعلِ في الوزنِ الصّرفيّ الثّلاثيّ، إلى صورتين: فَعَل، فِعِل. إنّ الانقسامَ إلى أكثر من صيغةٍ في الوزنِ المُجرّدِ معهودٌ أيضًا في لغاتٍ ساميّةٍ أخرى، كالعبريّةِ، والّتي ينقسمُ بها الوزنُ الصّرفيّ קטל إلى ثلاثة أوزانٍ משקלים. من الواضحِ، أنّ الصّيغة "فَعَل" تطوّرت من الوزنِ الفصيحِ فَعَلَ، كما أنّ الصّيغةَ "فِعِل" تطوّرت من الوزنين فَعُلَ وفَعِلَ، كما في الفعلين "كِبِر" و"لِعِب" على التّوالي. تجدرُ الإشارةُ، أنّ الوزنَ "فِعِل" قد يتأصّلُ في غيرِ الوزنين المذكورين، نحو، مِسِك ووِصِل والّتي تتأصّل في مَسَكَ ووَصَلَ. ولا يصحُّ خلاف ذلك، أي أن يلحقَ فعلٌ ما الوزن "فَعَل" وهو يتأصّلُ في فَعِلَ أو فَعُلَ. أيضًا قد يوظّفُ هذا الوزنُ لبناءِ المجهولِ في أفعالٍ قليلةٍ، نحو خِلِق (خُلِقَ) وقِتِل (قُتِلَ) ورِبِي (تَرَبّى، وهي حالةٌ مميّزةٌ لأنّ الأصلَ في هذا الفعل ألّا يكونَ من الوزنِ المُجرّدِ).

بالإضافةِ إلى أنّ الصّورتين قد خسِرتا تحريك آخريهما، أي حركة بنائهما، فقد خَسِرت كلاتهُما قيمة ضمائرِ الرّفعِ النّحويّةَ ووزنها الإعرابيّ، فقد أصبحت تلك الضّمائرُ مُجرّد نهاياتٍ مورفولوجيّة تدلُّ على الجنسِ والعددِ النّحويّ. إنّ هذه الحالَ أيضًا مماثلةٌ لِما جرى في الزّمنِ غيرِ التّامّ، وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنّ اللّهجاتِ الشّاميّةَ الشّماليّةَ والمدنيّة والجليليّة من الشّاميّةِ الجنوبيّةِ فقدت الجنس النّحويّ في الضّمائر المنفصلة وأيضًا النّهايات المورفولوجيّة، فالضّمير "هنّي" يوازي الضّميرين الثّالثين هم وهن في الشّاميّةِ الشماليّةِ والجليليّةِ، والضّمير "هُمّي" أيضًا في حال اللّهجاتِ المدنيّةِ الشّاميّةِ الجنوبيّةِ (كاللّهجةِ المقدسيّةِ وباقي المدن غير الشّماليّةِ كنابلس ويافا والرّملة وغيرهن). أمّا باقي اللّهجاتُ الشّاميّةُ الجنوبيّةُ، وهي لهجات ريفيّةٌ وقرويّةٌ، فقد حافظت على كلا الضّميرين "هُمّي" وأيضًا "هِنّي" (الأوّل للمذكّر والثّاني للمؤنّث) ووظّفت لكلٍّ منهما نهايةً مورفولوجيّةً خاصّة. وإنّ عينَ الأمرِ قد طرأ على الضّميرينِ "إنتو" و"إنتن"، غير أنّ كلتا الشّاميّة الشماليّة والمدنيّة الجنوبيّة اتّفقتا على الأولى. إنّ لهجاتِ المُدنِ في فلسطينَ تتميّزُ، كما اللّهجاتُ الشّاميّةُ الشّماليّة، في جمعِها بين المذكّر والمؤنّثِ عند الجمعِ، فالمجموعُ من الأسماءِ المؤنّثةِ يُضمرُ بضمير "هُمّي"، وتلحقُ نعوته بالياءِ والنّونِ. مع هذا، لهجاتُ الجليلِ غير المدنيّةِ، حافظت على نهايةِ جمعِ المؤنّثِ السّالمِ كغيرِها من لهجاتِ الشّاميّةِ الجنوبيّةِ غيرِ المدنيّةِ. من الواضحِ أيضًا أنّ جميع لهجاتِ أهلِ الشّامِ فقدت المُثنى من الضّمائرِ كحالِ سائرِ اللّهجاتِ العربيّةِ الحديثةِ. دونك جدولًا في تصريفِ الأفعالِ المُجرّدةِ السّالِمةِ يجمعُ لهجات أهل الشّام.

هُو\هُوَّ\هُوّ	عِمِلْ	كَتَبْ
هِي\هُيَّ\هُيّ	عِمْلَت\عِمِلِت	كَتَب
هُمّي	عِمْلوا	كَتَبوا
هِنّي\هُنّي	عِمْلُوا\عِمْلِن	كَتَبِن
إنْتَ\إنْتِ\إنِت	عْمِلِت	كَتَبِت

[35] والتّامّ هو للدّلالةِ على البناءِ المورفولوجيّ للفعلِ، لا على الصّورةِAspect الّتي يُشيرُ إليها (والصّورة التّامّة دعوناها بالأتمّ في هذا البحث). وفي مُقدّمةِ هذا البابِ، ولأنّهُ يشتملُ على أبسطِ صورة للفعلِ، أي الماضي المجرّدِ الثّلاثيّ، قرّرنا شرح وتفصيل بعض الظّواهرِ الفونولوجيّةِ والنّحويّةِ والّتي لا تختصُّ فقط في الزّمنِ التّامّ.

إنتِ	عْمِلْتِ	كَتَبْتِ
إنتو	عْمِلتو	كَتَبْتوا
إنتِن	عْمِلْتِن	كَتَبتِن
أنا\أني	عْمِلِت	كَتَبِت
إحنا\نِحنا	عْمِلْنا	كَتَبنا

تتلخّصُ الظّواهرُ النّحويّةُ والفونولوجيّةُ المُبيّنةُ أعلاه فيما يأتي:

1. إنّ ظاهرةً مُهمّةً تظهرُ في الجدولِ أعلاهُ، والّتي تظهرُ في جميعِ ما اعتلّ من آواخر الكلمِ كان فعلًا أو اسمًا – تُميّزُ الشّاميّةُ العربيّةُ، وهي تحوّلُ حرفِ العلّةِ من صامتٍ إلى صائتٍ عند وقوعِهِ في آخرِ الكلِمةِ (ما لم يُبَيّن كتابةً لغيابِ أوتوغراف خاصٍّ للشّاميّةِ العربيّةِ). الصّامتُ هُوَ الصّوتُ الّذي ينتجُ من إغلاقٍ (أو شبه إغلاقٍ) للمجرى الصّوتيّ، وأمّا الصّائتُ فهُوَ صوتٌ لا يؤثّرُ البتّة على مجرى الصّوتِ. مثال ذلك من الأفعالِ هُوَ "عِمْلوا" و"عْمِلْنا"، ومن الضّمائرِ الضّمير الأوّلِ بفروعِهِ. إنّ هذه القاعدةَ عامّةٌ إلّا في حالٍ واحدةٍ، وهي قصرِ المقطعِ (أن يكونَ من حرفين)، نحو: هِي وهُو وشِي (أي شيء في الشّاميّةِ الشّماليّةِ، وتجدُ الياءَ في المُقابلِ الشّاميّ الجنوبيّ "إشي" صائتةً لا صامتة لطولِ المقطعِ فوق حرفين).

2. الضّميرُ "أني" لا يزالُ مُستخدمًا في جبل عامل وجنُوب لُبنانَ، وهُوَ غير مذهب أهلِ العراق "آني" والّذي تكونُ ألفه طويله وياؤه غير مرخّمة. وغالبُ الظّنّ، أنّ هذا الضّميرَ كان مُنتشرًا أيضًا في أرضِ فِلسطينِ، إذ يظهرُ في بعضِ تراكيبِهم، مثل: إلّا-أنِي (إلّا أنا)، ما أني (ما أنا).
3. ضمير المخاطبة المُفرد "إنتِ" يجمعُ بين التّذكيرِ والتّأنيثِ، وضميرُ المُخاطبةِ "إنِت" مُنتشرٌ في مناطقُ معيّنةٍ من بلادِ الشّامِ، أبرزُها جبل لُبنانَ.
4. لضميرِ الغائبِ المُفردِ ثلاثُ صورٍ لكلٍّ من الجنسين، وهذه الصّورُ جميعُها مُستخدمةٌ في الشاميّةِ الجنوبيّةِ. أمّا الشّاميّةُ الشّماليّةُ فتقتصرُ في غالبِها على هِي وهُو وأيضًا هِيّ وهُوّ.
5. الضّمير "إحنا" يُميّزُ الشّاميّة الجنوبيّة بجميعِ لهجاتِها، بالمُقابلِ الضّميرُ "نِحْنا" يُميّزُ الشّاميّةُ الشّماليّةُ.

6. فاءُ الفعلِ من الوزنِ "فِعِلْ" تكونُ مُسكّنةً عند تصريفِها لأيٍّ من ضمائرِ المُخاطبةِ.
7. قد يجري الوزنُ "فَعَل" مجرى هذا الوزن في ثلّةٍ من اللّهجاتِ الشّاميّةِ الشّماليّةِ كجبل لُبنان. فيقولون "كْتَبتوا" مكان "كَتَبْتُوا"، "كْتَبتِ" مكان "كَتَبْتِ".

في هذا البابِ، ضممنا زمنين، واحدٌ يجمعُ جميع اللّهجاتِ الشّاميّةِ، وهو الصّورة المُجرّدة البسيطة من الفعلِ الماضي، وآخر تختصُّ بعض لهجاته به.

الماضي البسيط

الماضي البسيطُ[36] هُو المَاضِي الّذي يدلُّ على حدَثٍ بَدَأ فِي المَاضِي وأيضًا اكتمل بِهِ. إذًا يُقابِلُ الزّمَنُ المِاضِي البَسِيطُ المَاضِي البَسِيطَ Past Simple في الإنجليزيّةِ، وهُو ماضٍ مركّبٍ في اللّغاتِ الرّومانسيّةِ (وفي الفرنسيّةِ ثمّة زمنٌ ماضٍ بسيط التّركيب يُقابِلُ الماضي المُركّب). إنّ البساطةَ هُنا تعني خُلوّ هذا الزّمنِ من الأفعالِ المُساعدةِ (أو أسماءِ الفاعلِ)، فهي تُشيرُ إلى التّركيبِ، إذ هُوَ ليس إلّا فعلًا ماضيًا، كما في: "عِمِل هيك".

عندَ النّفي يسبقُ الفعل ما النّافية وتقترنُ بِهِ الشّين (وهي من ظواهرِ التّقعيد النّحويّ كما مرّ الذّكرُ آنفًا في التّمهيدِ)، وكلا الحرفان ضروريّان في بناءِ صيغةِ النّفي في الشّاميّةِ الجنوبيّةِ. بعض اللّهجاتِ الشّاميّةِ الشّماليّةِ، وتحديدًا في جنوبِ لُبنانَ وجبله ومناطقَ أُخُر ككسروان وغيرها، ما النّافيةُ لا تُشكّلُ جزءًا من تركيبِ النّفي، إلّا في حالةِ التّوكيدِ، وقد تبقى الألف من الحرفِ ما أيضًا للتّوكيدِ. وما النافية عند نفيها للفعلِ الماضي، تتحوّلُ ألفُها إلى حرفٍ صائِتٍ، نحو: ما رُحتِش (في الشّاميّةِ الجنوبيّةِ)، ورُحتِش (في جبلِ لُبنانَ).

بالمُقابلِ، قسمٌ واسعٌ منَ اللّهجاتِ في سورية لم تعرف إلّا ما النّافية، نحو: مَا رُحِت. وأيضًا تسري هذه الحالُ على نفي الأسماءِ من النّعوتِ والمبتدآتِ وما جانَسَ ذلك، فالحرفُ "مِش" هو الّذي ينتشرُ في بِقاعِ فلسطينِ ولُبنانَ على خِلافِ اللّهجةِ السّوريّةِ الّتي أبقت على الحرفِ "مُو".

في هذا البابِ، خصّصنَا لِفعلينِ ماضيين عنوانين، نظرًا لأهمّيتهما ومُشاركتهما في بِناءِ تركيباتٍ نحويّةٍ مميّزةٍ:

الفعل "بقى"[37] في اللّهجةِ الفلسطينيّةِ القرويّةِ

الفعل "بقى" في اللّهجة الفلسطينيّة القرويّة بالمثلّث، هو فعل الكينونة، ما يقابل في اللّغة العربيّة الفعل "كان"، فيحلّ "بقى" مكان هذا الفعل ويستبدله في التّراكيب النحويّة والأزمنة، بمعنى اخر لقد تمّ تقعيد هذا الفعل نحويًّا مع حدوث ما يُدعى تفويض obligatorification، حتّى أصبح فعلًا جوهريًّا لا مندوحة عنه فلا يحدث أن يتمّ استبداله في فعل الكينونة "كان". لقد تطوّر الفعل "بقى" من الفعل الكلاسيكيّ "بَقِيَ"، وما يتضّح أنّ التّطورَ الفونولوجيّ لهذا الفعل مميّزٌ، إذ إنّه كما مرّ الذّكرُ أعلاه، إنّ الأفعالَ من الوَزنِ "فَعِلَ"، قد تطوّرت إلى وزن "فِعِلْ".

ويتضحّ أنّ الفعل "بَقِيَ" قد تطوّر بشكل مباين لتلك القاعدة، وهذا من بينِ القرائنِ على حدوثِ التّقعيدِ النّحويّ، فالوزنُ الفونولوجيُّ للكلمةِ تغيّرُ، من بِقِي إلى بَقَى. صحيحٌ أنّ تقعيد الفعل "بَقِيَ" ليس ما يقابله في باقي اللّغات السّاميّة المحيطة للّهجة الفلسطينيّة في المثلّث، إلّا أنّه قد طرأ ما هو شبيهٌ في اللّغة البرتغاليّة واللّهجةِ المصريّةِ، فقد تطوّر الفعل "ficar"، أي الفعل "بَقِيَ"، والفعل "بقي"، كفعل كينونة في حالات معيّنة فقط، وهي للدّلالة على التّبدّل في الحالِ. نحو:

البرتغاليّة: ela vai ficar feliz.

اللّهجة المصريّة: هي هتبقى مبسوطة.

الفلسطينيّة القرويّة: هي رح تبقى مبسوطة.

---

[36] في بابِ الزّمنِ غيرِ التّامّ سيُعالجُ البحثَ ماضٍ بسيطٍ آخرَ يختصُّ في الشّردِ.

[37] والقافُ في هذا الفعلِ، توافقُ لفظًا القاف في الشّاميّة الجنوبيّة في المُثلّثِ، أي تُلفَظُ كافًا.

تختلف البرتغاليّة في أنّ الفعل ficar لم يحلّ محل الفعل ser بشكل مطلق، فلا يستخدم الأوّل مكان الأخير إلّا لمقتضى الحال، على خلاف ما حدث في الفلسطينيّة القرويّة بالمثلّث. لكن كما في البُرتغاليّةِ، يُستخدمُ الفعل "بقى" كفعلِ الكينونةِ في مواقعَ مُعيّنةٍ، وهي للدّلالة على الشّعورِ أو على ما هُو عتيدٌ. مع ذلك، التّقعيد الّذي طرأ في البرتغاليّة قد نمى من نفس فعل البقاء. وقد يرجع هذا التّفويض obligatorification الّذي يرافق الفعل "بقى" إلى انعزال اللّهجة القرويّة بالمثلّث تاريخيًّا، والّذي أدّى بأن تتطوّر اللّهجة بشكل قد يتباين مع اللّغات المحيطة على الرغم من الأصلِ المُشتركِ.

ما يميّزُ أيضًا الفعل "بقى" أنّه ذو معنًى معاكسٍ (وليس فقط مُباينًا له) للمعنى في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ. فالفعلُ "بَقِيَ" في الزّمنِ الماضي بالعربيّة الفصحى يدلّ على أنّ الفاعل لا يزالُ على حاله المذكورِ، مثلًا في جملةِ "بقي الرّاهِبُ صرورةً", تدلّ على أنّ الفاعل لا يزال متّصفًا بالحالِ. أمّا في اللّهجة الفلسطينيّة في المثلّثِ معنى هذا الفعلِ هُو "كانَ", وهكذا الجملةُ الّتي تحمِلُ هذا الفعلَ تدلّ على أنّ الأحوال قد انتفت. في الحقيقة، تلك الظاهِرةُ، أي استعمال كلمةٍ ما في معنى مخالفٍ للمعنى الأصليّ، تظهرُ بكثرةٍ في اللّهجاتِ الشّاميّةِ، ودونَك بعضًا من تلك الكلماتِ:

1. رَحّمْ: ومعناها شتَمَ وشنّعَ، بيد أنّها ذات معنًى مُناقِضٍ لِما في اللّغات السّاميّة الأخرى، فالجذر ר-ח-מ يدلُّ في الآراميّة على المحبّةِ، والجذر ر-ح-م في اللّغة العربيّة يدلّ على الرّأفةِ.
2. قَبَع: ومعناها استأصلَ، ولكن والفعل قبع يدلّ على الرّسوخِ والثّبوتِ في اللّغاتِ السّاميّة الأخرى.
3. نَكَح: ومعناها هَرَبَ أو فرّ، ولكنّها تدلّ على الحضور والبقاء (נכח) في اللّغتين العبريّة والآراميّة.
4. هَمَلْ (والأصل أَهْمَل): ومعناها اعتَنَى وتقرن عادةً مع همّ، مثل "هَمَلْ هَمّ"، والأصلُ العربيُّ بالمُقابلِ يعني ترك الأمر ولم يعتنِ به.
5. دَغْشِة: في اللّهجةِ الفلسطينيّة والدّمشقيّة، دغشِة تعني باكرًا في الصّباح. غير أنّ الأصلَ العربيَّ "دغش" يعني أظْلَمَ، والّذي بقي عينَه في اللّهجةِ اللُّبنانيّةِ الجبليّةِ، كما ذكر الدّكتور أنيس فريحة تلك المادّة في معجمِهِ عن المُصطلحات في اللّهجةِ اللّبنانيّةِ، وأورد أنّ "دغشة" تعني الغسق.

كما أنّ عند نفي الفعل "بقى" تكتفي اللّهجةُ الفلسطينيّةُ في الشّينِ دون ما النّافية، وهذا على خلافِ القاعدةِ العامّةِ الّتي تستوجِبُ ما النّافية قبل كُلّ فعلٍ ماضٍ منفيٍّ. بيد أنّ الفعل "بقى" يخرُجُ عن تلك القاعدة، وعند نفيه في الماضي يجوزُ إسقاط ما، نحو: بَقِيتِش. وتلك الظّاهِرةُ تُدعى decategorialization، وهي ظاهرةٌ قد تتزامنَ مع التّقعيد النّحويّ (مثل التّفويض obligatorification)، حيثُ إنّ الكلمةَ لم تعُد تتبعُ القواعِد السّاريةَ في النّموذجِ الّي تتبعُ لَهُ.

بالإضافة إلى ذلك، الفعل "بقى" فعل مساعد auxiliary, يشارك في بناء كثير من الجهات الفعليّة، موزايًا بذلك استخدامات الفعل "كان" الموروث من العربيّة باللّهجات الشّاميّة، فيتمّ بناء الزّمن الماضي المستمرّ بواسطته، نحو: "بقى يغسُل". وأيضًا ثمّة أزمنة عديدة يشارك بها هذا الفعل، بالزّمنين التامّ وغير التامّ.

***

الفِعلُ "قَامْ"

الفعلُ "قام" هُوَ من بين الفعلينِ الّذينِ قد يسبقانِ الفعلِ الماضي، والآخرُ هُوَ فعلُ الكينونةِ (في الزّمنِ الماضي الأتمّ في اللّهجةِ الشّاميّةِ الشّماليّةِ). الفعل "قام" قد يسبقُ الفعل الماضي للمُفاجأةِ والاستدراكِ، ويُستخدمُ لهذا الغرضِ عادةً -لا حصرًا- الحَرفُ "إلّا"، وفِي هذِه الحالِ يجبُ أن يتلوَ حرف إلّا (ويسبقُ الفعل قام والفعل الماضي) فاعلًا، كان اسمًا أو ضميرًا مُنفصِلًا. إنّ حرف "إلّا" الاستدراكيّ (لا حرف الحصرِ أو الاستثناءِ) لا يدخُلُ إلّا على جملٍ فعليّةٍ، وهذه الجُملةُ الفعليّةُ عليها أن تكونَ من الصّورةِ VSO (فِعلٌ – فاعِلٌ - مفعولٌ)، غير أنّ الفاعلَ في هذه الحالِ عليهِ أن يكونَ ضميرًا مُنفصِلًا (وقد مرّ آنفًا الإشارةُ إلى الضّمير "أنا" في الشّاميّةِ الجنوبيّةِ والّذي قد تحولُ ألفُهُ إلى ياءٍ عند ارتباطِهِ بحرفِ الاستدراكِ، أي: "إلّا اني")، وإن كانَ الفاعِلُ اسْمًا ظَاهرًا فقد يسبقُ أو يتلو الفعل المُساعد "قام" (سابقًا الفعل الماضي أو تاليًا لَهُ)، نحو:

"بقى قاعد بيحكي العادِي، إلّا هُو قَام الزّلمةَ وَحَمَل حالُه وَظلُّه طالِع"

"كان يتكلّم كالمُعتادِ، حتّى نَهَضَ الرّجلُ فجأةً وخَرَجَ مُسرعًا"

إنّ هذه القاعدةَ تَجري فِي جميعِ التّراكِيبِ إلّا في تركيبٍ واحِدٍ، وهو: "ما (الفعل البسيط) ... إلّا ..."، وَمَع ذلك، على الجملةِ الفعليّةِ بعد حرف الاستدراكِ أن تكونَ من الصّورةِ عينِها VSO. إنّ الفعلَ البسيطَ في هذا التّركيبِ، يشملُ جميعَ الأزمنةِ البسيطةِ (غير المركّبةِ أو الّتي لا تشتملُ على أفعالٍ مُساعدةٍ)، فقد يكونُ فعلًا مُضارعًا بسيطًا، غير أنّه في هذا البابِ حَصَرنا الشّرحَ في حالِ الفعلِ الماضي البسيطِ، نحو:

"ما جَعَصِت إلّا ولد دشع بيرمح تلاي"

"عَدَا وَلدٌ نحوي مُسرِعًا فَورَ اسْتِلقائي"

الحرفُ "مَا" هُنَا لا ينفِي الفعلَ، بل يؤكّدُ على أنَّ الفعلَ قد تحقّقَ، بيد أنَّه تحقّقَ للتّو. من الواضحِ أنّ الحرفَ "ما" في هذا التّركيبِ يتأصّلُ في "ما" النّافيةِ، والمعنى مجازيٌّ، إذ تحقُّقُ الفعلِ للتّو يُشبِهُ عدم اكتمالِ تحقيقِهِ، وبهذا نفي حدوثِهِ. التّقعيدُ النّحويُّ الّذي يتأصّلُ في المَجَاز، أي المعنى المُلازِمِ للمعنى الحقيقيّ، يظهرُ أيضًا في الزّمنِ الماضي البسيط السّرديّ (في بابِ الزّمنِ غيرِ التّامّ). في الشّاميّةِ العربيّةِ قد يتمُّ استخدامُ "ما لحّقْتِش" أو "مَا لحّقِتْ" كبديلٍ عن التّركيبِ " ما (الفعل البسيط) ... إلّا ...".

بالإضافةِ إلى استخدامِ الفعلِ "قام" للاستدراكِ، قد يستخدمُ عند السّردِ، للدّلالةِ على التّسلسلِ الكرونولوجيّ للأحداثِ المسرودةِ.

***

الماضي الأتمّ في الشّاميّةِ الشّماليّةِ

إنّ هذا الزّمنَ الّذي ستتمّ مُقاربتُه يتواجدُ في الشّاميّةِ الشّماليّةِ فقط، أمّا الشّاميّةُ الجنوبيّةُ (غير المدنيّةِ وغير الجليليّةِ) فتوظّفُ تركيبًا مُختلفًا للدّلالةِ على عينِ الجهةِ الفعليّةِ، وقد وُضِعَ ذاك الزّمَنُ فِي بابِ اسمِ الفاعلِ. أمّا هذا الزّمنُ فيتركّبُ من فِعلِ الكينونةِ "كان" ويليهِ الفعلُ الماضي (كَانْ + الفعل الماضي)، نحو: "كانْ كَتَب". من الجليّ أنّ هذا التّركيبَ يُخالِفُ النّحو السّاميّ المعهود (كان عربيًّا أو آراميًّا)، حيثُ إنّ الأفعالَ الماضيةَ لا تتداخلُ، وبكلماتٍ أخرى لا يدخُلُ فعلًا ماضيًا في الحيزِ النّحويّ Syntax scope لفعلٍ ماضٍ آخرَ، ولا يدخُلُ فعلٌ ماضٍ (مُساعدٌ أو غير ذلك) في بناءِ الجملةِ الفعليّةِ VP لفعلٍ ماضٍ آخر بِلا حرفٍ أو أداةٍ تفصلُهُ عن الفعلِ الماضي الآخر.

في النّحو الهندو-أوروبيّ يُطلَقُ على هذا الماضي Pluperfect أي الماضي الأكثر مِن تامٍّ Plus-que-parfait، إذ يُستخدمُ هذا الزّمنُ عند الحديثِ عن حدثينِ للدّلالةِ على أسبقيّةِ واحدٍ منهما، وهو زمنٌ مركّبٌ في جميعِ اللُّغاتِ الرّومانسيّةِ (والجرمانيّةِ)، على خِلافِ أصلِها اللّاتينيّ والّذي يُخصّصُ زمنًا بسيط التّركيبِ لها. تتميّزُ اللُّغاتُ الهندو-أوروبيّة في أنّها تُخصّصُ اسمُ المفعولِ، واللُّغاتُ الرّومانسيّةُ منها تتّخذُ من فعلِ المُلكيّةِ فِعلًا مُساعِدًا (في الفرنسيّةِ Avoir)، إلّا في ثلّةٍ من الأفعالِ والّتي تدلُّ في الغالبِ على حركةٍ (كالمَذهبِ والمجيءِ)، فتتّخذُ فعلَ الكينونةِ فِعلًا مُساعدةً (في الفرنسيّةِ Être)، بالمُقابلِ في لُغاتٍ هندو-أوروبيّةٍ أخرى كالفارسيّةِ، فعلُ الكينونةِ، أي الفعلُ "بودن"، ويتمُّ استخدامه مُطلقًا في الماضي الأتمّ. أمّا العربيّةُ الكلاسيكيّةُ فإنّها لا تحتوي على صيغةٍ خاصّةٍ للماضي التّامّ، غير أنّ العربيّةَ المعياريّةَ الحديثةَ تُوظّفُ التّركيبَ "كانَ + قد + فعل ماضٍ" والّذي يُضارعُ في تركيبِهِ هذا الموجود في الشّاميّةِ الشّماليّةِ.

He **had talked** a little to his brother before he went to work.

Il **avait parlé** un peu à son frère avant qu'il ne soit allé à la travaille.

اللُّبنانيّةُ العامليّةُ: قبل لا يُطلَع عالشغل، كان حكى مع خيُّه.

العربيّةُ الفصحى: كان قد تحدّثَ إلى أخيهِ قبل أن يذهبَ إلى عملِهِ.

اللُّبنانيّةُ العامليّةُ: لِمّن إجوا رِفقاتي، كان بيّ طِلِع .

العربيّةُ الفصحى: عندما حَضَر رِفاقي، كان أبي قد ذهب.

أمّا في صِيغةِ النّفي، فإنّه دائما يقعُ على الفعلِ النّاقصِ من التّركيبِ، كان ذلك بالشّينِ أو بالحرفِ ما أو في كليهما، نحو: "كانوش طِلعوا".

إنّ هذا التّركيبَ في العربيّةِ الفصيحةِ قد يكونُ حديثًا نسبيًّا، حيثُ لم يظهر في القُرآنِ أو في أشعارِ الجاهليّةِ، مع ذلك، يظهرُ لاحقًا في الأدبِ العربيّ وفي الأحاديثِ المرويّةِ عن الرّسولِ مُحمّدٍ، مثل "لَا تَسبُّوا تُبَّعًا؛ فإنَّه كانَ قدْ أسلَمَ". في المُقابلِ، إنّ التّركيبَ "قد كان" يظهرُ بكثرةٍ في النّصّ القُرآنيّ، وقد يقترنُ بالفعلِ المُضارعِ ليُعبّرُ بذلك عن ماضٍ تامٍّ لكن مستمرٍّ (في المقابلِ، من الممكنِ القولُ أنّ الماضي الأتمّ مِن الفعلِ كانَ وقد والفعلِ الماضي يُشيرُ إلى ماضٍ بسيطٍ من حيثُ إنّه اكتمل حُدوثه في الماضي)، والاستمراريّةُ تدُلُّ على البدءُ والاستمرارُ في المضي لا الحاضر، مثل: وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ (آل عُمران: 143). إنّ التّركيبَ الأخيرَ يتشابهُ في دلالتِهِ وتركيبِهِ مع الماضي الأتمّ المُستمرَ في اللّغةِ الإنجليزيّةِ، فترجمةُ الآيةُ أعلاهُ (ترجمةٌ حرّةٌ):

You had been certainly wishing for death before encountering it, and now you are seeing it.

فالتّركيبُ الإنجليزيُّ يُوظّفُ الفعلُ الماضي had، الموظّفُ للماضي التّامّ، وbeen واسمُ الفاعلِ للفعلِ، الموظّفُ للاستمراريّةِ الماضيةِ، والّذي يُقابلُ التّركيب العربيّ (قد + كانَ + الفعلُ المُضارعُ). ولِذا، لا غرو أنّه قد تطوّر تركيب ماضٍ تامٍّ منزوع الاستمراريّةِ من هذه الصّورة، فجِيز وضعُ الماضي في تلك الصّيغةِ والفصل بين "كان" والفعل الماضي عبر حرفِ التّحقيقِ. وبِناءً على ذلك، من الواضحِ أنّ هذا التّركيبَ من الفعلِ كانَ والفعلِ الماضي (في الشّاميّةِ الشّماليّةِ) يتأصّلُ فِي التّركيبِ المذكورِ في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ، غير أنّ حرفَ التّحقيقِ قد سَقَطَ منه.

وتجدرُ الإشارةُ أنّ هذا الماضي الأتم في الشّاميّةِ الشّماليّةِ يُشبِهُ حال الماضي الأتمّ في الفارسيّةِ، من حيثُ إنّه يوظَّفُ في جوابِ الشّرطِ (لو أو لولا) الاستحاليّ، وهذا التوظيفُ لا يقتصرُ فقط على الشّاميّةِ الشّماليّةِ، بل يظهرُ في جميعِ لهجاتِ أهلِ الشّامِ، بيد أنّ الشّاميّةَ غير الشّماليّةِ منها والّتي تستخدمُ فعل الكينونةِ "بقى"، تستخدمُ الفعل "كان" في هذا التّركيبِ كفعلٍ جامدٍ لا يتصرّفُ، وتكتفي في تصريفِ الفعلِ الماضي. إنّ جوابَ الشّرطِ في اللّغةِ الكلاسيكيّةِ العربيّةِ قد يقترنُ بلامٍ غير مُفوّضةٍ، دون فعلٍ مُساعدٍ. على سبيلِ المثالِ:

<u>الشّاميّةُ الشّماليّةُ (اللّبنانيّةُ الجبليّةُ):</u> لو هِشْلِت مِن هَوْن، كانِت دشّرِت حيا-الله شِي تَنَعرِف.
<u>الشّاميّةُ الجنوبيّةُ (القرويّةُ الفلسطينيّة في المركز):</u> لو هَجَّت مِن هُون، كَانْ دشَّرَت حيا-الله إشي تَنِعرِف.
<u>الفارسيّةُ:</u> آگر او آز اینجا فرار کرد، او تا به ما خبر دهید چیزی ترک کرده بود.
<u>العربيّةُ الفصيحةُ:</u> لو أنّها هَجَرَت من هُنا، لتَرَكَت أمرًا ما حتّى تُعلمَنا.

إنّ الجمودَ في الفعلِ "كَانْ" في الشّاميّةِ الجنوبيّةِ دليلٌ على أنّ هذا التّركيبَ في جوابِ الشّرطِ من المؤثّراتِ الخارجيّةِ، وخاصّةً أنّ تلك اللّهجةَ يغيبُ بِها هذا الفعلُ الكلاسيكيُّ تمامًا وتستبدلُهُ أبدًا في "بقى". فالفعلُ "كان" لا يُصرّف كما تُصرّف الأفعال (وهذا شرطٌ ضروريٌّ لأن تكونَ كلمةٌ ما فعلًا) فيتصرّفُ كتصرّفِ الاسمِ، ويتضحُ بذلك أنّه لم يلِج الشّاميّةَ كفعلٍ، بل كتركيبٍ. هذه الجُموديّةُ تُشبِهُ ما جرى للفعلِ "قام"، غير أنّ الجموديّةَ في الفعلِ "قام" غير مُفوضّةٍ ولا تقتصرُ على الشّاميّةِ الجنوبيّةِ.

من الجليّ أنّ هذا الزّمنَ، يمتلكُ جانبًا إلى دلالتِهِ عن اكتمالِ حدثٍ ماضٍ قبل آخرَ، دلالةً شرطيّةً والّتي رأينا أعلاهُ أنّها وصلت الشّاميّةُ الجنوبيّةُ. بل تركيبٌ آخر، والّذي أورده المونسنيور ميشال فغالي في بابٍ خاصٍّ عنوانه Passé Désidératif يتكونُ من المُضارعِ من الفعلِ "كان" والفعل الماضي، وحرف امتناع أو أداة تمنٍّ تسبقُ التّركيبِ، وهذا الزّمنُ يتبعُ لصيغةِ الظّنّ والشّرط Subjunctive mode، نحو: "يا ريت يكون توفّق" في "يا ليتهُ كان موفّقًا". إنّ كلا التّركيبين متعلّقان من حيثُ تطوّرهما، ويعتمدان على الّدمج بين صورتين مختلفتين من الفعلِ النّاقصِ "كانَ" والفعل الماضي، ويخدمان عين الصّيغةِ.

خِتامًا، قد أوردَ المونسنيور ميشال فغالي في كتابِهِ، "Syntaxe des parlers arabes actuels du Liban"، أزمنةً أخرى في بابِ الزّمنِ التّامّ Imparfait، منها ما بوّبنا لها فصولًا، ومنها ما أولجناها داخلَ تلك الفُصولِ (مثل قَام والفعل الماضي) لكون الفعلِ "قام" لم يقم مقام الأفعال المُساعدة الّتي تُغيّرُ في صورةِ الزّمنِ من حيثُ الاستمراريّةِ والشّروعيّةِ والاكتمالِ وغير ذلك، بل أضفى معنى جديدًا عليه لا على الزّمنِ، كذلك لم نَفصَل بين الأزمنةِ الّتي تتعلّقُ ببعضها بأواصر تاريخيّةٍ وطيدةٍ كما في آخرِ بابٍ. أخرى لم نذكرها لأنَّ التّركيب النّحويَّ للزّمنِ

في هذا البحثِ هُو بوصلتنُا في التّبويبِ، فلم نعتمدِ الدّلالاتِ والجهات Aspects في هذا التبويب، نظرًا لأنّ كلَّ لغةٍ بوسعِها التّعبيرُ بواسطة مخزونِها اللّغويّ عن جميعِ تلك الصّورِ الفعليّةِ والدّلالاتِ الزّمنيّةِ، وأمّا بحثُنا فيصبُّ في التّراكيبِ النّحويّةِ الّتي طوّرتها وخصّصتها الشّاميّةُ العربيّةُ للتّعبير عن مُختلفِ الجهات والأزمنةِ.

***

الزَّمَنُ غيرُ التّامّ

إنّ الزّمنَ غير التّامّ هُوَ كُلّ زمنٍ من الصّورةِ "يفْعلْ". في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ، وفي اللّغاتِ السّاميّةِ الشّقيقةِ كالعبريّةِ والآراميّةِ، يدلُّ هذا الزّمنُ في الأصلِ على فعلٍ لم يتمّ أو لم ينتهِ أو لم ينقطع أو لم يبدأ (الاستقبال). في العبريّةِ الحديثةِ، اقتصرت صورة יקטול على الاستقبالِ، وأمّا اسمُ الفاعلِ فوُظّفَ للحاضر. في النّحوِ العربيّ، دُعِيَ هذا الزّمنُ بالمُضارع لكونِهِ ضارَعَ (أي شابَهَ) الأسماء، وهُوَ ما سنُوفي شرحه في البابِ التّالي. من الواضحِ، أنّه كما الزّمنُ التّامّ، لقد تطوّرت أزمنةً أخرى، عبر التّراكيب مع الأفعالِ المُساعدةِ، أو حتّى بدون دمجِها في تراكيبَ (كالحال في الماضي السّرديّ)، ما أفضى إلى ظهورِ دلالاتٍ تامّةٍ وماضيةٍ وغيرها من هذا الزّمنِ.

في السّاميّةِ العربيّةِ، ينقسِمُ هذا الزّمنُ إلى صُورتَينِ، الأولى "يفْعلْ" والأخرى "بْيفْعلْ"، أي مع باءٍ بادئةٍ، والّتي سيُبحثُ تأصيلُها أدناهُ. إنّ الصّورةَ الأولى تُقابلُ المصدرَ المؤولَ للفعلِ (أي أن والفعل المُضارع)، بِما معناهُ، تقابلُ مصدر الفعلِ Infinitive في لُغاتٍ عديدةٍ، غير أنّه بالتّأكيدِ لا يُعدُّ صيغة مصدرٍ "لا محدودةٍ"، إذ صيغةٌ كتلك عليها أن تكونَ غير مصرّفةٍ لا للزّمنِ ولا للفاعلِ (ولذا هي غير محدودةٍ)، إلّا أنّ السّاميّةَ العربيّةَ تُصرّفهُ، فالسّاميّةُ العربيّةُ كالعربيّةِ تفتقرُ إلى صيغةِ مصدرٍ كتلك، ولِذا قرّرنا أن نُطلِقَ عليها الفعل المنصوب، فهو يُقابلُ في العربيّةِ الفُصحى "المصدر المؤوّل"، أي أنْ والفعل المُضارع. هذه التسمية هي عوضٌ عن تسميةٍ غير مرضيةٍ أخرى، والّتي استخدمها المُستشرقون، أي "الصّيغة الظّنيّة"، وهُوَ ما سيُتناولُ أدناه. أمّا الصّورةُ الثّانيةُ من الباءِ والفعلِ المضارعِ فهي المُضارعُ البسيطُ المحدودُ، وسندعيها بهذا البحثِ بصورةِ المضارعِ المرفوعِ. إنّ الصّورةَ "يفعَلْ" توظّفُ لثلاثةِ دلالاتٍ في السّاميّةِ العربيّةِ:

<u>المصدرُ شبهُ-المحدود:</u> المقصدُ في المصدرِ هُوَ عدم دلالتِهِ على الزّمنِ (وهذا وجهُ عدمِ محدوديّتِهِ)، إلّا أنّهُ محدودٌ finite كالأفعالِ لكونِه مُصرّفٌ (حسب الضّمير)، وهُو يقابلُ المصدر المؤوّل في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ، أي أن والفعل المُضارع والمنصوب، واسمُ الفعلِ في العبريّة (לפעול)، والمصدر الميميّ في السّريانيّةِ الآراميّةِ (מפעל). نحو: "عِرف *يعمل*". إنّ الفِعلَ "يعمَل" مُصرّفٌ للضّميرِ الغائبِ المُفردِ المُذكّر، غير أنّه لا يدُلُّ على زمنٍ معيّنٍ، والفعلُ الماضي الّذي يسبقُهُ هُو الّذي يدلُّ على زمنِ الفعلِ.

<u>أمرُ الغائبِ Jussive:</u> إنّ أمرَ الغائبِ في العادةِ يُشمَلُ تحت لواءِ الصّيغةِ الظّنّيّةِ Subjunctive (في الزّمنِ المُضارعِ) كما في اللُّغاتِ الرّومانسيّةِ واللّاتينيةِ. أمّا العربيّةُ الكلاسيكيّةُ، فتستدلُّ بأمرِ الغائبِ بالمُضارع المجزومِ ولامِ الأمرِ الّتي يقترنُ بِها، مثل: "لِيَذهَبْ"، والّتي يُقابِلُها في السّاميّةِ العربيّةِ "يرُوح" (المُضارع المنصوب). إنّ اللّامَ الجازمةَ مُفوّضةٌ إن كان الفاعلُ غائبًا وقد تسقُط إن كان الفاعلُ مُخاطبًا، حيثُ يقولُ ابنُ يعيش: "وأمّا إذا كان المأمور حاضرًا، لم يُحْتَجْ إلى اللام من قبل أن المواجهة تُغني عنها"[38] . العبريّةُ الحديثةُ أيضًا تستخدمُ الفعل غير التّامّ יקטול لأمرِ الغائبِ ويقترنُ بشينِ الموصولة، نحو: שילך، وقد ولج هذا التّركيبُ (الشّين الموصولة + فعل الاستقبالِ) مؤخّرًا إلى العبريّةِ، فيما كانت العبريّةُ التّناخيّةُ تكتفي بالفعلِ غيرِ التّامّ (مثل יהי אור أي فليكنُ نورًا) أو تقرنُهُ بالحرفِ נא. يبقى أنّ السّاميّةَ العربيّةَ تُشابهُ اللُّغات السّاميّةَ الوسطيةَ الأخرى في تركيبِها أمرِ الغائبِ.

[38] ابن يعيش، ج4، 246.

الدُّعاءُ Optative: أيضًا هذه الصّيغةُ تُشمَلُ مع الصّيغةِ الظّنّيّةِ في كثيرٍ من اللّغاتِ، فأدواتُ التّمنّي وحروفُ الامتناعِ تقترنُ بالفعلِ المصدرِ، مثل: "يا رَيْت بِرُوح" ما يُقابلُ "يا ليتَ يَذْهبُ". إنّ الفعلَ المضارعَ البسيطَ من المفترضِ أن يقترن بالباءِ، غير أنّ الصّيغةَ لم تكُن قطعيّةً Indicative، ولِذا سقطت تلك الباء.

الوعد والتوعُّد Commissive: عند التّأكيدِ على أمرٍ ما، أو للوعد، أو للتّعهُّد، أو للتّوعُّد، يُستخدَمُ الحَرفُ "إلّا" ويُتبَعُ بالفعلِ المُضارعِ المنصوبِ. يُستخدمُ أيضًا للتّعبيرِ عن واقعٍ يغلُبُ الظّنّ أنّه لَن يتحقّقَ، فتأتي إلّا والفعل المنصوبِ لتدارُكِ المُترقّبِ. مثل: "إلّا **بيجي**". في اللُّغاتِ السّاميّةِ الوسطيّةِ أو اللُّغاتِ اللّاتينيّةِ الحديثةِ، سيُحتَجُ إلى حالٍ يدلُّ على التّأكيدِ أو الحتميّةِ للتّعبيرِ عن تركيبٍ كهذا.

استفهامٌ عن الرّغبةِ Interrogative desiderative: أي، الاستفهامُ القُطبيُّ (السؤالُ الّذي يحتملُ النّفي والإيجاب فقط)، ويُقابلُ هذا التّركيبُ، التّركيبَ الإنجليزيَّ (Would + subject + verb)، أو المُضارع الشّرطيُّ في الفرنسيّةِ، غير أنّ بعضَ اللّهجاتِ من الشّاميّةِ الشّماليّةِ (كاللُّبنانيّةِ الجبليّةِ) تستخدمُ المُضارعَ المرفوعَ عِوضًا عن المنصوبِ. نحو:

اللُّبنانيّةِ الجبليّةِ: "**بْتاكُل** معنا؟"

الشّاميّةِ الجنوبيّةِ: "**توكُل** معنا؟"

الإنجليزيّةِ: "**Would you like to eat** with us?"

يذهبُ البعضُ إلى الزّعمِ أنّ الصّورة "يِفْعلْ"، ما أطلقنا عليها المُضارع المنصوب، بأنّها صيغةٌ ظنّيّةٌ Subjunctive، وهُوَ ما ذهب إليه اللُّغويُّ المونسنيور ميشال فغالي أيضًا. هذا الزّعمُ ينبعُ من إسقاطِ التّراثِ النّحويّ الهندو-أوروبيّ على النّحوِ السّاميّ، والّذي على الرّغمِ من المُضارعةِ في كثيرٍ من المواضع، إلّا أنّه ذو تاريخٍ وسياقٍ مباينٍ. الصّيغةُ الظّنّيّةُ غيرُ قائمةٍ في اللُّغاتِ السّاميّةِ، وهذا بالتّأكيدِ لا يعني أنّ اللّغاتِ السّاميّةَ الوسطيّةَ على غيرِ مُكنةٍ للتّعبيرِ عن الصّيغةِ الظّنّيّةِ، إنّما يعني أنّها لا تُخصّصُ لكلٍّ من الصّيغةِ القطعيّةِ والصّيغةِ الظّنّيّةِ صيغةً مُنفرِدةً، إذ هي تجمعُ بينهما، ولا تعرفُ ثُنائيّةً كتلك. إنّ الأمثلةَ الّتي أوردَها ميشال فغالي في كتابِهِ، كانت تتلاءمُ تركيبًا مع الصّيغِ الظّنّيّةِ في اللُّغاتِ الرّومانسيّةِ، خاصّةً أنّ المُضارعَ الظّنيَّ في الفرنسيّةِ يُقرَنُ مع الحرفِ Que الّذي يُقابِلُ أنْ المصدريّة في العربيّةِ. لكن نفس الصّيغةِ قد تُعبّرُ عمّا هو قطعيٌّ (إذ هي تُقابلُ التّركيب العربيّ الكلاسيكيّ في المصدرِ المؤوّلِ)، إذ جميعُ الجملِ الّتي قد تدلُّ على القُدرةِ أو المعرفةِ أو النّزعة أو على دلالاتٍ قطعيّةٍ Indicative وواقعيّةٍ Realis تتّخذُ أيضًا الصّورةُ "يِفعل" في مثل: عِرِف يِعْمَل. ببساطة، إنّ أيَّ جملةٍ فعليّةٍ مكوّنةٍ من فعلين (غير مُساعدين) فإنّ الفعلَ الثّاني سيكونُ بالضّرورةِ من الصّورةِ "يفعل"، وسيُحتَجُ إلى أن المصدريّة لمثلِ ذلك التّركيبِ في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ، دون علاقةٍ إلى دلالةِ الصّيغةِ وعلاقتِها مع الواقعِ. إنّ الصّيغةَ الظّنّيّةَ في اللُّغاتِ الهندو-أوروبيّةِ لا تكونُ إلّا في جُملةٍ بها فعلين مُتعلّقين في نفسِ الجملةِ Clause، ومن تلك الحقيقةِ ينبعُ اللّبس بين حالةِ النّصبِ وبين الصّيغةِ الظّنّيّةِ.

بعضُ المُستشرقين يُعرّفون حالةَ النّصبِ للفعلِ المُضارعِ، في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ، على أنّها "ظنّيّة" Subjunctive، ومع ذلك إنّ الصّيغةَ الظّنّيّةَ منوطةٌ بالدّلالةِ لا بالتّركيبِ. أضف إلى ذلك، إنّ النّحويّين العرب القروسطيّين لم يلحَظوا أيّ علاقةٍ بين المُضارعِ المنصوبِ وبين علاقتِهِ مع الواقعِ (كونه ظنيًّا)، وعلاقةٌ كتلك لا يُستعصى كشفها، وهي أكثر ما تكونُ ظاهرةً. وكونُ أن المصدريّة والمُضارعِ المنصوبِ يبنيان الجُملِ ذوات الفعلين

لا يعني أنّه ظنّيّ، فالظّنّ دلالةٌ، كما أنّ اللُّغاتِ الّتي توظّفُ صيغةً كتلك، تستغني عن الصّيغةِ SUB إذا كان الفاعلُ موحّدٌ للفعلينِ، مثلًا في الفرنسيّةِ:

(هُوَ) يَخشى أنّهُ (يكونُ) مريضٌ.

Il craint qu'il **soit** malade.

Il craint qu'il **est** malade.

أمّا إن كانَ الفاعلانِ مختلفين، فالفعلُ يجبُ أن يصرّفُ وفقًا للصّيغةِ. هذه الحالُ غير قائمةٍ في العربيّةِ الشّاميّةِ، إذ إنّ الفعلَ المُضارعَ سيكونُ دائما منصوبًا إن كانت دلالتُهُ مصدريّةً، تمامًا كاسمِ الفعلِ في العبريّةِ، دون أدنى علاقةٍ مع الدّلالةِ. يُشبَهُ هذا الزّعمُ القولَ بأنّ النّاسخَ "إنّ" هو فعلُ الكينونةِ في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ، لمُجرّدِ أنّه يدخُلُ على الخبرِ والمبتدأ ويربطهُما كما يربطُ الرّابط النّحويّ Copula أفعالُ الكينونةِ في اللُّغاتِ الهندو-أوروبيّةِ، بيد أنّ مُقاربةً كتلك تُهملُ تعريفَ الفعلِ وتعتمدُ على "قياسٍ شبهٍ".

***

بناءُ الفعلِ المُضارعِ، المنصوبِ والمرفوعِ، ***يُشابِهُ*** ما عليهِ في العربيّةِ والآراميّةِ البابليّةِ (آراميّةُ التّلمودِ). كما ذُكِر آنفًا، الأفعالُ في الشّاميّةِ العربيّةِ مبنيةٌ، لا تُثنّى، والنّهاياتُ المورفولوجيّةُ الّتي تقترنُ بآخرِها ليست ذات قيمةٍ نحويّةٍ. أمّا البادئاتُ المورفولوجيّةُ فهي شبيهةٌ بالّتي في غيرِها من اللُّغاتِ السّاميّةِ، أي حُروف "أنيتُ":

الضّميرُ	المُضارعُ المنصوبُ	المُضارعُ المرفوعُ
هُو\هُوَّ\هُوِّ	يِكْتِب\يِكْتُب	بِكْتِب (< بْيِكْتِب)
هِي\هُيَّ\هُيِّ	تِكْتِب	بْتِكْتِب
هُمّي\هنّي\هُنّي	يِكْتْبُوا\يِكْتِبوا	بِكِتْبُوا\بِكْتِبُوا
هِنّي	يِكْتِبِن\يِكِتْبِن	بِكْتِبِن\بِكِتْبِن
إنْتَ\إنْتِ\إنِت	تِكْتِب	بْتِكْتِب
إنتِ	تِكْتِبِ\تِكِتْبِ	بْتِكْتِبِ
إنتو	تِكتِبوا\تِكِتبوا	بْتِكِتبُوا\بْتِكْتِبُوا
إنتِن	تِكْتِبِن\تِكِتْبِن	بْتِكْتِبِن\بْتِكِتْبِن
أنا\أني	أكتب\إكتُب	بَكتِب\بِكْتُب (< باكتب)
إحنا\نِحنا	نِكتِب	بنَكْتِب (< مْنِكْتِب)

<u>تتلخّصُ الظّواهرُ الفونولوجيّةُ فيما يأتي:</u>

1. ألف أنيثُ تكونُ دائمًا مفتوحةٌ في الشّاميّةِ الجنوبيّةِ، وفي الشّاميّةِ الشّماليّةِ تُكسَرُ. غير أنّ الكسرةَ تُستعاضُ بالفتحةِ، في الشّاميّةِ الشّماليّةِ، عندما تكونُ فاء الفعلِ مُحرّكةً، وهذا يحدُثُ في الفعلِ المعتلّ الأجوفِ (غير اللّفيفِ المقرونِ) من الوزنِ الصّرفيّ "فَعَلْ"، مثل: شَاف، شَاط، ونَام وإلخ...، في المُضارعِ المرفوعِ، فيُقالُ: بَشُوف، بَرُوح وغيره. غير أنّه، في تلك الحالِ، الألفُ تسقطُ في المُضارعِ المنصوبِ، نحو: "بدّي رُوح". أيضًا، حركةُ الألفِ ثابتةٌ لا تتبدّلُ، فهي إمّا مفتوحةٌ (في الشّاميّةِ الجنوبيّةِ) أو مكسورةٌ (في الشّاميّةِ الشّماليّةِ)، على نقيضِ حروفِ المُضارعةِ الأخرى كما سيُبيّنُ أعلاهُ.

2. التّلتلةُ (كسرُ حرفِ المُضارعةِ) هي القاعدةُ العامّةُ في تصريفِ الأفعالِ المُضارعةِ، ومع ذلك هي غيرُ ثابتةٍ في كثيرٍ من الأفعالِ. أمّا عينُ الفعلِ في المُضارعِ قد تكونُ مضمومةً أو مفتوحةً أو مكسورةً، وتميلُ اللّهجةُ اللّبنانيّةُ الجبليّةُ إلى ضمِّ العينِ.

3. في الشّاميّةِ الجنوبيّةِ، حركةُ حرفِ المُضارعةِ (باستثناءِ حركة ألف أنيثُ والّتي تكونُ مفتوحةً أبدًا) تُطابِقُ حركةَ عينِ الفعلِ المُضارعِ في الكسرِ والضّمِّ. مثل: بِعرِف، بِكْتِب وغيره. وفي الضّمِّ: يُمرُق، يُمزُط، يُسطُم وغيره. أمّا إن كانت عينُ الفعلِ مفتوحةً، فحرفُ المُضارعةِ يسري حسب قاعدةِ التلتلةِ. الحالُ مُخالفةٌ في لهجاتِ الشّاميّةِ الشّماليّةِ، مثلًا في اللّبنانيّةِ الجبليّةِ، يُقالُ: بِلبُس، بِعمُل، بِقعُد، وغيره...

4. في المُضارعِ المرفوعِ، إن كان حرفُ المُضارعةِ حرفَ علّةٍ، يتحوّلُ إلى حرفٍ صائتٍ، أي إلى حركةٍ للباءِ البادئةِ، نحوَ: بْيِعْمل تُصبحُ "بِعْمِل"، وفي الفعلِ الأوّلِ تظهرُ الباء ساكنةٌ كما تكونُ، أي ساكنةً. وحركةُ الباءِ عليها أن توافقَ حركة حرفِ المُضارعةِ بذلك. قلّما تظهرُ هذه الظّاهرةُ اللّغويّةُ في اللّهجةِ البيضاءِ، مثل النّفي بالشينِ.

5. الباءُ البادئةُ في الفعلِ المُضارعِ في التّصريفِ للضّميرِ الأوّلِ للجماعةِ – تتحوّلُ إلى ميمٍ. يجدرُ الذّكرُ، أنّ هذه القاعدةَ تسري أيضًا مع شبهِ الفعلِ Quasi-verb "بِدّي"، حيثُ يُصبحُ "مِنّا" عِوضًا عن "بِدْنَا"، فهُو من الأسماءِ الّتي تقعّدت فتصرّفت تصرّفَ الفعلِ من نفيهِ بالشّينِ فشُبّها بها وجَرَى مجراها.

6. إنّ الشّاميّةَ الجنوبيّةَ لديها صورتين للفعلِ المُضارعِ لضمائرِ الجمعِ المُخاطبةِ والغائبةِ. الصّورةُ الأولى تتوافقُ مع الصّورةِ الأصليّةِ المستخدمةِ في الشّاميّةِ الشّماليّةِ، وهي تحريكُ عين الفعلِ. الصُّورةُ الثّانيةُ تنقلُ حركة عين الفعلِ إلى فائهِ، فتُسكّنُ العين وتُحرّكُ فاء الفعلِ. هذه الظّاهرةُ لا تتحقّقُ في الأفعالِ على وزنِ "فِعِل"، وهِي تختصُّ في الأفعالِ من وزنِ "فَعَلْ". وإنّ وجودَ صورتين كتلك يتوافَقُ مع القواعدِ الفونولوجيّةِ للشّاميّةِ العربيّةِ، والّتي تبقى ثابتةً في جُلِّ لهجاتِها.

تمتازُ اللّهجاتُ الشّاميّةُ في ترجيحِها الأسباب الخفيفة (متحرّك ثّمّ ساكن) على تعاقُبِ متحرّكين[39] في الكَلِماتِ (أسماء وأفعال)، ونفورُها من التّسكينِ التّعاقبيّ (كما أنّها تُجيزُ التّسكين في أوّلِ الكلمِ على خلافِ العربيّةِ الكلاسيكيّةِ). تستوجبُ الشّاميّةُ إسقاطَ تعاقبِ المُتحرّكاتِ، وتحاولُ إمّا بالتّسكينِ أو التّشديدِ كسرَ هذا التعاقُبِ، ولو كان هذا على خِلافِ ما حُرّكت بها الأوزانُ الصّرفيّةُ في صورتِها الأصليّةِ، وهي بذلك تُناقضُ اللّهجةَ المصريّةَ الّتي تذهبُ إلى تحريكِ السّواكنِ، وباقي اللّهجات العربيّة، غير اللّهجاتِ المغربيّةِ الّتي تُغالي في التّسكين. مثلًا، في أفعالِ الأمرِ لغيرِ المُخاطبِ المُفردِ، من وزنِ "فعّل"، يتمّ إسقاطُ الشّدّةِ في عينِ الفعلِ والاستعاضةُ عنها بسُكونٍ ليُبطِلَ تعاقُبَ المتحرّكين، نحو: -

لَمِّدْ: /0/0

*لَمِّدُوا: /0//0 *لَمِّدِي: /0//0

لمْدُوا: /0/0 لَمْدِي: /0/0

وأيضًا في اسمِ الفاعلِ من فعّل لغير المُذكّرِ المفردِ، تسقطُ الشّدّة من عين الفعلِ، لئلّا يتعاقبُ متحرّكين، فتُسكّنُ العينُ أيضًا، نحو: -

مْعلِّم[40]: 0/0/0

*مْعلّمين: 0//0/0 *مْعَلِّمة: 0//0/0

مْعَلْمِين: 00/0/0[41] مْعَلْمِة: 0/0/0

مْعَلِّمْتَك: 0/0/0/0

لو كانت "مْعَلْمِة" مُضافةً إلى ضميرٍ مُعيّنٍ من ضمائرِ "ناهيك"، لسكُنَت الميم التّالية للّامِ وجازَ بذلك تشديدُها، لأنّه لن يعودَ في الكلمةِ مُتحرّكان مُتعاقبان، كما في آخرِ مثالٍ أُوْرِدِ. بيد أنّه في اسمِ المفعولِ من هذا الفعلِ، لا يُستوجبُ سُقوطَ الشّدّةِ، لئلّا يتشابهُ مع اسمِ الفاعلِ من نفسِ الضّميرِ، فيلتبِسُ المعنى. وإذًا كانت الشّدّةُ في عينِ اسم المفعولِ من "فعّل" لِتفصلَ معنى اسم الفاعلِ ومعنى اسم المفعولِ، إذ المعنى أوجبُ من اللّفظِ.

من اللّازبِ الإشارةُ، قبلُ توضيحِ كيفَ تُسقِطُ الشّاميّةُ السّببَ الثّقيلَ، إلى قاعدةٍ فونولوجيّةٍ تمتازُ بِها اللّهجاتُ الشّاميّةُ (باستثناءِ بعضٍ مِنَ اللّهجات اللّبنانيّة)، ترجيحِ تعاقُبِ الأسبابِ الثّقيلةِ على تعاقُبِ ساكنين، إذ الأخِيرُ من المُنْفراتِ الّتي تنفرُ منها الشّاميّةُ ونادِرًا ما يطرأُ تعاقُب السّاكنين. ومِثالُ ذلك اتّصالُ بعضِ الضّمائرِ مع الأفعالِ:

دَرَسِت: ///0 قُلِت: //0

الثّابِتُ في الأفعالِ على وزنِ "فَعَل" فتحُ فاءِ وعينِ الفِعلِ، وقد يكونُ علّة ذلك أنّ المعنى يلتبسُ ويشتبهُ مع صيغةِ الأمرِ[42] إن سُكّنَ أوّل حرفٍ من الجذرِ، وتسكينُ الثّاني مِن الفعلِ يُفضي إلى ساكنين مُتعاقبين. لكن عند اتّصالِ

---

[39] تمّ استعارةُ لفظةِ "الأسباب الخفيفة" من علمِ العُروضِ. لكن ليس من غايتنا الولوج إلى مُصطلحاتٍ أخرى كالأوتادِ والفواصلِ، بل تمّت استعارةُ اللّفظِ للتّفريقِ بين تعاقُب متحرّكين وبين تعاقُبِ متحرّكٍ وساكنٍ، وما خلا ذلك فهُو من اختصاصاتِ علمِ العُروضِ. ولذا، في هذا البحثِ، لن يتمّ إطلاقُ اسمِ "الوتد المفروق" على /0/، بل سيتمّ النّظر إلى /0 على أنّه سببٌ خفيفٌ ويتبعه متحرّك.

[40] في اسم الفاعل والمفعول من الوزن "فعّل" يتمّ تسكين الميم وهذا لدرء السّبب الثّقيل.

[41] تعاقُبُ السّكونين في آخرِ الكلمةِ تلك، لا يُعدُّ من جُملةِ التّعاقُبِ مُستوجبِ الإسقاطِ، لأنّ ياء السّاكنة تُعدُّ حركةً واحدةً مع كسرةٍ تسبقُهُا؛ إذ تُلفظُ الاثنتان حركةً واحدة، أي كسرة مُطوّلة.

[42] وتلك الصّيغة لا تزالُ حيّةً في اللّهجاتِ الشّاميّةِ الشّماليّةِ.

ضميرِ تاءِ المُخاطبِ أو المُتكلّمِ[43]، يتمّ تحريكُ الحرف الأخير من الفعلِ، لئلّا يلتقي ساكنان. ولو اتّصل بإحدى الفعلين تاء المُخاطبةِ، لما تحرّك الحرفُ الأخيرُ من الجذرِ ولبقي ساكنًا، مثلًا في "قُلْتِ": /0/. أيضًا، من الظّواهرِ الّتي لم تعهدها العربيّةُ أو الآراميّةُ، والّتي ترتبِطُ في قاعدةِ عدم تجريحِ التّسكين والنّفور من الأسبابِ الثّقيلةِ، هُو تبنّي فاء فعلٍ مُضارعٍ لحركةِ عينِ فعلِهِ، وتسكينُ العين بدلًا عنه، فيُقالُ مثلًا "بْيُكْتُبُه": 0//0/، بدلًا من تسكينِ الفاء وتحريك العين، فكلا اللّفظين يُنتجان سببًا خفيفًا إمّا في المقطعِ الأوّلِ والأخيرِ ولا يُسقطان السّبب الثّقيل لئلّا يتعاقبُ ساكنان. بيد أنّه لو كانت عينُ الفعلِ مفتوحةً، لن يسوغَ تبنّي فاء العلِ لحركةِ عينِهِ، وقس على ذلك الفعلُ شِرِبْ وعِمِلْ. ووِفقًا لتلك القاعدةِ، يُحرّكُ الحرف الّذي يسبقُ الشّين النّافية السّاكنة.

إنّ التّشديدَ عِوَض التّحريكِ لهُو من المستوجباتِ في حالاتٍ أخرى، وهُو يأتي لإبطالِ التّحريكِ الّذي يفضي إلى تعاقُبِ متحرّكينِ، إذ الشّدّةُ ساكِنٌ فمُتحرّكٌ. ومثالُ ذلك، عندما يتّصِلُ الفعل الماضي (المُتصّل بتاءِ المُتحرّكةِ) بحرفِ الجرّ اللّام[44]، نحو الفعل "قُلِتْ". لو تلا الفعلُ "قُلِتْ" حرفُ الجرّ "إل(ضمير)"، تتبنّى تاءُ المُخاطب أو المُتكلّم كسرة الألفِ في حرفِ الجرّ، كما يحدُثُ في حالاتٍ مُشابهةٍ أخرى. ولذا يتحوّلُ الفعلُ إلى "قُلتِلَك"، ولكن لإسقاطِ السّببِ الثّقيلِ (الحركتان على التّاءِ فاللّامِ)، تُشدّدُ اللّامُ، فتُمسي في الفعلِ لامٌ مُسكّنةٌ تتلو تاء مُتحرّكة ولامٌ مُتحرّكةٌ يتلوها كافٌ ساكنةٌ. وتقطيعُ الفعلِ بعد إسقاط السّببِ الثّقيلِ يكونُ: قُلتِلَّك: /0/0/0. مع ذلك، إنّ التقاءَ ساكنينِ أدرءُ من التقاءِ مُتحرّكين، ولذا يُرجّحُ الأخيرَ عن الأولى، كما أوردت الأمثلةُ أعلاه. وِفقًا لذلك، إنّ حركةَ عينِ أو فاءِ الفعل واجبةُ لدرءِ التقاءِ ساكنينِ، وبذلك إنّ الصّورتين الّتي تستخدمُهما السّاميّةُ الجنوبيّةُ هُن صورٌ سالمةٌ، لأنّ كلتهما يفضيان إلى تعاقبِ متحرّكينِ مُلزمٍ، لا يُمكنُ إسقاطه.

***

يُعبّرُ المُضارعُ المرفوعُ عن المُضارعِ البسيطِ Simple أو غير المُحدّدِ Indefinite، وهُوَ زمنٌ خصّصنا له الفصلَ أدناهُ، في تركيبِهِ ودلالتِهِ، وفي تأصيلِ الباءِ الّتي يقترنُ بِها.

[43] ليسَ منَ الخليقِ أن تُدعى تلك التّاءُ بالمُتحرّكةِ، لأنّها لا تكونُ كذلك في غالبِ اللّهجاتِ العربيّةِ.
[44] يتّصِلُ الاثنان مع أنّ هذا لا يحدُثُ في العربيّةِ.

المُضارِعُ البَسِيطُ

المُضارعُ البسيطُ هُوَ صورةٌ من الزّمنِ غيرِ التّامّ، والّتي تُعبّرُ عن مُضارعٍ يحدُثُ وفقًا لعادةٍ أو ديدنٍ أو حقيقةٍ ودون تعيينٍ، ولِذا قد يُدعى في بعضِ اللُّغاتِ Indefinite، وهُوَ المُسمّى الّذي أطلقَهُ المونسنيور ميشال فغالي في كتابِهِ عن المُضارعِ البسيطِ "Présent indéfini"، وهُوَ يتركّبُ من الفعلِ المرفوعِ فقط ولذا دُعيَ "بسيطًا".

تتميّزُ صيغة النّفي، في الشّاميّةِ الجنوبيّةِ، في أنّها تتركّبُ من الشّينِ فقط، دون ما النّافية، تمامًا كحالِ النّفي في الشّاميّةِ الشّمّاليّةِ الّتي تعتمدُ النّفيَ بالشّينِ. نحو: بوكلِش، بسألِش، وإلخ...

الباء البادئة Prefix

هي باء ساكنةٌ تسبق الفعل المضارع، وهي جوهريّة في بناء الفعل المضارع البسيط بالشّاميّة. لقد أُختلف في أصل تلك الباء البادئة ومن أيّ شيء تطوّرت. قد عَرضَ د. ارون روبين، في كتابه النّظريّات في شأن الباء البادئة (وفَصلَهَا عنِ البَاء البادِئةِ فِي بعضَ اللّهجات في شبهِ الجزيرةِ والّتي تدلُّ على الاستقبالِ)، وتنقسم الآراء والمزاعم إلى شقّين: ثمّة نحاة اللّغة من رجّح كلمة "بين" كأصلٍ للباءِ، والآخرُون قد رجّحوا حرف الباء (حرف الجرّ)[45]. والأولون قد اعتمدوا على اللّهجة اليمنيّة في زعمهم، ففي العربيّةِ اليمنيّةِ يُسبق الفعل ب "بين" المنحدرة من "بينما" للدّلالة على تزامن الأحداث، مع عدم وجود دليل يثبت تطوّرها من بين. والآخرون رجّحوا الباء، لكونها الأقرب لفظًا، وبل تطوّرت في اللّهجات الآرامية الحديثة باء بادئة تسبقُ مصدر الفعلِ تتأصّلُ في الباءِ الجارَّةِ.

لقد اعتمد كثيرون في إثباتِ مزاعمِهم على اللّغةِ العربيّةِ الكلاسيكيّة، فذهبُوا يفنّدون المزعمَ الثّانيَ (أنّ الباءَ البادئةَ في الفعلِ المضارعِ تتأصّلُ في باء حرف الجرّ) مدّعين بأنّ العربيّةَ الكلاسيكيّةَ لم تعرِفْ إسباقَ باءِ الجرّ للفعلِ المُضارعِ، فحروفُ الجرّ لا تسبقُ فعلًا. إنّ اللّغة الّتي وصلت بلاد الشّام لم تكُن لغة مضرَ الفصيحةِ الكلاسيكيّةِ، وأيضًا، قد ذكرنا في هذا البحثِ ظواهر نحويّة تُناقضُ قواعد العربيّةِ الكلاسيكيّةِ تناقضًا لا مَراءَ فيه، كتعاقبِ حروفِ الجرّ (في حالةِ الضّميرِ القابلِ)، أو الأفعالِ الماضيةِ (في الأزمانِ الماضيةِ التّامّةِ). إنّ الفرضيّةَ الأساسيّةَ في نظريّةِ التّقعيدِ النّحويّ هي أنّ نحوَ وقواعد اللّغةِ جمعاء تتغايرُ وتتطوّرُ، فالكلِماتُ المعجميّةُ lexical تتحوّلُ إلى كلماتٍ وظيفيّةٍ functional، حتّى أنّ معناها المعجميّ قد يختفي تمامًا. وإنّه ليس من الغرو أن تخرُجَ اللّغةُ، أثناء تطوّرِها، عن نحوِ اللُّغةِ الأصليّة، واللّهجاتُ الشّاميّةُ كانت أبدًا عُرضةً لهذا الخُروجِ نتيجة التّأثيراتِ اللّغويّةِ العديدةِ والمختلفةِ، والّتي أبرزها الآراميّة. وسنأتي على ذكرِ شيءٍ من تلك الظواهرِ النّحو الخارجةِ عن نحوِ العربيّةِ والآراميّةِ، كالزّمن الماضي الأتمّ Temps surcomposé في اللّهجةِ الفلسطينيّةِ القرويّةِ، والّذي به يتلو فعلٌ ماضٍ فعلًا ماضٍ آخرَ، ما لا يصحُّ في العربيّةِ.

وقد يطرأ على حروف الجرّ تغيّرٌ معنويًّا في كثير من التعابير في اللّهجات الشّامية (semantic bleaching)، مثل في جُملةِ: "أنا طالع على الشّغل". الحرفُ على لا يدلّ على الاستعلاء فقط، بل على الغاية في المكان (كحرف الجرّ إلى) أيضًا، وإنّ إلى الّتي تدلّ على غاية في المكان استبدلت بالكامل بعلى في اللّهجاتِ الشّاميّة.

وقد لا يحدث للحرف تغيّرًا معنويًّا semantic bleaching في حدوث ظواهر نحويّة تتخالفُ والنّحوَ العربيّ، فمثلًا قد يلحقُ ضمير الملكيّة "إلُه" (بجميع تصريفاته) بلام الجرّ، فيضحي ضمير الملكيّةِ مبدوءًا بحرفِ الجرّ

[45] Rubin, Aaron. 146.

اللّام، ما لا يحدُثُ أبدًا في اللّغةِ العربيّة الكلاسيكيّةِ (أو الآراميّة أو العبريّة). نحو: "هاي الصّيرة لإلنا". مع ذلك، إنّ نحوَ العربيّةِ لا يُجيزُ تعاقب حروفِ الجرّ مُطلقًا. وهي ظاهرةٌ فصّلنا ذكرُها في التّمهيد. كما أنّه، يرتبط في الفعل ظلّ حروف الضمائر المتّصلة في محل النصب، ما لا يصحُّ أو يجوزُ نحوًا في العربيّةِ. نحو: "رح **تظلّك** هون طول الوقت".

بالإضافة إلى ذلك، إنّ حرفَ الجرّ، الباءِ، قد يَسبِقُ اسمَ الفاعلِ، وهذا الأخيرُ يتمّ إعمالُهُ بشروطٍ في الفصيحةِ فيرفَعُ فاعله وينصبُ مفعوله، وكذا الحالُ مع صيغ المبالغةِ العاملة والّتي تماثلُ اسم الفاعل في عملِها عملِ الفعل. وأيضًا قد تطوّرَ اسمُ الفاعلِ في مختلف اللّهجات العربيّة ووُظّفَ كفعلٍ (ومنها الشّاميّة)، كما هُو الحال في لُغاتٍ كثيرةٍ، كالعبريّةِ بعد-التّوراتيّة والآراميّةِ. في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ، تسبقُ الباءُ اسمَ الفاعلِ عند النّفيِ بالفعلِ النّاقصِ الجامدِ ليس، وتُكنى بالباءِ الزّائدةِ. ولقد أبقت جُلّ لهجاتِ شبهِ الجزيرةِ هذا التّركيب النّحويّ، مع زوالِ ليس الكلاسيكيّةِ. نحو:

اللّهجة الحِجازيّة: "ماني بكاتبَة الّي تبغينَه".

العربيّة الكلاسيكيّة: "لئن تَغضبَ وإنْ تَذهبَ سواءُ فليس بِمُزعِجِي هذَا وذاكَ".[46]

العربيّة الكلاسيكيّة: "أَلَيْسَ اللَّهُ بِكافٍ عَبْدَهُ" (الزّمر: 36).

إنّ الباء الزائدة، في العربيّةِ ولهجاتِ شبه الجزيرةِ، موظّفة لنفي الاستقبال والمُضارعة (الّذي يكون اسمًا فاعلًا)، فقد تكون إذًا الصيغة الّتي تطوّرت للدّلالة على الاستقبال في كثير من اللّهجات الخليجيّة (والّتي تقابل صيغة المضارع المضافة له باء البادئة) تتأصّل في تلك الباء، لا في الفعل "بغى" (<يبي) كما يذهب الدكتور ارون روبين. وليس من الحجيّ أن تُفصمَ باء البادئة في بعض اللّهجات الخليجيّة، عن باء البادئة في اللّهجات الشّاميّة والمصريّة لعلّة الدلالة الزمنيّة، فالأخيرة تدلّ أيضًا على المستقبل غير القطعيّ والظّنّيّ، ومثل ذلك: "بنشوف شو رح نعمل"، فالفعل المُضارعُ قد يدلُّ على الاستقبالِ كما على الحاضر.

تلك الباءُ الزّائدةُ في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ تعملُ عمل حرفِ الجرّ وتخفضُ اسم الفاعلِ الّذي دخلت عليه، ويبقى منصوبًا محلًّا على أنّه خبر ليس. إنّها إذًا قد تطوّرت عن حرفِ الجرّ الباءِ عينِهِ، وهذا التّقعيد يُماثلُ ما حَدثَ في لغاتٍ أخرى كالألمانيّةِ والهولنديّةِ والإيطاليّةِ واللّهجاتِ الآراميّةِ الحديثةِ NENA، في تقعيدِ حرفِ الجرّ في الزّمنِ المُضارعِ المُستمرّ Present progressive:

اللّغةُ الألمانيّةُ: Du bist **am** Schreiben

تتميّزُ تلك الصّيغة، والأمر عينه في لهجاتِ NENA والهولنديّةِ وغيرهن من اللّغاتِ، أنّ حرفَ الجرّ لا يتّصلُ بالفعلِ المُضارعِ، بل بالمصدرِ Infinitive أو اسم الفعلِ، وبِذا رفض بعض اللّغويّين، ومنهم د. آرون روبين، تأصيل الباء البادئة في اللّهجاتِ الشّاميّةِ والمصريّة في حرفِ الجرّ كما الحال في تأصيلِهم الباء في الآراميّةِ، لأنّ حروف الجرّ لا تسبق أفعالًا. بيد أنّ هذا المزعمَ قد لا يكونُ دقيقًا لوجهين، أوّلًا إنّ الفعل المضارع قد سُمّيَ بهذا

[46] البستانيّ، سُليمان. النّشيد الأوّل من الإلياذة.

الاسمِ عند النُّحاةِ العربِ لمُضارعتِهِ الاسمَ[47]، والمُضارعةُ في اللّغةِ المُشابهة، وإنّ مضارعةَ الفعلِ جعلت حكمُه كسائرِ الاسماءِ فكان مُعربًا لا مبنيًا. هذه المُضارعةُ هي مُضارعةٌ من حيثُ المعنى، فالفعلُ المُضارعُ في "زيدٌ يضربُ" يُضارعُ معنى اسمَ الفاعلِ في "زيدٌ ضاربٌ"، وإنّ كليهما يصحّان للدّلالةِ على الحاضرِ والاستقبالِ. أيضًا يلحقُ الفعلُ المُضارع الزوائد من الحروفِ على خلافِ مجرى الأفعالِ، فتدخُلُ عليه السّين للاستقبالِ واللّامُ تدخل عليهِ كدخولِها على الأسماءِ، مثل: "إنّ ربَّك ليحكمُ بينهم" (سورة النّحل: 124)، وهي مثل "إنّ ربّكَ لحاكمُ بينهم". والوجه الآخر أنّ الباء، كما مرّ الذّكر، ترتبط باسم الفاعلِ الّذي يعملُ عمل الفعلِ في العربيّةِ ولهجاتِها، فيرفعُ فاعله وينصبُ مفعوله. وتلك الباءُ لا تتأصّلُ إلّا في حرفِ الجرّ لخفضِها اسمِها. فاسمُ الفاعلِ يعملُ عملَ فعلِهِ معنى وإعرابًا، فقد يدلّ على المُضارعةِ أو الاستقبالِ، وقد يرفعُ فاعله وينصبُ مفعولَه. بصرفِ النّظرِ عمّا إن كانت منهجيّة القياسِ الّتي اتّبعها النّحاةُ منهجيّةٌ سليمةٌ، إنّ مُضارعة الفعلِ الحاضرِ للاسمِ من حيثُ معناه ودخولِ الزّوائدِ عليه، ومُضارعةَ اسمَ الفاعل أيضًا لفعلِهِ تجعلُ القولَ بتقعيدِ حرفِ الباءِ وتأصيله في حرفِ الجرّ (تحديدًا صيغة النّفي) غيرَ مُستبعدٍ.

***

[47] السّيرافيّ، أبو السّعيد، ج2، 1.

الماضي البسيطُ السّرديّ

الماضي البسيطُ السّرديّ Narrative في الشّاميّةِ العربيّةِ هُوَ الماضي الّذي يُوظّفُ في سردِ الأحداثِ التّاريخيّةِ الّتي تحتوي على سلسلةٍ تعاقبيّةٍ من أحداثٍ ماضيةٍ تتعلّقُ ببعضِها البعض. إنّ هذا الزّمن التّامّ معنًى (أي من حيثُ الصّورة Aspect) يتميّزُ بانضوائِهِ تحت الزّمنِ غير التّامّ، فهو يتّخذُ صورته وتركيبَه. إنّ هذا الزّمنَ يختلفُ عن الزّمنِ الماضي الأتمّ إذًا من حيثُ التّركيبِ أوّلًا، أمّا من حيثُ الدّلالةِ، فكما سيُوضّحُ أدناهُ، فهو يُؤكّدُ على التّعاقبِ الكرونولوجيّ، ممّا يجعلُ السّردَ متسلسلًا ومُترابطًا ومتوافقًا، على نقيضِ الماضي البسيط المُبهمُ، والّذي يُهمِل أسبقيّة الأفعال الماضية، ويؤكّدُ على حُدوثِها وانتهائِها فقط. في المُقابل، من الجليّ، أنّ الماضي الأتمّ هُوَ ماضٍ يتعلّق بحدثينِ فقط، ولذا ما كان جديرًا لتوظيفِهِ في السّردِ. إنّ السّردَ في بعضِ اللّغاتِ يتميّزُ في زمنٍ أو تركيبٍ يختصُّ بِهِ، فالسّردُ في الفرنسيّةِ الفصيحةِ يتميّزُ بالماضي البسيط (وهُو زمنٌ قد سقط من الفرنسيّةِ المحكيّةِ).

بادئ ذي بدءٍ، سيتمُّ المُقارنة بين نصوص من التّناخ وبين اللّهجةِ الشّاميّةِ، نظرًا لوجودِ تشابهٍ بين الزّمن السّرديّ في الشّاميّةِ العربيّةِ وبين الزّمن الماضي السّرديّ الّذي يتميّزُ به النّصّ التّناخيّ (العهد القديم) وهُو نصٌّ يغلُبُ على قسمٍ واسعٍ منه الرّواية التّاريخيّة، ولاحقًا ظهر هذا الزّمنُ في الكُتبِ الأدبيّةِ اليهوديّةِ.

<u>مُقارنةٌ بين النّصّ التّناخيّ وبين اللّهجةِ الشّاميّةِ: -</u>

إنّه لو تمّ عقدُ مُقارنةٍ بين النّصّ التّناخيّ في اللّغةِ العبريّةِ الّتي كُتِبَ بها وبين ترجمةٍ حرفيّةٍ، أي تُحافِظُ على التّراكيبِ النّحويّةِ العبريّةِ كما هي، وعلى بعض من طرائقِ الاشتقاقِ، وأيضًا فيما يتعلّقُ بدلالات الكلمِ وما يتلُو الأفعالُ اللّازمةُ من حُروفِ جرٍّ قبل مفاعيلها غير المُباشِرةِ – لتمَّ إماطةُ اللّثامِ عن الأُصولِ الآراميّةِ في اللّهجاتِ الشّاميّةِ، والكشفُ عن كثيرٍ منها. إنّ اللّغةَ العبريّةَ تتوافقُ في كثيرٍ من نحوِها مع نحوِ اللّغةِ الآراميّةِ، والأخيرة قد أبقت أثرًا في الأولى، وتضعُ شجرةُ اللّغاتِ السّاميّةِ، الّتي وضعها عالمُ اللّغةِ Robert Hetzron، العبريّة والآراميّة داخل اللّغاتِ السّاميّة الشماليّةِ-الغربيّةِ (تحت اللّغاتِ الغربيّةِ الوسطيّةِ). ثُمّ إنّ العبريّةَ كانت من الألسنةِ المُتحدّثةِ في بلاد الشّامِ، وإنّ هناك قسمًا واسعًا من المخطوطاتِ العبريّةِ الّتي تعودُ إلى القرنِ العاشرِ الميلاديّ، كمخطوطة حلب الّتي كُتِبت في طبريا وتعودُ إلى القرنِ العاشرِ 920، وتُعدُّ أكثر المخطوطات إحكامًا ودقّةً. لكن، أكثر المخطوطاتِ العبريّةِ للتّناخ (العهد القديم) قِدمًا قد أُكتُشفت في عامّ 1947م، أي مخطوطاتُ البحر الميتِ Dead Sea scrolls في خربةِ قُمران بواسطة فلّاحيين بدو. إنّ تلك المخطوطاتِ يعودُ قِسمٌ منها إلى ما قبل الميلاد، وقد احتوت على أجزاءٍ كبيرةٍ من أسفارِ التناخ، جانبًا مع أسفارٍ غير قانونيّةٍ (ويجدرُ الإشارةُ إلى أنّ المخطوطات المترجمة من العبريّة القديمة والعائدة لما قبل الميلاد أو في القرون الميلاديّةِ الأولى تعدُّ أكثر قدمًا كالسّبعينيّةِ والفولجاتا). وأكثر المخطوطات الّتي أثار الحماسة اكتشفت بين مخطوطات البحرِ الميتِ، وهي مخطوطات إشعياء $1QIsa^a$، والّتي فضلًا عن كونِها تعودُ إلى ما قبل الميلادِ في اللّغةِ العبريّةِ، قد كانت تتوافقُ مع المخطوطاتِ الماسوريّةِ اللّاحقةِ. وبذلك من الحجيّ العودةُ إلى العبريّةِ كلُغةٍ نُقارنُ بينها وبين الشّاميّة العربيّةِ، وسيتمُّ تبيينُ وإيضاح حجيّة هذا القولِ عند المقارنةِ أدناه، ورؤية ثبوتِ التّراكيبِ النّحويّةِ في الشّاميّةِ العربيّةِ.

بدايةً، التّناخ תנ"ך هو المقراة מקרא، والعهد القديم في المسيحيّةِ، وتدلّ حروف الأولى على ما مُكوّناتِ النّصّ التّناخيّ:

1. <u>التّوراة התורה:</u> وتتكوّنُ التّوراةُ من خمسة أسفارٍ عبريّةٍ كتبها موسى وِفقًا للتّقليدِ اليهوديّ المسيحيّ، تبدأ في الخلق وتاريخُ الآباء من إبراهيم وإسحق وإسرائيل مرورًا بخُروجِ إسرائيلَ من مِصرَ وما قد واجهه أثناء الخُروجِ حتّى موت موسى.
2. <u>الأنبياء הנביאים:</u> وهو يحتوي تاريخ إسرائيلَ منذ عهدِ يشوع بن نون وتاريخ القضاةِ ومملكة إسرائيل ويهوذا، وإلى جانبِ الأسفارِ التّاريخيّة، يحتوي على النّبوّاتِ لثلاثةٍ من الأنبياء الكِبارِ والأنبياء الصّغار الاثني عشر.
3. <u>الكتابات הכתובים:</u> القِسمُ الثالثُ هُو القسمُ الوحيدُ الّذي كُتِب بلُغةٍ جانب اللّغةِ العبريّةِ، وهي الآراميّةِ. يغلبُ على هذا القسمِ الطّابع الشّعريّ (كسفر نشيد الأناشيد والمزامير وأيّوب). سفر دانيال، وهُو من الأنبياء الكِبار، ينتقلُ النّصّ إلى الآراميّة في (6:4 – 7، 12:7 – 26:7)، عند تحدّث الكلدانيين مع الملكِ نبوخذ نصّر. وأيضًا أجزاء من سفرِ عزرا قد كُتِبت في الآراميّةِ.

إنّ الهدفَ من عرضِ بعض المُقارناتِ، هُو إثباتُ وإظهار أُصول بعضٍ من التّراكيبِ النّحويّةِ الّتي قد دُرِأت في التّرجماتِ العربيّةِ الفُصحى. وسيتمُّ في الفصلِ الثّاني من البحثِ، في البابِ الأوّلِ في الماضي البسيطِ، الاستعانة بنُصوصِ التّناخِ الّتي تحتوي بوفرةٍ على واو القلبِ ויו ההיפוך. وهاك هُنا بعضًا من الآياتِ التّناخيّةِ العبريّةِ الّتي تستدعي إعادة النّظر في تأصيلِ نحوِ العربيّةِ الشّاميّةِ: -

1) יְהוָה, מָה-רַבּוּ צָרָי; רַבִּים, קָמִים עָלָי. תהלים ג ב

سميث فان دايك: يَا رَبُّ مَا أَكْثَرَ مُضَايِقِيَّ. كَثِيرُونَ قَائِمُونَ عَلَيَّ.

في اللّهجةِ الفلسطينيّةِ: ربّي شو كِثْرُوا مصايبي، كثير قايمين علي.

يُلحظُ هُنا، أنّ صيغةَ التّعجُّبِ من "شو" والفعل الماضي أقرب إلى التّركيبِ العبريّ (شُو توازي מה، وكلاهما أدوات استفاهمٍ وتعجّبٍ). صحيحٌ أنّ أنصارَ المدرسةِ البصريّةِ قد ذهبوا إلى أنّ أفعل التّعجّبِ فعلٌ ماضٍ، بيد أنّ المدرسةَ الكوفيّةَ قد رفضت هذا القولَ وذهبت إلى أنّ أفعل التّعجّبِ اسمًا[48]، وبذلك ليس من السّليمِ أن نُرجِعَ التّركيب النّحويّ في اللّهجاتِ الشّاميّةِ إلى ما كانَ موضوع مُشاحّةٍ. وبالإضافة إلى ذلك، ليس من الحجيّ الادعاء أنّ ألسنةَ النّاسِ تُدرِكُ نحو اللّغةِ كما يدركُها ويأصّلُها نُحاةُ اللّغةِ؛ ولو كان الأمر غير ذلك، لم يكُن في اللّغةِ شيءٌ من الشّاذِّ والنّادِرِ، واللّغاتُ بجُلّها لم تخلُ منها، لأنّ ألسنةَ النّاسِ لا تتماهى مع قواعدِ النّحوِ والصّرفِ بشكلٍ مُطلقٍ، بل على نقيضِ ذلك؛ إذ إنّ قواعد النّحوِ والصّرفِ هي الّتي تتماهى مع ألسنةِ الناسِ، وبذلك كان من الخليقِ أن ننسبَ للُّغةِ الحركة والتّغير والتّبدّل. إنّ "أفعل" التّعجّبِ، لو افترضنا فعليّته، هُوَ أبعدُ من أن يكونَ فِعلًا لجمودِهِ ولتجرّدِهِ من كلّ دلالةٍ زمنيّةٍ[49]، ولعدمِ احتوائِهِ على دلالةِ الحدثِ – أي خُلوّه من الفصلِ الّذي يُعرّفُ الفعل. وصيغة (شو والفعل الماضي) تتميّزُ عن التّركيبِ العربيّ بأنّ الفعلَ الماضي يُصرّفُ، أي غير جامدٍ، على نقيضِ أفعل التّعجّبِ. ولذلك، يستحيلُ تأصيلُ ("شو" والفعل الماضي) في "ما" وأفعل. ثمّ قد ورث اللّسان الشّاميّ من العربيّةِ صيغة "ما أفعل"، وأبقاها على حالها. وبناءً على ذلك، يتماهى التّركيبُ "מָה-רַבּוּ" مع التّركيبِ "شو كثروا".

---

[48] الأنباري، أبو بكر. 108.

[49] ولو ذهبنا إلى أنّ تقديرَ التّعجُّبِ هُوَ "شيءٌ أفعل مفعولًا"، فليس الزّمنُ مقصدًا أو مدلولا عليه في جُملِ التّعجّبِ، وليس بغايةٍ من غايات التّعجّبِ. وكما مرّ الذّكرُ، تتماهى القواعدُ مع تلك الغايات لا عكس ذلك. ثُمّ ليس من المنطقيّ أن نُغالي في التأصيلِ دون بيّنةٍ. يتبيّنُ بهتان الزّعمِ عند قولهم أنّ "ما أعظم الله" تدلّ على أنّ أحدًا قد "أعظم" الله أي وصفه بالعظمة، لكن الصّيغة صيغة تعجّبٍ من عظمةِ اللهِ ولا تدلّ على من عظّم الله.

2) יוֹמָם וָלַיְלָה יְסוֹבְבֻהָ עַל חוֹמֹתֶיהָ וְאָוֶן וְעָמָל בְּקִרְבָּהּ. תהלים נה יא

ترجمةُ الحياةِ: يحدقان بأسوارها نهارا وليلا، وفي وسطها الإثم والأذى.[3]

اللّهجة الفلسطينيّة: يوم وليل بيحوموا على سنسلتها، وذنوب وعمايل بْقَلْبْهَا.

הִנֵּה יְחֻבָּל־שָׁוְא וְהָרָה עָמָל וְיָלַד שָׁקֶר. תהלים ז טו.

ترجمةُ الحياةِ: هُوذَا العَدوُّ يَتمخّضُ بالإثمِ، يَحْبَلُ بِالأذى، وَيَلِدُ كَذِبًا.[50]

اللّهجة الفلسطينيّة: هيّو بيحبل الذّنب وحمل بالعمايل وخلّف كذب.

إنّ كلمةَ עמל في العبريّةِ تدلُّ على ثلاثة معانٍ: العملُ، الشّقاءُ، الفسادُ (أو الشّرّ). وقد وردت كلّ تلك المعاني في التّناخ. إنّ المعنيان الأخيران لا يتواجدان في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ، بل هي تدلّ على العَملِ فقَط ما لم يُنعتْ كونه كان شقاءً أم لا، أو فاسِدًا أم لا. بيد أنّ الأمرَ مُختلفٌ في السّاميّةِ؛ إذ كلمة "عملِة" والّتي تتجذّرُ في (ع.م.ل) لا تدلُّ إلّا على العملِ الفاسدِ، مُشابهةً بذلك دلالة עמל، وجمعها "عمايل" لا تدلّ إلّا على الفسادِ.

3) بعضُ حروفِ الجرّ الّتي تسبِقُ المفاعيل غير المباشرةِ في العبريّةِ، تتلاءمُ مع حروفِ الجرّ في السّاميّةِ. ومثال على ذلك: -

יוֹשֵׁב בַּשָּׁמַיִם יִשְׂחָק אֲדֹנָי יִלְעַג לָמוֹ. תהלים ב ד.

إنّ الفعل לעג الّذي يدلّ على الاستهزاءِ والشّماتةِ ويلتصِقُ حرف الجرّ اللّام، في مفعولِهِ غير المُباشِرِ. وكذا يحدُثُ مع ثلّةٍ من أفعالِ التهكّمِ والاستهزاءِ (الأمرُ الّذي لا تشهدُ عليه اللّغة العربيّة الكلاسيكيّة) في اللّهجاتِ السّاميّةِ، ك "شقّع" و"زندف"، نحو: "الزّلمِة نِزل ينزدف-لُه أو يشقّع-لُه".

4) واو القَلْبِ ויו ההיפוך:

إنّ التّناخ يتميّزُ بأُسلوبِهِ السّرديّ، وبكونِهِ ذو تسلسلٍ كَرنُولُوجيٍّ. حيثُ تتبعُ التّوراةُ، أي القسم الأوّلُ منه، أحداثًا متعاقبةً تعاقُبًا زمنيًّا، بدءًا من قبل الخلقِ (في سفر التّكوين) حتّى آخر الوصايا الّتي أوصاها موسى لشعبِهِ وموتِهِ (في سفرِ التّثنية). تحتوي أيضًا على النّاموسِ والشّريعةِ اليهوديّةِ، الّتي تبدأُ في الظّهورِ بسفرِ الخُروجِ مع الوصايا العشر. وأيضًا يُكملُ هذا السّرد التّاريخيّ في سفر القضاة ويشوع وصموئيل والملوك، وفي بعضِ النّبوّاتِ أيضًا. لكن الأخيرة يغلُبُ عليها الطّابع التّاريخيّ (الماضي)، والطّابع النبوئيّ (الاستقبال). مع هذا، في جُلِّ النّصِّ التّناخيّ، لا يتمّ استخدامُ الصّيغة المشهورة للزّمنِ الماضي للتعبير عنهِ، بل أغلبُ الأحداثِ التّاريخيّةِ يتمّ التّعبير عنها بواسطةِ واو القلب ويتلوها "יקטול"، الّتي تُميّز الاستقبال والمُضارعة. عند وُلوجِ هذه الواو، يُقلبُ المعنى من الاستقبال إلى الماضي. تختلِفُ تلك الواو عن واو العطفِ، فالأخيرةُ تتّخذُ سُكونًا שווא (والّذي قد يتغيّر بِناءً على طبيعةِ الحُروفِ أو الحركاتِ التّاليةِ)، والأولى تتّخذُ البتاح פתח. كما أنّه قد يتغيّرُ شكل الفعلِ مع دُخولِ واوِ القلبِ عليهِ، فيُحذفُ منهُ حرف الهيه، مثل: -

"וַיְהִי דְבַר-יְהוָה אֶל-יֵהוּא בֶן-חֲנָנִי עַל-בַּעְשָׁא לֵאמֹר". (מלכים א טז, א).

"וַיְצַו נְבוּכַדְרֶאצַּר מֶלֶךְ-בָּבֶל עַל-יִרְמְיָהוּ בְּיַד נְבוּזַרְאֲדָן רַב-טַבָּחִים לֵאמֹר". (ירמיהו לט יא).

---

[50] إنّ بعضًا من التّرجماتِ العربيّةِ قد ترجمت עמל شقاءً أو مشقّةً لا أذىً كالفان دايك واليسوعيّة. بيد أنّ النّصّ يتلاءمُ سياقًا مع معنى الفساد والأذى، لا الشّقاء والمشقّة. وقد كانت ترجمة الملك جيمس تتلاءمُ مع معنى الفسادُ والخِداعُ (mischief) مثلًا في مز 15:7.

تلك الظّاهرةُ ذات ظُهورٍ وفيرٍ عند الحديثِ عن أحداثٍ ماضيةٍ متسلسلةٍ مرتّبةٍ، لا عند حدثٍ ماضٍ مُجرّد من التّعلّق مع أحداثٍ ماضيةٍ أخرى، فإنّ بذلك يتمّ استخدامُ صيغةِ الماضيةِ دون واو القلبِ؛ إذ في ذلك شواهدُ عديدةٌ من النّصّ التّناخيّ: -

"וַיֹּאמֶר יְהוָה לִשְׁלֹמֹה, יַעַן אֲשֶׁר הָיְתָה-זֹּאת עִמָּךְ, וְלֹא שָׁמַרְתָּ בְּרִיתִי וְחֻקֹּתַי, אֲשֶׁר צִוִּיתִי עָלֶיךָ--קָרֹעַ אֶקְרַע אֶת-הַמַּמְלָכָה מֵעָלֶיךָ, וּנְתַתִּיהָ[51] לְעַבְדֶּךָ. אַךְ-בְּיָמֶיךָ לֹא אֶעֱשֶׂנָּה, לְמַעַן דָּוִד אָבִיךָ: מִיַּד בִּנְךָ, אֶקְרָעֶנָּה. רַק אֶת-כָּל-הַמַּמְלָכָה לֹא אֶקְרָע, שֵׁבֶט אֶחָד אֶתֵּן לְבִנְךָ: לְמַעַן דָּוִד עַבְדִּי, וּלְמַעַן יְרוּשָׁלַם אֲשֶׁר בָּחָרְתִּי" (מלכים א פרק יא, יא).

الفعلُ الأوّلُ من هذا النّصّ، يظهَرُ ملتصقًا مع واوِ القلبِ "וַיֹּאמֶר"، وهذا لأنّهُ يَتبعُ إلَى رِوَايةٍ تاريخيّةٍ (أي أحداث ذات ترتيبٍ تسلسليٍّ كرنولوجيٍّ)، بيد أنّ، في جملة مقول القولِ، تختفي واو القلبِ ويكتفي المُتحدّثُ في صيغةِ الماضي קטל الخاليةِ من الإضافاتِ؛ إذ يهوه لا يُحدِّثُ سُليمان في أحداثٍ متسلسلةٍ تسلسلًا واضحًا، بل يُذكّرُهُ بأحداثٍ ماضيةٍ فقط، ولا يرويها عليه، ففي قولِهِ "וְלֹא שָׁמַרְתָּ"، لا ينضوي الفعلُ مع سياقٍ زمنيٍّ كرنولوجيٍّ ماضٍ.

ودونك ثِلّةً قليلةً من شواهدَ مِن سِفرِ الجامعةِ קהלת، والّذي يغلُبُ على نصّهِ صيغةِ الماضي קטל، إذ هُو سفر غير تاريخيٍّ، ولا يروي أحداثًا ماضيةً تتعاقبُ، بل هُو عبارة عن تأمُّلاتِ الملكِ سُليمانَ الرّوحيّةِ (والسّياقُ يتماهى مع تلك الصّيغةِ الّتي لا تدلّ على أحداثٍ متعاقبةٍ): -

מַה-שֶּׁהָיָה, הוּא שֶׁיִּהְיֶה, וּמַה-שֶּׁנַּעֲשָׂה, הוּא שֶׁיֵּעָשֶׂה; וְאֵין כָּל-חָדָשׁ, תַּחַת הַשָּׁמֶשׁ. (קהלת א ט).

אֲנִי קֹהֶלֶת, הָיִיתִי מֶלֶךְ עַל-יִשְׂרָאֵל--בִּירוּשָׁלָם. וְנָתַתִּי אֶת-לִבִּי, לִדְרוֹשׁ וְלָתוּר בַּחָכְמָה, עַל כָּל-אֲשֶׁר נַעֲשָׂה, תַּחַת הַשָּׁמָיִם; הוּא עִנְיַן רָע, נָתַן אֱלֹהִים לִבְנֵי הָאָדָם--לַעֲנוֹת בּוֹ. (קהלת א יב-יג).

וְאָמַרְתִּי אֲנִי בְּלִבִּי, כְּמִקְרֵה הַכְּסִיל גַּם-אֲנִי יִקְרֵנִי, וְלָמָּה חָכַמְתִּי אֲנִי, אָז יֹתֵר; וְדִבַּרְתִּי בְלִבִּי, שֶׁגַּם-זֶה הָבֶל. (קהלת ב טו).

עָשִׂיתִי לִי, גְּנוֹת וּפַרְדֵּסִים; וְנָטַעְתִּי בָהֶם, עֵץ כָּל-פֶּרִי. עָשִׂיתִי לִי, בְּרֵכוֹת מָיִם--לְהַשְׁקוֹת מֵהֶם, יַעַר צוֹמֵחַ עֵצִים. (קהלת ב ה-ו).

ودونك ثلّةً من شواهدِ من سفر مراثي إرميا، وهُو سفرٌ يغلبُ عليهِ الطّابع الشّعريّ؛ إذ هُو رثاء للشّعبِ المسبيّ (وقد تظهرُ أفعال تسبقُها واو القلبِ بسبب التّتالي الزّمنيّ وأثناء روايةِ أحداثٍ أو قصص): -

אֵיכָה יָשְׁבָה בָדָד הָעִיר רַבָּתִי עָם הָיְתָה כְּאַלְמָנָה רַבָּתִי בַגּוֹיִם שָׂרָתִי בַּמְּדִינוֹת הָיְתָה לָמַס. (איכה 1:1).

גָּלְתָה יְהוּדָה מֵעֹנִי וּמֵרֹב עֲבֹדָה הִיא יָשְׁבָה בַגּוֹיִם לֹא מָצְאָה מָנוֹחַ כָּל-רֹדְפֶיהָ הִשִּׂיגוּהָ בֵּין הַמְּצָרִים. (איכה 3:1).

[51] هذه الواو الّتي تسبقُ الفعل "נתתיה"، أيضًا واو تقلبُ الدّلالة الزّمنيّة إلى الاستقبال، مع أنّ الفعل ماضٍ "קטל" ولولا تلك الواو لدلّت على ماضٍ. تلك الواو واو عطفٍ، وليست واو قلبٍ، فتتماشى مع قواعدِ واو العطفِ، ولا يتغيّرُ الفعلُ إلّا في الضميرين אני وאתה، فيتمّ إطالة المقطع الأخير טעם بهما. وظهر ذلك في اللّغةِ العربيّةِ الكلاسيكيّةِ أيضًا، مثلًا في حديثِ "لم ينفعوك إلّا بشيءٍ قد كتبه اللهُ لك".

وفي سفرِ نشيدِ الأنشادِ، عينُ الأمرِ في كُلِّ سياقٍ شعريٍّ لا يقصدُ المُتحدّثُ به روايةَ أحداثٍ كرنولوجيّة، نحو: -

כְּשׁוֹשַׁנָּה בֵּין הַחוֹחִים כֵּן רַעְיָתִי בֵּין הַבָּנוֹת. כְּתַפּוּחַ בַּעֲצֵי הַיַּעַר כֵּן דוֹדִי בֵּין הַבָּנִים בְּצִלּוֹ חִמַּדְתִּי וְיָשַׁבְתִּי וּפִרְיוֹ מָתוֹק לְחִכִּי. (שיר השירים ב ב-ג).

עָנָה דוֹדִי וְאָמַר לִי קוּמִי לָךְ רַעְיָתִי יָפָתִי וּלְכִי-לָךְ. (שיר השירים ב י).

إنّ واوَ القلبِ، وإن كانت تختلِفُ عن واوِ العطفِ من حيثُ تشكيلها، تحتوي على دلالةِ العطفِ، بَل لَا يمكنُ أنْ يُستساغَ معنى الكثيرِ مِنَ النّصوصِ، ما لم تكُن واو القلبِ تتوظّفُ معنىً أيضًا كواو عطفٍ. ويرجعُ ذلك إلى أنّ واوَ القَلبِ تُستخدمُ في سياقٍ كرنولوجيٍّ، أي تعاقُبٍ زمنيٍّ ماضٍ[52]، وَلِذَا مِن السّليمِ أن يسبِقَ الفعلُ واو تعطفُ على الفعلِ السّابقِ. إنّ أوّلَ شاهدٍ لواو القلبِ في التّناخ، يظهرُ في سفر التّكوين 3:1، ومع أنّ الأصحاحَ الأوّلَ من سفرِ التّكوينِ يروي قصّةَ الخلقِ، وهِيَ حدثٌ ماضٍ كرنولوجيّ، يظهرُ الفعلُ الماضي في صورةِ קטל في (1:1): "בְּרֵאשִׁית בָּרָא אֱלֹהִים אֵת הַשָּׁמַיִם וְאֵת הָאָרֶץ"، وهُو فعلٌ شريك في الأحداثِ الماضيةِ المتتاليةِ الأخرى الّتي تظهرُ في بادئ (تك 3:1). هذا يعودُ إلى العلّةِ المذكورةِ، وهي أنّ واو القلبِ تدلُّ على العطفِ كما على القلبِ، وإسباق الفعلِ بواو العطفِ بلا معطوف عليهِ يُلبِسُ المعنى. يتكرّرُ الأمرُ عينُهُ في (مرا 1:3): "אֲנִי הַגֶּבֶר רָאָה עֳנִי בְּשֵׁבֶט עֶבְרָתוֹ. אוֹתִי נָהַג וַיֹּלַךְ חֹשֶׁךְ וְלֹא-אוֹר".

تجدُرُ الإشارة إلى أنّ الوزنَ יקטול كان يدُلُّ على الحاضرِ كما الاستقبال، بل إنّ استخدامَ اسمِ الفاعلِ للدّلالةِ على الحاضر، لهُو من مميّزاتِ لغةِ الחז"ל والّذي ورثته لاحقًا العبريّةُ الحديثةُ.

يظهرُ أيضًا في الحديثِ الشّاميّ، استخدامُ الفعلِ المُضارعِ عند روايةِ أحداثٍ كرنولوجيّةٍ ماضيةٍ. يكونُ الفِعلُ المُضارعُ مسبوقًا بباء بادئةٍ، إذ لا يكونُ مصدرًا، ويُسبقُ أيضًا بواو عطف. تلك الصّيغةُ واجبةً بدلًا من الفعلِ الماضي في الزّمنِ التّامِّ الّذي مرّ ذِكرُهُ عند الرّوايةِ والسّردِ لأحداثٍ ذات تسلسلٍ زمنيٍّ تعاقبيٍّ. إنّ الوزنَ יקטול في العبريّةِ، يُقابِلُ مورفولوجيًّا، الفعل المُضارع في العربيّةِ، إذ اللّغةُ التّناخيّةُ لم تكُن تستخدم اسم الفاعلِ للدّلالةِ على المُضارعِ إلّا بحالاتٍ استثنائيّةٍ. والباء البادئةُ للفعلِ المُضارعِ تدُلُّ على كونِهِ ليس مصدرًا[53]. ولا ينتُجُ حتمًا، عمّا قِيلَ، أنّ الشّاميّةَ قد وَرِثَت هذهِ الصّيغةَ مِنَ العبريّةِ القديمةِ، كما ورثت الإضافة المُضاعفة من الآراميّةِ، بل المقصِدُ أنّ هذا التّطوّرَ (والّذي قد تكونُ قد ورِثته الشّاميّةُ) قد طَرَأَ عينهُ في لُغةٍ ساميّةٍ أخرى تقربُها قُربًا حَميمًا. بالإضافةِ إلَى ذلكَ، تُضحِي قِراءةُ الكُتبِ التّناخيّةِ تناغُميّةً أكثر في لهجةٍ من لَهجَاتِ الشّوامِ، لأنّ المباني النّحويّةَ لا تَضيعُ كاملةً، بل إنّ أساليبَ الرّوي تتقاربُ (وخاصّةً لأنّه كما أُوضِحَ أعلاهُ، إنّ واو القلبِ ظاهرةٌ تغلُبُ على النّصِ التّناخيّ) بين اللّغتين، والّتي قد تضيعُ عند الرّوايةِ في لُغةٍ أخرى. ودونك أمثلة مُترجمة من اللّغةِ العبريّةِ إلى لهجةٍ شاميّةٍ:

<u>ישעיהו פרק ה:</u>

א אָשִׁירָה נָּא לִידִידִי, שִׁירַת דּוֹדִי לְכַרְמוֹ: כֶּרֶם הָיָה לִידִידִי, בְּקֶרֶן בֶּן-שָׁמֶן. ב וַיְעַזְּקֵהוּ וַיְסַקְּלֵהוּ ,וַיִּטָּעֵהוּ שֹׂרֵק, וַיִּבֶן מִגְדָּל בְּתוֹכוֹ, וְגַם-יֶקֶב חָצֵב בּוֹ; וַיְקַו לַעֲשׂוֹת עֲנָבִים, וַיַּעַשׂ בְּאֻשִׁים. ג וְעַתָּה יוֹשֵׁב יְרוּשָׁלַם, וְאִישׁ יְהוּדָה-

[52] وليس شرطًا في استخدامِ واو القلبِ قبل الفعل المضارع، أن يكونَ الحدثُ طويلًا سرديًّا، بل المقصدُ التّتالي والتّعاقب.
[53]

-שִׁפְטוּ-נָא, בֵּינִי וּבֵין כַּרְמִי. ד מַה-לַּעֲשׂוֹת עוֹד לְכַרְמִי, וְלֹא עָשִׂיתִי בּוֹ: מִדּוּעַ קִוֵּיתִי לַעֲשׂוֹת עֲנָבִים, וַיַּעַשׂ בְּאֻשִׁים. ה וְעַתָּה אוֹדִיעָה-נָּא אֶתְכֶם, אֵת אֲשֶׁר-אֲנִי עֹשֶׂה לְכַרְמִי: הָסֵר מְשׂוּכָּתוֹ וְהָיָה לְבָעֵר, פָּרֹץ גְּדֵרוֹ וְהָיָה לְמִרְמָס. ו וַאֲשִׁיתֵהוּ בָתָה, לֹא יִזָּמֵר וְלֹא יֵעָדֵר, וְעָלָה שָׁמִיר, וָשִׁית; וְעַל הֶעָבִים אֲצַוֶּה, מֵהַמְטִיר עָלָיו מָטָר.

<u>سفر إشعياء، الأصحاح الخامس (اللّهجة الفلسطينيّة الفلّاحيّة في المثلّث):</u>

[1] رح أغنّي لَوْليفي غُنّويّة ليلي بيحبوا كرمُه. في كَرم بَقَى لَوْلِيفي عتّلِة مْلّية سجار صابطة. [2]بيصَوْنُه وبيلقّط صرارتُه وبيزرع أحسن دوالي فيه، وبيبني علّيّة بقلبُه، وكمان بيحُط معصرة فيه. وبينطُر يعمل عِنِب، بَس بيعمَل عِنِب خُمُج. [3] "وهسّا يلّي قاعد بأورشليم ويلّي بيهوذا، احكُم بيني وبين كرمي. [4] شو إشي أعملُه كمان لَكَرْمي ومعلمتش فيه، ليش نطرت يعملّي عِنِب وبيعمل عِنِب خُمُج. [5] وهسّا رح أخبركُم شو رح أعمل لكرمي: بدّي أقبع سِنْسِلتُه وِتْصِير للتّبعير، وبدّي أهدّ حيطُه ويصير للتّهديس. [6]وبعملُه أرض مسلعة، لا بتتنقّب ولا بتتسهمد، ليطلع خُضرِيم وشوك فوقيها. وللغيوم بدّي أقول متمطرش عليه مطر.

<u>ملكيم ب، د:</u>

כד וַיָּבֹא הָאִישׁ אֶת-הָאֲנָשִׁים בֵּיתָה יוֹסֵף וַיִּתֵּן-מַיִם וַיִּרְחֲצוּ רַגְלֵיהֶם וַיִּתֵּן מִסְפּוֹא לַחֲמֹרֵיהֶם. כה וַיָּכִינוּ אֶת-הַמִּנְחָה עַד-בּוֹא יוֹסֵף בַּצָּהֳרַיִם כִּי שָׁמְעוּ כִּי-שָׁם יֹאכְלוּ לָחֶם. כו וַיָּבֹא יוֹסֵף הַבַּיְתָה וַיָּבִיאוּ לוֹ אֶת-הַמִּנְחָה אֲשֶׁר-בְּיָדָם הַבָּיְתָה וַיִּשְׁתַּחֲווּ-לוֹ אָרְצָה. כז וַיִּשְׁאַל לָהֶם לְשָׁלוֹם וַיֹּאמֶר הֲשָׁלוֹם אֲבִיכֶם הַזָּקֵן אֲשֶׁר אֲמַרְתֶּם הַעוֹדֶנּוּ חָי. כח וַיֹּאמְרוּ שָׁלוֹם לְעַבְדְּךָ לְאָבִינוּ עוֹדֶנּוּ חָי וַיִּקְּדוּ וישתחו (וַיִּשְׁתַּחֲווּ). כט וַיִּשָּׂא עֵינָיו וַיַּרְא אֶת-בִּנְיָמִין אָחִיו בֶּן-אִמּוֹ וַיֹּאמֶר הֲזֶה אֲחִיכֶם הַקָּטֹן אֲשֶׁר אֲמַרְתֶּם אֵלָי וַיֹּאמַר אֱלֹהִים יָחְנְךָ בְּנִי. ל וַיְמַהֵר יוֹסֵף כִּי-נִכְמְרוּ רַחֲמָיו אֶל-אָחִיו וַיְבַקֵּשׁ לִבְכּוֹת וַיָּבֹא הַחַדְרָה וַיֵּבְךְּ שָׁמָּה.

<u>سفر الملوك الثّاني، الأصحاح الرّابع:</u>

[24]وبيفوّت الزّلمِة النّاس عدار يوسف وبينطيهم مي، وبيغسلوا إجريهم، وبينطي علف لحمرّتهم. [25]وبيحَضروله هالهديّة تمنّو يجي يوسِف بالظُّهريّات، لأنُّه سِمعوا غاد في أكل. [26]وبيجي يوسف عالبيت وبيجيبولُه الهديّة الّي بإيديهم عالبيت، وبركعولُه عالأرض. [27]وبيسألهم عن أخبارهم، وبيقول: "منيح أبوكم الختيار الّي حكيتوا عليه؟ كميتُه عايش؟". [28]وبيقولوا "منيح عبدك أبونا، كميتُه عايش"، وبيركعوا وبيسجدوا [29] .وبيرفع عينيه وبيشوفُه لبنيامين أخوه ابن إمُّه، وبيقول: "هاي أخوكم الزّغير الّي حكتولي عليه؟" وبيقول:" الله ينعم عليك يا ابني". [30] وبيدشع يوسف لأنُّه من زمان متهرّق عشوفة أخوه، وبيطلب يعيط وبيروح عأوضة وبيعيط غاد.

إنّ الماضي الّذي لا يروي أحداثًا كرونولوجيّةً، كما في العبريّةِ، يكونُ ماضٍ في صيغتِهِ المعهودةِ، إذ هُو غير متعلّقٍ مع أحداثٍ أخرى ومُستقلٌّ عنها استقلال تامّ. إنّ ظُهورَ الفعلِ المُضارعِ بدلالةٍ ماضيةٍ يعتمدُ على مُقتضى الحالِ، فإن كانَ الطّابعُ شعريًّا أو وصفيًّا أو المقصدُ به غير الرّوايّةِ، فإنّ المُرجّحَ هُو صيغةِ الماضي النّفيّة، أي كما في العبريّةِ، مثل:

<u>ירמיהו יב:</u>

ד עַד-מָתַי תֶּאֱבַל הָאָרֶץ, וְעֵשֶׂב כָּל-הַשָּׂדֶה יִיבָשׁ; מֵרָעַת יֹשְׁבֵי-בָהּ, סָפְתָה בְהֵמוֹת וָעוֹף--כִּי אָמְרוּ, לֹא יִרְאֶה אֶת-אַחֲרִיתֵנוּ. ה כִּי אֶת-רַגְלִים רַצְתָּה וַיַּלְאוּךָ, וְאֵיךְ תְּתַחֲרֶה אֶת-הַסּוּסִים; וּבְאֶרֶץ שָׁלוֹם אַתָּה בוֹטֵחַ, וְאֵיךְ תַּעֲשֶׂה בִּגְאוֹן הַיַּרְדֵּן. ו כִּי גַם-אַחֶיךָ וּבֵית-אָבִיךָ, גַּם-הֵמָּה בָּגְדוּ בָךְ--גַּם-הֵמָּה קָרְאוּ אַחֲרֶיךָ, מָלֵא; אַל-תַּאֲמֵן בָּם, כִּי-יְדַבְּרוּ אֵלֶיךָ טוֹבוֹת. ז עָזַבְתִּי, אֶת-בֵּיתִי--נָטַשְׁתִּי, אֶת-נַחֲלָתִי; נָתַתִּי אֶת-יְדִדוּת נַפְשִׁי, בְּכַף אֹיְבֶיהָ. ח הָיְתָה-לִּי נַחֲלָתִי, כְּאַרְיֵה בַיָּעַר; נָתְנָה עָלַי בְּקוֹלָהּ, עַל-כֵּן שְׂנֵאתִיהָ.

سفر إرميا، الأصحاح الثاني عشر (اللّهجة الفلسطينيّة الجليليّة القرويّة):

[4] لوينتا رح تجوح الأرض، وخافور المارس بيذبل من عمايل القاعدين فيها؟ انْهَفت البهايم والطير لأنهن قالوا "مش رح يشوف آخرتنا". [5] إنْ الماشيين رِمْحَوا وبيهرقلوك، كيف بدّك تسابق الِحصونِة؟ وبأرض سلام إنتِ عمّالك بتدعثر، شو رح تعمل بجبروت الأردن؟ [6] لأنُّه كمان خيّاتك وبيت بيّاتك، كمان هنّي عقروا فيك، كمان هنّي ندهوا وراك بصوت عالي. تأمّنلهنّش إن بيحكولك حكيات مناح. [7]دَشّرِت بيتي، تخلّيت عن ورثتي، أنطيت وليفتي بإيد عدوّينها. [8]صارت ورثتي لإلي أسد بغابِة، صوح عليّ بْصوتُه. من هيك كرهتُه.

من الجليّ إذًا، أنّ هذه التّركيبَ التّناخيّ، كما التّركيبَ الشّاميّ، قد وُضِع لدرءِ الالتباسِ حول تسلسلِ الأحداثِ الّتي طرأت في تعاقبٍ كرنولوجيٍّ، ما حمل على توظيفِهِ في السّردِ كما مرّ الذّكرُ أعلاه. ولذا هُوَ يختلفُ عن الماضي البسيط المُبهمُ والّذي لا يوفّرُ للفعلِ أيّ علاقةٍ تربطُهُ مع الأفعالِ الماضيةِ الأخرى، بل يؤكّدُ على انتهائها وانتهاءِ أُثرها فحسب.

***

المُضارعُ المُستمرُّ

يدُلُّ المضارعُ المُستمرُّ على كُلِّ حدثٍ يحدُثُ في زمنِ الحديثِ. إنّ غالبَ اللّغاتِ طوّرت معنى "الاستمراريّةِ" كصورةٍ فعليّةٍ لا كزمنٍ مُستقلٍّ، ولذا إنّ معنى الاستمراريّةِ يتواجَدُ في لُغاتٍ كثيرةٍ كزمنٍ مُركّبٍ عبر الأفعالِ المُساعدةِ، بيد أنّ ثلّةً من تلك اللّغاتِ فوّضت هذا الزّمنِ، كالإنجليزيّةِ وقسمٍ واسعٍ من لهجاتِ أهلِ الشّامِ، خاصّةً الشّماليّة منها. مثلًا تتميّزُ الفرنسيّةُ في توظيفِها التّركيبَ "en train de" والّذي معناه "في عمليّةِ -" قبل مصدرِ الفعلِ:

Je suis **en train de** manger le petit-déjeuner.

<u>اللُّبنانيّةُ الجبليّة:</u> عن بِتْرَوَّق.

هذا التركيبُ لم يتمّ تفويضه وهو قليلُ الاستعمالِ مُقارنةً بالمُضارعِ البسيطِ. أمّا في اللّغةِ الإنجليزيّةِ، فإنّ الزّمنَ المُضارعَ المُستمرَّ قد تمّ تفويضه، وإنّ استعمالَهُ يقصرُ على غيرِ الأفعالِ الحاليّةِ، ولا يُستعملُ في الأفعالِ الحاليّةِ إلّا للتّوكيدِ أو للدّلالةِ على المُشاركةِ الحُرّةِ للفاعل Agent.

I’**m eating** my breakfast.

يتميّزُ هذا الزّمن في الشّاميّةِ العربيّةِ باختلافِ بنائِهِ وِفقًا لِمُختلفِ لهجاتِ الشّوامِ، فاللّهجةُ الفلسطينيّةُ في المثلّث ومناطق الضّفّة الغربيّةِ وبعض من قرى الجليلِ، تتميّزُ في تقعيدِها لاسمِ الفاعلِ المُساعدِ "قاعد" أو "عمّال"، الّذي لم يتمّ تفويضه. هذه السّمةُ تُميّزُ لهجة القرى تمامًا كفعلِ الكينونةِ "بقى". أمّا القسمُ الواسعُ من باقي اللّهجاتِ الشّاميّةِ، بِما فيها اللّهجات الشّاميّة الشّماليّةُ، فقد تبنّت صيغة المُبالغةِ المُساعِدة من جذرِ العمل، أي "عمّال"، والّتي طرأ عليها تغيّرًا فونولوجيًّا أدّى إلى إسقاط آخرِ ساكِنَيها لتُصبح بذلك "عمّ". الكلمةُ الأخيرةُ، تظهرُ في أشكالٍ أخرى في اللّهجاتِ اللّبنانيّةِ الضّيعاويّةِ، كصورةِ "عن" في جبلِ لُبنانَ وبل "من". وقد يعودُ هذا التّغييرُ الفونولوجيُّ إلى اعتبارِهم أنّ الباءَ مُدغمةٌ مع باءِ المُضارعة (الّتي تلتحقُ بالفعلِ المُضارعِ بعد صيغةِ المبالغةِ)، مُشبهين ذلك بإدغامِهم في "جَنب" أو "ذنب"، بكلماتٍ أخرى، إنّ إدغامَ الباءِ مع الميم والنّونِ يجعلُ الأصلَ مُبهمًا. فصيغةُ المُبالغة "عمّ" مُفوّضةٌ Obligatorified وتدلُّ بدورِها على صورةِ الفعلِ، أي الاستمراريّةُ، وبذلك تفقدُ الباء أي معنى. بالمقابل، إنّ الفعلَ الّذي يلحقُ اسم الفاعلِ "قاعد" في لهجاتِ القُرى يكونُ مبدوءًا بباءِ المُضارعةِ بالضّرورةِ، على سبيل المثال: "قاعدة بتُقرُص بالدْمايِة".

بالإضافةِ إلى ذلك، إنّ صيغةَ المبالغةِ تلك تتميّزُ بأنّها ذات انتقاليّةٍ نموذجيّةٍ (Paradigmatic variability) وانتقاليّةٍ نحويّةٍ (Syntactic variability). فكما مرّ الذّكرُ، إنّها على خلافِ اللّغةِ الإنجليزيّةِ غير مُلزِمة، وبوسعِ الجُملةِ أن تُفيدَ معنى الاستمراريّةِ بغيابِها أيضًا. وأمّا بالنّسبة إلى الانتقاليّةِ النّحويّةِ، فاسمُ الفاعلِ المُساعدُ قد يسبُقُ الفعل وقد يأتي بعده بلا مقتضياتٍ معيّنةٍ ومحصورةٍ، فيجوزُ القولُ أيضًا: "بتُقرُص قاعدة بالدْماية". عدا عن ذلك، فمن الجليّ أنّها قد حافظت على وزنِها الفونولوجيّ وعلى تصريفِها، على خِلافِ ما طرأ على صيغةِ المُبالغةِ "عمّال" في لهجاتِ الشّوامِ المدنيّةِ والشّماليّةِ ولهجات الجليلِ الفلسطينيّ.

أسماءُ الفاعلين المُساعدةُ

قاعد:

تمتازُ اللَّهجاتُ العربيّةُ الحديثةُ في أنّها، عدا عن تقعيدِها الأفعالِ، قعّدت أسماءَ الفاعلين أيضًا. وفي هذا البابِ الفرعيّ سنُخصّصُ الحديثَ عن اثنين منهما في الشّاميّةِ العربيّةِ، أي: قاعِد وعمّال (< عمّ).

يُوظّفُ اسمُ الفاعلِ "قاعد" قبل الفعلِ المُضارعِ المرفوعِ بلا تفويضٍ في الشّاميّةِ الجنوبيّةِ، ويُشترطُ في ذلك أن يكونَ الفعل المُضارع مرفوعًا (مقترنًا بالباءِ). الفعل "قَعَدَ" ونقيضه "قَامَ" أفعالٌ مُساعدةٌ يدُلّان على الانطلاقِ، وقد تمّ تقعيدهما في العديد من اللُّغاتِ. تقومُ بعض اللّهجاتِ العربيّةِ كالحجازيّة والعراقيّة وغيرها، بتقعيدِ نفس اسم الفاعلِ "قاعد" لنفسِ الهدفِ، وبل أنّ في اللّهجةِ العراقيّةِ، بين المُسلمين تحديدًا، اضمحلّت إلى دالٍ مفتوحةٍ (الحرف الأخير من اسمِ الفاعلِ) تقترنُ بالفعلِ، تمامًا كما حدث مع شبهِ الفعلِ "بدّي" في بعض اللّهجاتِ الشّاميّةِ، مثل: "شِنُو دَتسوّي؟" أي "ماذا تفعل؟". بينما اللّهجة البغداديّةُ بين اليهودِ والمسيحيّين فتوظّفُ بدلًا عن الدّال، القافَ أو قَاد (بلا عين الفعل)[54] قبل الفعل المُضارع.

إنّ غالبَ اللُّغاتِ في المُقابل توظّفُ للاستمراريّةِ الفعلَ النّقيضَ، أي "قام". مثلًا تذهبُ الإيطاليّةُ إلى توظيفِ الفعلِ Stare (أن يقومَ)، لكن في صورتِهِ الفعليّةِ، ويسبق اسم المفعول من فعلِ الأساسِ.

في الآراميّةِ البابليّةِ اليهوديّةِ، اللّغةِ الّتي تحدّث بها اليهودُ بعد الجِلاءِ، واللّغة الّتي كُتِب بها نصّ التّلمود البابليّ התלמוד הבבלי أو الجَمرا גמרא لتفسيرِ التّوراةِ الشفهيّةِ، أي المشناه – تظهرُ البادئة קא، والّتي تتأصّلُ في فعلِ القيام أي اسم الفاعل "קאים"، قبل اسمِ الفاعلِ الّذي يعملُ عملَ فعلِهِ، ولا تزالُ بعض العبارات اللّيتورجيّةِ اليهوديّةِ شائعةً في القراءاتِ المُقدّسةِ والّتي توظّفُ هذه البادئة، ومثل ذلك: "קא משמע לן"، وهي عبارة تلموديّةٌ تعني "يُعلّمُنا"، قد تتردّد عن حاخام أو عن المشناه (أي التّوراة الشّفهيّة) نفسها. أحيانًا، قد تقترنُ קא البادئة مع اسمِ الفاعلِ وتُختصر إلى قافٍ، فتُصبح קא משמע: קמשמע. إنّ دلالتَها، على خلافِ "قاعد" في اللّهجاتِ العربيّةِ، غيرُ ثابتةٍ، بيد أنّ دلالتَها هي حاضرة بالتّأكيد، ولكن ثمّة من ذهب أنّها تُستخدم للتّوكيد فقط، وبينما ذهب آخرون إلى أنّها تدلُّ على الاستمراريّةِ أو عادةٍ[55]. هذه الظّاهرةُ النّحويّةُ تظهرُ أيضًا في المندائيّةِ واللّهجات الآراميّةِ الحديثةِ[56].

عمّال (< عمّ):

أيضًا هذا المُشتقُّ المُساعِدُ لا يقتصرُ على الشّاميّةِ العربيّةِ، لكن ما جرى عليه من تفويضٍ وتغيّرٍ فونولوجيّ تتميّزُ به الشّاميّة الشّماليّة والجليليّة ولهجاتها المدنيّة. يختلفُ هذا المُشتقّ المساعد عن أعلاه اوّلًا في كونِهِ صيغة مبالغة وليس اسمًا فاعلًا، وهو صيغة مبالغة من فعلِ العملِ، بيد أنّهُ يجري مجرى اسم الفاعلِ في عملِهِ عملَ فعلِهِ. صيغة المُبالغة "عمّال"، والّتي توجدُ في اللّهجةِ المصريّةِ أيضًا للاستمراريّةِ، تُشابهُ "شغّال"، وهي من جذرٍ مماثلِ المعنى. إنّ "شغّال"، كباقي صيغ المبالغةِ، لا تدلُّ إلّا على حالٍ، وهي ترتبطُ بجميع الأفعالِ الّتي تدلُّ على حدثٍ معيّنٍ (لا أفعال ناقصة أو أفعال أحوالٍ) لتدلُّ على عادةٍ (لاحقًا، غلبت دلالتها للسّيّء والمشجوب من العادات)، مثل: "شغّال

[54] Rubin, Aaron. 137.
[55] Rubin, Aaron. 130.
[56] نفس المصدر.

يوكل". في المقابل، صيغة "عمّال" هي أيضًا صيغة تدلُّ على الحال، وقد فقدت معناها بعد التّقعيدِ، غير أنّها توظّفُ للدّلالة على الاستمراريّةِ.

خلافًا للهجةِ المصريّةِ، قُلّص الوزن الفونولوجيّ ل"عمّال" إلى "عمّ"، في الشّاميّةِ الشماليّةِ والجليليّةِ، وهي أيضًا ممّا لحق بالتقعيد، فضلًا عن فقدِها وزنها السيمانتيكيّ. أيضًا، فقدت جرّاء ذلك تصريفها، وأصبحت "عمّال" (في المناطق القرويّة الّتي أبقت على استعمالِها) تجوزُ أن تسبق أفعالًا من ضمائر مختلفة بلا اعتبارٍ للتّصريفِ، ولا سيّما "عمّ". هذا التّقويضُ ل"عم" وفقدانها فئويّتها كصيغةِ مُبالغةٍ، أي كمشتقٍّ، جعل من الفعلِ المُضارعِ أكثر حريّةً فيما يخصُّ نوعه، إذ الباء الّتي تدلُّ على الرّفع لم تعد ذات أهميّةٍ، وخاصّةً أنّ "عم" تدلُّ على الاستمراريّةِ في المقابل، أي على فعلِ أساسٍ. بالمقابل، اللّهجة الشّاميّة الجنوبيّة الّتي توظّفُ الفعلَ "قاعد"، فإنّ الفعل المضارع بقي مرفوعًا، وخاصّةً أنّ وجودَها انتقائيٌّ ويبقى من بابِ التّوكيد والتقويةِ للحالِ، فالفعلُ يحتاجُ ما يُثبتُ رفعه غير اسمِ فاعلٍ انتقائيّ ذي انتقاليّةٍ نحويّةٍ عاليةٍ. عدا عن ذلك، إنّ "قاعد" لا تكونُ دومًا بمثابةِ "عم"، ف"قاعد" تدخُلُ على الفعلِ المُضارعِ كتوصيفٍ أكثر منها كنقلٍ للدّلالةِ الزمنيّةِ، إذ الفعل المضارع المرفوع يدلُّ على الحالِ الاستمراريّةِ وهي تؤكّدُ عليها، ولا يجوزُ مثلًا القول "قاعد بفهمك" كما في "عم بفهمك"، إذ اسمُ الفاعلِ "قاعد" لا يتناولُ علاقة الفعلِ مع غيرهِ من الأفعالِ والأحداثِ الآنيّةِ، كما في "عم"، ما يُثبت أنّه للتّوصيفِ والتّوكيدِ.

***

بشكلٍ عامٍّ، إنّ الاستمراريّةَ في الشّاميّةِ العربيّةِ تتميّزُ فضلًا عمّا يسبقها من مُساعداتٍ، بحرفِ باءٍ يقترنُ بالمفعولِ بِهِ المُباشرِ. هذه الباءُ تكثُرُ خاصّةً في اللّهجاتِ الّتي تبنّت اسمَ الفاعلِ "قاعد"، أي الّتي لم تُفوّض للاستمراريّةِ صورةً، وهذه الباء هي أيضًا غيرُ مفوّضةٍ ويميلُ استخدامها للتقوية والتّوكيد أيضًا، وهي تُعبّرُ عن الاستمراريّةِ كان في المُضارعِ أو الماضي، وقد خصّصنا لهذه الباء ولتأصيلها البابَ الفرعيَّ الآتي:

الباء النّاصبة DOM

تلك الباء على نقيضِ باءِ المُضارعةِ لا تتّصلُ بالفعل، بل بالاسمِ فلا تقعُ إلّا على المفاعيل المُباشرةِ، وتُكسبُ الجُملة الفعليّة جهةً فعليّةً مستمرّة continuous أو شروعيّة inchoative.

يعدُّ المفعولُ في علمِ اللّغة معمولًا للمُسندِ إليهِ (الفعل في الجُملةِ الفعليّةِ) argument. معمولُ الفعلِ هُو كلّ كلمة تُوفي معنى المسند إليه، والّذي يكونُ في الجملة الفعليّةِ فعلًا. ومن موفيات معنى المسندِ إليه في الجملة الفعليّة، المفعول بِهِ والفاعل. من اللّازبِ الذّكرُ أنّ تلك الموفيات للمعنى لا تكونُ في الجُملةِ إلّا عمدة، ولا يصحُّ معنى المسندِ إليه في الجملةِ إلّا بها. فما أضيف إلى المسند إليه غير ذلك كان من التّوابع كالنّعوتِ والتّوكيدات وأسماء العطفِ (ما يُدعى في علم اللّسانياتِ الحديثِ adjunct).

العربيّة: يحبُّ المُزارعُ الحقلَ.

اللّاتينيّة: Agricula agrum amat.

إنّ الفاعلَ والمفعولَ في كلا الجملتين لا يكتملُ بهما المعنى إلّا إن كان السّياق السّابق يدلُّ على أحدٍ منهما، ولذلك يُعدّان معمولين للفعلِ arguments. كلا اللّغتين اللّاتينيّة والعربيّةِ تتميّزان في نظامٍ إعرابيٍّ مركّبٍ وخاصّةً تلك الأولى. هذا النّظامُ كما هو معلومٌ يسمحُ لكلِّ كلمةٍ في الجملةِ إظهار وظيفتها النّحويّة عبر آخرِها، فالعربيّةُ تنصبُ

بالفتحةِ كلّ مفعولٍ بِهِ مباشرٍ مفردٍ سليمِ الآخر، أمّا اللّاتينيّةُ فيقترنُ جذر الاسمِ Radical من الصّرفِ الإعرابيّ الثّاني Declension في النّهايةِ um، وكذلك تتصرفُ سائر الكلماتِ بناءً على وظيفتِها النّحويّةِ. تلك النّهاياتُ المورفولوجيّةُ تُجيزُ التّقديمُ والتّأخير بشكلٍ شبهِ مطلقٍ في اللّغةِ اللّاتينيّةِ، والحالُ عينُها في العربيّةِ، إذ من الجائزِ تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ، وذلك دليلٌ على أنّ تلك النهاياتِ تعملُ على إظهارِ الوظيفة النّحويّة، وبذلك التّركيب النّحويّ قد يتمّ إهماله. إنّ تلك النّهايات المورفولوجيّةَ قد عدّها بعض اللّغويّين جُزءًا ممّا يدعى الواسمات المُغايرة Differential argument markers. الواسمات المُباينةُ هي كلُّ ما يُظهرُ الوظيفةَ النّحويّةَ لتلك الّتي للArgument التّابع لمسندٍ إليهِ ما، فتعتمدُ تلك الواسمات على عواملَ أخرى غير الوظيفة النّحويّةَ للArgument، ولا تجري بالضّرورة تغييرًا على صورةِ الاسمِ (أو آخره). هذا التّعريفُ يخرُجُ عن حدِّ النّهاياتِ التّصريفيّةِ للاسمِ، والّتي ثمّة من عدّها غير واسماتٍ مغايرةٍ لكونِها تتطوّرت وتخدمُ وظائفَ مختلفةً عنها. سيتمُّ بادئًا الاستعانة بأمثلةٍ من لغاتٍ مختلفةٍ لتفصيلِ وشرحِ تعريفِ "الواسم المغاير"، وثمّ مقارنتها لغويًّا مع تلك الّتي في الشّاميّة والّتي سيمرّ ذكرها (أي الباء).

"را" الواسمُ النّاصبُ المغايرُ في الفارسيّةِ:

الفارسيّة، لغة هندو-أوروبيّة، تمتازُ بغيابِ الإعرابِ (باستثناءِ ما يجري من كسرِ الإضافة والمنعوتِ) وبنظامٍ تصريفيٍّ Inflectional بسيطٍ وبقلّةِ الشّذوذِ. تُعدُّ اللّغةُ الفارسيّةُ لغة SOV (فاعل – مفعول – فعل) والّتي تحتوي على واسمًا وحيدًا، وهو واسم مفعوليّ – أي "را". هذا الواسمُ يتلو المفعولَ المُباشرَ للأفعالِ المتعدّيةِ، نحو:

الفارسيّة: ديروز آن دُختر را در مدرسه ديدم.
العربيّة: رأيتُ في الأمسِ تلك الفتاةَ في المدرسةِ.

دُختر (الفتاة) هي مفعول بِهِ مباشر معرّفٌ لفعلٍ ملازمٍ (ديدن) والّذي تلته "را" لكونِهِ معرَّفًا. إنّ التّعريفَ هو عاملٌ أساسيٌّ لوسمِ حرف را للمفعولِ. من الممكنِ وصف هذا الواسم بأنّهُ ينبعُ مباشرةً من موفي المُسند Argument، أي المفعول ومن خصائصِهِ، ولذا فهو يدعى إذًا Argument-triggered DAM (أي واسمًا مُباينًا مُحفّزٌ من المعمولِ). عمومًا، إنّ المفعول به المباشر عليه أن يكونَ معيّنًا Specified، أي ليس بالضّرورةِ معرّفًا، ليوسَمَ ب"را". والتّعريف Definiteness ليس التّعيين Specifiness، فالاسمُ المعيّنُ قد يكونُ غير معرّفٍ، كقولِك: أبحثُ عن أمرٍ معيّنٍ، والأمر غير معرّفةٍ بيد أنّها معيّنةٌ.

التّعريفُ يشملُ أيضًا الأسماء المُعرّفةُ من أسماء أشخاصٍ وبلدان، كما أنّ "را" تتلو المضافات بضمائرِ الاتّصالِ، والضّمائر الّتي في محلّ نصبٍ، نحو:

الفارسيّة: پسرانِ كوچک على را اصابت ميكُنند.
العربيّة: يضربُ الفتيان الصّغارُ عليًّا.

الفارسيّة: سگش ميزمان را شكست.
العربيّة: كَسَرَ كلبُهُ طاوِلتَنا.

الفارسيّة: او را میبینم.

العربيّة: إنّي أراهُ.

بالإضافةِ إلى ذلك إنّ "را" قد لا تظهرُ في الفارسيّةِ العامّيّةِ ولو كان المفعول به مباشرًا لفعلٍ متعدٍّ. إنّ الضّمائرَ المنفصلَةَ الستّة (من، ما، او، شُما، تو، آنها) في الفارسيّةِ في حالةِ الرّفع تكونُ ذاتها في حالةِ النّصبِ Accusative، غير أنّ الواسمَ را يوسم وظيفتها النّحويّةَ كمفعولٍ بِهِ. تجدرُ الإشارةُ أيضًا إلى أنّ المفاعيل غير المباشرةِ والّتي ترتبطُ بحروفِ الجرّ لا تتخّذُ لها واسمًا، وإنّ حرف "را" يُعدُّ من حروفِ الجرّ Preposition.

إنّ الواسم را يظهرُ في شواهدَ لغويّةٍ سابقةٍ بمعنى وباستعمال معجميٍّ قد اختفى من بعد تقعيدِهِ كواسمٍ مفعوليٍّ. الجدير بالمُلاحظةِ هو أنّ ثمّة بعض الحروفِ الفارسيّة الّتي بقي فيها شيئا من المعنى المعجميّ ل"را"، ونحو ذلك چرا. تُعدُّ "چرا" في الفارسيّةِ أداةَ استفهامٍ والّتي تعني لِماذا، وكغالبِ اللّغاتِ إنّ تلك الأداة قد تطوّرت عقب اتّصال حرفين (أي حرف جرّ وأداة استفهام)، كما حدث في الفرنسيّةِ (Pourquoi = pour + quoi). چرا أيضًا نتيجة التحامِ أداة استفهامٍ "چه" وحرفٍ قد اختفى معنويًّا من المعاجمِ الفارسيّةِ – أي را، فهي:

چه (ماذا) + را (من أجلِ) = چرا (من أجلِ ماذا)

أيضًا، ثمّة صيغةٌ مشهورةٌ لا تزالُ حيّةٌ في لغةِ الأوردو، اللّغة الهندو-الأوروبيّة والهندو-الآريّة المُتحدّثةُ في باكِستان والّتي اكتسبت مفرداتٌ كثيرةٌ من الفارسيّةِ والعربيّةِ على حدّ سواء، وهي "خُدا را" (خُدا = الله، را = من أجل)، أي "من أجلِ اللهِ"، والّتي كانت مستخدمةً في الفارسيّةِ الكلاسيكيّةِ. إنّ التّرجيحَ هو أنّ الواسم "را" قد تتطوّر عن أداةِ الرّبطِ تلك، والّتي تعودُ جذورُها إيتيمولوجيًّا إلى الفارسيّةِ الوُسطى في "راى" (= سبب). إنّ الفارسيّةَ تستخدمُ بدلًا عنها "بَراى" (بِه (إلى) + راى (سبب) = براى)، وهذا يخالُ التّطوَر المعنويّ الّذي طرأ على "مِشان" في المحكيّةِ الشّاميّةِ، فهي كما أنّها تعني "من أجل" كذلك تدلّ على السبّب[57]. وأداةُ الرّبطِ "براى" تستخدمُ في القابليّةِ Dative case أيضًا بدلًا عن "بِه" (= إلى). وبذلك قد تمّ تقعيدُ "را" لتُصبحَ واسمًا فقد معناه كاملًا في وظيفتِهِ النّحويّةِ.

لامُ التّقويّةُ في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ:

يؤكّدُ النّحاةُ، كابنِ هشام[58]، أنّ لامَ التّقويّة هي اللّام الّتي تقوّي عاملًا (أي الفعل أو الّذي يعملُ عملَ الفعلِ) قد ضعُف. إنّ الفعلَ يضعُفُ عند تأخّرِهِ عن مفعولِهِ ولِذا يقترنُ المفعولُ بلامٍ، أي لامِ التّقويّةِ، لتقويةِ عملِ الفعلِ المؤخّرِ، نحو: "هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ" (سورة الأعراف: 154). فالأصلُ هو "يرهبونَ ربَّهم"، لكنْ لتأخّرِ الفعلِ احتاجَ المفعولُ لامًا لتقويةِ عملِهِ. أيضًا، الأسماءُ الّتي تعملُ عملَ الفعلِ، كصيغِ المُبالغةِ واسمِ الفاعلِ، هي ضعيفة

[57] غالب الظّنِ أنّ "مِشان" و"عشان" اتّخذتا شكليهما من العربيّةِ الكلاسيكيّةِ في "شأن" (< شان). وإنّ مشان هي المُقابلُ إلى "من شان"، وعشان هي المُقابلُ إلى "على شان"، وإنّ حرفَ العين في اللّهجاتِ الشّاميّةِ ما ونى مستخدمًا كحرف جرٍّ للدّلالةِ على الاستعلاءِ أو المقصدِ. لكن الميم في مشان تعرضُ تطوّرًا غريبًا غير معهودٍ في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ ولا في لهجاتِ الشّوامِ، إلّا أنّه معهودٌ في العبريّةِ حيث מן (مِن) تقلبُ إلى الميم وتتصلُ في الاسمِ المجرورِ، وأيضًا في اللّهجةِ المصريّةِ الّتي تميلِ إلى إسقاطِ النّونِ في حرفِ الجرّ "مِن" قبل أداةِ التّعريفِ.

[58] الأنصاريّ، ابن هشام. ج1، 217.

العمل، ولذا كانت اللّامُ المقترنةُ بمفعولِ الفعلِ مقويّةً للعاملِ، نحو: "زيدٌ ضاربٌ لأخيهِ"، والأصلُ "زيدٌ ضاربٌ أخاهُ".

إنّ الزّعمَ بأنّ اسمَ الفاعلِ والفعل المؤخّر عواملُ أضعفُ من الفعلِ المُقدّمِ صحيحٌ، نظرًا إلى أنّ الاسمَ غير الفعلِ وأّن الفعل عمومًا يسبقُ مفعولَه (أي العاملُ يسبقُ معموله)، غير أنّ اللّامَ لا تُقوّي من عملِ العاملِ، بل تُضعفُهُ (بالاعتمادِ على نظريّةِ النّحاةِ). فاللّامُ الّتي اقترنت بالمفعولِ تخفضُهُ فتكونُ بذاتِها هي العامِلَة، نحو ما جاء في سورةِ الأعرافِ "لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ"، فاللّامُ حرف جرّ وربّهم اسمٌ مجرورٌ لا مفعولٌ، وذهب النّحاةُ إلى أنّهُ منصوبٌ محلًّا ومجرورٌ لفظًا. بيد أنّه لو سقطت اللّام وبقي المفعولُ "ربّهم" منصوبٌ محلًّا ولفظًا لكان ذلك أقوى من أن يُخَفَضَ المفعولُ لفظًا، وقس على ذلك ما يجيءُ من اقترانِ اللّامِ بمفعولِ الاسمِ العاملِ عملَ الفعلِ.

بناءً على ذلك، ما يتمُّ تقويتُهُ عبر اللّامِ ليس عملَ الفعلِ، بل الوظيفة النّحويّة للمفعولِ بِهِ المُباشرِ. وإنّ السّببَ وراءَ ذلك هو ما ذهب إليه النُّحاةُ من حيثُ إنّ الفعل المؤخّر واسم الفاعلِ أضعف من الفعلِ، لكن لا من جهةِ العملِ (ما لا يُشكّلُ أهميّةً بالنّسبةِ لعلمِ اللّسانيّات الحديثِ) بل من جهةِ الموضعِ النّحويّ (بالنّسبةِ إلى الفعلِ المؤخّرِ) ومن جهةِ نوعِ الكلمةِ (فاسمُ الفاعلِ اسمٌ لا فعل).

هذا الواسمُ، على خِلافِ الحالِ في الفارسيّةِ، مُحفّزٌ من المُسندِ إليهِ، لا من معمول الفعلِ، أي ما يُدعى Predicate-triggered DOM، لأنّ وجودَه يتعلّقُ حتمًا في المسندِ إليهِ وطبيعتِهِ.

اللّامُ الواسمةُ في الآراميّةِ واللّهجاتِ الشّاميّة:

إنّ اللّغةَ الآراميّةَ لُغةٌ متفرّعةٌ إلى لهجاتٍ عدّةٍ، نظرًا إلى حقيقةِ أنّها كانت مُنتشرةً في الشّرقِ الأوسطِ وإيران لوقتٍ طويلٍ Lingua franca. فليس من الغروّ احتواءِ تلك اللّغةِ على واسمين اثنين، يختلفان باختلافِ المنطقةِ واللّهجةِ والحقبةِ، وهُما ܐܝܬ (إيت) والّتي تظهرُ في النّصوصِ الآراميّةِ الأكثرِ قدمًا والنّصوصُ الأدبيّةُ القمرانيّة والنّبطيّة والسّامريّةِ وغيرها من لهجاتِ الآراميّةِ الغربيّة، وحرفُ اللّام ܠ والّذي لا يظهرُ في الآراميّةِ القديمةِ ويظهرُ في الأدبياتِ التّناخيّة المكتوبة بالآراميّةِ (كسفري دانيال وعزرا) ويظهرُ باستعمالٍ تامٍّ في اللّهجاتِ الآراميّة الشّرقيّةِ (كالمندائيّة) [59]. إنّ اللّام الواسمةَ هي الّتي تُعني هذا البحثُ، وخاصّةً لكونِها لا تزالُ باقيةً في اللّهجاتِ الشّاميّةِ. تظهرُ تلك اللّام مرّتين في سفر عزرا، مثل (عز 5:2):

الآراميّة الكتابيّة :Biblical "ועמהון נביאיה די-אלהא מסעדין להון."
العربيّةُ الفُصحى: "وَمَعَهُمَا أَنْبِيَاءُ اللهِ يُسَاعِدُونَهُمَا (مُساعدين لهُم)".

هذا التّركيبُ النّحويُّ لا يزالُ حيًّا في اللّهجاتِ الشّاميّةِ (ولهجةِ المسيحيّين في العراق) والّتي بالإضافة إلى اتّخاذِها للّام كواسمٍ مفعوليٍّ، يتّخذُ الفعل بها ضميرًا متّصلًا يعودُ على المفعولِ بِهِ. نحو (لوقا 27:10):

السّريانيّة:" ܘܐܡܪ ܠܗ ܚܒܺܝܒ ܡܶܢ ܐܲܢܬ ܢܲܦܫܟ ܘܒܟܠ ܢܲܦܫܟ."

[59] Rubin, Aron. 103.

العربيّة الفصيحة: "وَقالَ لَهُ: تُحبُّ الرّبَّ إلهَكَ مِن كُلِّ قلبِكَ".
اللّهجات شّاميّة: "وْقَلُّه: بتحبُّه للرّب إلهك مِن قلبَك كُلُّه".

من الواضحِ أنّ تلك اللّامَ الواسمةَ في الشّاميّةِ تختلفُ عن تلك الّتي في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ. فالتّركيبُ النّحويُّ الّذي تمّت الإشارةُ إليه أعلاهُ في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ لا يظهرُ في لهجاتِ شبهِ الجزيرةِ العربيّةِ الّتي تتطوّرت حصرًا من العربيّةِ، ثُمّ إنّ تلك اللّام لا تتعلّقُ بالمسندِ إليهِ أبدًا، بل تتعلّقُ مُباشرةً في تعيينِ Specificness المفعولِ، إذ لا تتّصلُ تلك اللّام إلّا بالمفعولِ المعيّنِ.

بالإضافةِ إلى ذلك، تختلفُ تلك اللّام عن نظيرتيها في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ والآراميّةِ في كونِها ترتبطُ في كلا المفعول بهِ المباشر وغير المباشرِ، نحو: "عطيتُه للولد هالهدية". وقد تقترنُ اللّام في الاسمِ المجرورِ للأفعالِ اللّازمة المركّبةِ من فعلٍ وحرف جرٍّ Phrasal verbs، أي للمفعول غير المباشر، في جملةٍ بها فعل يتعلّقُ به جارّ ومجرور يتّصلُ بالمجرور اللّام الواسمة وبالجارّ ضمير متّصل يعودُ عليه، نحو (دانيال 24:2):

الآراميّةُ الكِتابيّةُ: "להובדה לחכימי בבל".
الشّاميّة الجليليّة: "ليخلّص عليهن لحُكَما بابل".

هذا التّركيبُ النّحويُّ المتواجدُ في الشّاميّةِ يتماثلُ والتّركيبَ النّحويُّ للإضافةِ والّذي ورثته أيضًا من الآراميّةِ. الإضافة المُضاعفةُ סמיכות כפולה والّتي تتواجدُ أيضًا في العبريّةُ، تعتمدُ على فصلِ المُضافِ والمُضافِ إليهِ بواسطة اللّام الواسمة (أو של في العبريّةِ) واقترانُ ضميرٍ متّصلٍ في المُضافِ يعودُ على المُضافِ إليهِ، نحو:

السّريانيّةُ: ܒܪ ܐܠܗܐ.
العبريّةُ: בנו של אלוהים.
الشّاميّةُ: ابنُه لالله.

يُعزي د. آرون روبين هذا التّطور النّحويُّ الّذي حدث في الآراميّةِ إلى فُقدانِها للحالاتِ التّصريفيّةِ، فلم تعد الآراميّة، كباقي اللّهجاتِ العربيّةِ، توسمُ مفعولها عبر نهايةٍ مورفولوجيّةٍ. لكن، كما مرّ الذّكرُ آنفًا، إنّ اللّغاتِ التّصريفيّةَ Inflectional تتميّزُ بالتّقديمِ والتّأخيرِ المُطلقِ لِمركّباتِ الجملةِ، لأنّ النّهايات المورفولوجيّة توسمُ الوظيفة النّحويّةَ، وبذلك لا يلتبسُ المعنى عقب تغيير مواقعِ الكلمِ. ولذا تتميّزُ تلك اللّغات بمبنى نحويٍّ اعتباطيّ وحُرّ. وبما أنّ الآراميّةَ كانَتْ قَد فقَدَت نِظامَها الإعرابيَّ، كانَ من اللّازِبِ أن تحتويَ على أوسمةٍ من أجلِ أن تحفَظَ مبناها النّحويّ الحُرّ دون أن تلتبسَ الوظائف النّحويّةُ، وهذا كان عبر وسم المفعول به باللّامِ. كذلك الأمرُ بالنّسبةِ للهجةِ الشّاميّةِ الّتي لم تعرف نظامًا تصريفيًّا، بيد أنّها تمتازُ بتراكيبٍ نحويّةٍ حرّةٍ، نحو: "شاف فادي الزّلمِة". وقد تعني تلك الجُملةُ الاثنين: "رأى الرّجُلُ فادي"، أو "رأى فادي الرّجُلَ". ولذا، كانت اللّام بمثابةِ الواسمة للوظيفةِ النّحويّةِ المفعوليّةِ بدلًا من النّهايةِ المورفولوجيّةِ.[60]

كما أنّ تقعيد اللّام من كونِها حرف جرّ Dative (أي يقترنُ بالمفعولِ بِهِ غير المُباشرِ) إلى لامٍ ناصبةٍ Accusative، يرجعُ إلى حقيقةِ أنّ المفعولَ بِهِ المُباشر الحيّ Animate (أي الّذي يدُلُّ على شخصٍ)، يقترنُ

[60] Rubin, Aron. 112.

باللّامِ كي يصبحَ غير مباشرٍ، وهذا كعلامةٍ على الاحترامِ، كما أنّ ألفاظ التّبجيل كجلالة وجنابة وحضرة وفخامة كلّها تستخدمُ لتجنّبِ الإحالةِ المُباشرةِ للشّخصِ – وإنّ الشّواهدَ الأولى خاصّةً كالّتي من سفري عزرا ودانيال تدُلُّ على أنّ تلك اللّامَ كانت قد بدأت للمفاعيل المباشرة الدّالة على غير الجمادات.[61]

إنّ الباءَ النّاصبةَ في الشّاميّةِ هي الّتي يقترِنُ بها المفعولِ بِهِ المُباشر، كان مُعرّفًا أو معيّنًا أو نكرةً. هذا الاقترانُ مشروطٌ بعواملَ لا تتعلّقُ إلّا بالمسندِ إليهِ، وبذلك كانت تلك الباء كلامِ التّقويةِ Predicate-triggered DOM. إنّ وُجهةَ الفعلِ المستمرّة Continuous Aspect أو الاشتراعيّة Inchoative هي الّتي تُحدّدُ وجودَ تلك الباء (وهي وجهات سيتمُّ شرحُها أدناه في هذا البابِ)، ولكن تفويضها يتعلّقُ باللّهجةِ الشّاميّةِ المحكيةِ. نحو (الإمالة من أجلِ تبيين الفارق):

<u>اللّهجة الفلسطينيّة المدنيّة الجليليّة (مضارع مستمرّ):</u> عم بيوكُل بالغدا.
<u>اللّهجة الفلسطينيّة القرويّة (مُضارع مستمرّ):</u> قاعد بيوكِل بالغدا .

<u>اللّهجة اللّبنانيّة (ماضٍ اشتراعيّ):</u> دغري صار بِلبُس بالأواعي الجْداد.
<u>اللّهجة اللّبنانيّة في جبل عامل (ماضٍ مستمرّ):</u> كانوا عم بيبعوروا بالجَوز الّي بِقي بهالحقِلة.

إنّ اللّهجة الفلسطينيّةَ القرويّةَ تتميّزُ في أنّها قد فوّضت obligatorified تلك الباء الواسمة (أي أمست رُكنًا أساسيًّا في الجُملةِ)، وهذا يرجعُ أنّ الأفعالَ المُساعدةَ Auxiliary verbs في وجهةِ الفعلِ المُستمرّةِ، في اللّهجةِ الفلسطينيّةِ القرويّةِ، لم يتم تقعيدُها كما طرأ في اللّهجاتِ المدنيّةِ الشّاميّةِ جنوبيّةٍ أو في قسمٍ واسعٍ من اللّهجاتِ السّوريّةِ واللّبنانيّةِ (أي الشّاميّة الشّماليّة). ولذا، في الجملةِ المذكورةِ أعلاه يجوزُ حذفُ اسم الفاعل المُساعدِ "قاعد" دونَ الباءِ الّتي تدلُّ على استمراريّةِ الفعلِ، وفي باقي الجُملِ يجوزُ حذفُ الباء دون حذفِ الأفعالِ المُساعدةِ والّتي تدلُّ على استمراريّةِ الفعلِ بدورِها. وعقب ذلك، إنّ الباءَ النّاصبةَ أقلُّ ظُهورًا في اللّهجاتِ الشّاميّةِ الشّماليّةِ.

من الجليّ أنّ أيًّا من اللّغاتِ السّاميّةِ لم تعهد باءً ناصبةً كتلك. تجذُرُ الإشارةُ، أنّ الباءَ في العربيّةِ والآراميّة، بالإضافةِ إلى كونِها حرفِ جرٍّ إلصاقٍ، تعملُ كحرفٍ للتّعديةِ. أي، عند التصاقِ فاعلِ فعلٍ لازمٍ بالباءِ، تُصيّرُ الباءُ الفاعلَ مفعولًا، وهذا مثل: "ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِم" (سورةُ البَقرة: 17). وَلَو دَخَلَت هَمزةُ التَّعديَةِ على الفِعلِ ذَهَبَ لَأمْسَى فعلًا متعدّيًا لا يَحْتَاجُ البَاءَ، نحو: أذهَبَ اللهُ نورَهم. لكن الباءُ أعلاهُ، من البيّنِ، هي باءٌ تختلفُ في جوهرِها النّحويّ عن الباءِ النّاصبةِ الّتي تلتصقُ في المفعولِ بسبب وجهةِ الفعلِ (أي Predicate-triggered).

إنّ تقعيدَ هذِهِ الباءِ، في الحقيقةِ، ظاهرةٌ لاحقةٌ لتقعيدِ أسْماءِ الفاعلِ "عم" (< عمّال) و"قاعد". إنّ كلا الفعلين موظَّفانِ فِي وجهةِ الفعلِ المُستَمِرّةِ Continuous، وهذا سيمرّ توضيحُهُ في بابِ اسمِ الفاعلِ. من الجليّ أنّ جذرَ صيغةِ المبالغةِ "عمّال" هُو الفِعلُ عِمِل (< عَمِلَ) الّذي يَتَرَادِفُ فِي مَواضِعَ كثيرةٍ مع نظيرِهِ الشّاميّ ساوى (والفصيحُ العربيُّ منهُ سوّى). يتميّزُ كلا الفعلين المُترادفينِ، أي عِمِل وساوَى، في أنّ مفعولَهما غير المباشرِ يقترنُ في أحيانٍ كثيرةٍ مع الباءِ بدلًا من اللّامِ وهُوَ الحرفُ المعهودُ في حالةِ القابليّةِ Dative case (أي الّذي استقبلَ فعل الفاعل على المفعولِ)، وبل إنّ اللّام لا تحلُّ محلّ. نحو:

[61] Rubin, Aron. 113.

شُو مْساوي/عامِل فيه تَهيك مْحولِب؟

شُو مْساوي/عامِل لإلُه تَهيك مْحولِب؟

إنّ "عَمّال"، والّتي تُقابلُ معنىً "en trains de" في الفرنسيّةِ، عند تقعيدِها وانحلالِها فونولوجيًّا (< عمّ) لم تفقد، غالب الظّنّ، تلك السِّمَةَ. إنّ جُملةَ المُضارعِ المستمرّ تُعبّرُ عن استمراريّةِ الفعلِ فِي لَحْظَة الحديثِ، وصيغُ المبالغةِ غير أسماء الفعل (مثل عمّال) لا تدلُّ إلّا على المُضارعةِ والحاضرِ. فيكونُ أنّ المفعولَ بِهِ في جُملةٍ، بالإضافةِ إلى كونِهِ مفعولًا بِهِ للفعلِ الأساسيّ، مفعولًا غيرَ مُباشرٍ لفعل العمل، فهُو المفعولُ غير المباشرِ الّذي يستلِمُ فعل العملِ. فجُملةُ: "عمّال بيوكُل بالغدا"، تدلُّ على أنّ فعل العملِ لا يزالُ يتمُّ على الغداء. ولذا، تلك الباءُ تتأصّلُ في الحقيقةِ في باء القابليّة الّتي ترجعُ لفعل العملِ، أي فعل اسم الفاعل، لا باء ناصبة. إنّ تقعيدَ "عم" في قسمٍ واسعٍ من اللّهجاتِ الشّاميّةِ، قد صيّر الباء في غنى عنها، على نقيضِ الشّاميّةِ الجنوبيّةِ الّتي فوّضت تلك الباء لعدمِ تفويضِها اسمِ الفاعلِ. ثمّ إنّ حقيقةَ التّقعيدِ تكمُنُ في أنّ المفعولَ بِهِ قد فقد وظيفتَهَ النّحويّةَ كَمَفعولٍ غير مباشرٍ لفعلِ العملِ، ومع هذا قد أدّى هذا إلى تفويضٍ للباءِ وتبدّلها من كونِها حرفٍ للقابليّةِ إلى حَرفٍ للنّصبِ.

من الممكنِ الافتراضُ أنّ ما طرأ واسمَ الفاعلِ "قاعد" هُو نوعٌ من المماثلةِ والمشابهةِ للحالةِ أعلاهُ لاسمِ الفاعل "عمّال". إذ كلا أسماء الفواعل المذكورين لا يزالان قيد الاستخدامِ في السّيّاق القرويّ الفلسطينيّ، ولذا، قد يكونُ أنّه كنتيجةٍ لنمذجةِ Paradigmaticization اسم الفاعلِ "قاعد" كفعلٍ مساعدٍ لبناءِ جملة المُضارعِ المستمرّ، قد تماثل وتشابه مع غيرهِ من عناصر هذا النّموذجِ، أي "عمّال". هذه المماثلةُ هي من الظّواهر التّقعيديّةِ الّتي ذكرها كريشين ليهمان في حديثِهِ عن رائزِ "النّموذجيّة" والّذي ذُكِر في المُقدّمةِ أعلاهُ[62].

وقس على ذلك أفعالَ الاشتراعِ. إنّ الباءَ الّتي تقترنُ في المفعولِ بِهِ في جُمل الاشتراعِ تتأصّلُ في باءِ المفعولِ بِهِ غير المباشر، وهذا الحالُ في العبريّةِ والآراميّةِ وبل العربيّةِ، مثل: "فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ" (سورة يوسف: 76). وإنّ أفعالَ الاشتراعِ في الشّاميّةِ العربيّةِ مثل "صار" و"بلّش" حافظت على تلك الباءِ وأبقتها بعد التّقعيدِ. فحافظت أزمنة الاشتراعِ إذًا على هذه الباءِ، كما حدث في تقعيدِ باءِ الاستمراريّةِ.

إنّ تركيبَ المُضارعِ المُستمرّ من اسمِ الفاعلِ (أو صيغةِ المُبالغةِ) والفعلِ المُضارعِ مُخصّصٌ للأفعالِ الحدثيّةِ Fientive verbs، أي الأفعالُ الّتي تصفُ حدثًا معيّنًا يُحقّقُه فاعلًا Agent بوسعِهِ أن يكونَ استمراريًّا وأن ينتجَ تغييرًا، فالرّكضُ أو الكِتابة هي أفعالٌ حدثيّة استمراريّةٌ تغييريّة (لحظيّة). بينما أفعالُ الأحوالِ State verbs فهي تصفُ حالةً معيّنةً لا تتغيّرُ كالمعرفةِ، فهذه الأفعالُ تستمرُّ بلا تغييرٍ، ولذا لا تدخلُ في تركيبِ المُضارعِ المستمرّ، والمُضارعُ المرفوعُ "بيعرف" يدلُّ على حالةٍ استمراريّةٍ، ولا يجوزُ أن يدخلَ عليه اسم فاعلٍ. إنّ هذه القاعدةَ مماثلةٌ لِما في الإنجليزيّةِ، حيثُ إنّ أفعالَ الأحوالِ لا تكونُ في تركيبِ المضارعة الاستمراريّةِ.

مع هذا، إن كان فعلُ الحالِ يختصُّ في حدثٍ آنيّ استمراريٍّ، قد يظهرُ الفعل كاسمِ فاعلٍ عِوضًا عن فعليّتِهِ، فمثلًا، إن كان فعل المعرفة آنيّ ويتعلّقُ بموضوعٍ آنيٍّ، يجوزُ أن يُقال عِوضًا عن "بيعرف" اسم الفاعلِ منه، أي "عارف"، وقس على ذلك باقي أفعالِ الأحوالِ. وأفعالُ الأحوالِ الّتي يُشاركُ فاعلها Agent مع موضوعٍ آخر، أي مثل السّماع والرؤية والفهم، يجوزُ أن تكونَ في المضارعِ المستمرّ وتقترن باسمِ فاعلٍ مُساعدٍ لأنّها تتعلّقُ بحدثٍ أو موضوعٍ

[62] Lehmann, Christian. 144.

آنيٍّ، وفي العادة يكونُ الانتقال من المضارع البسيطِ إلى المضارعِ المستمرّ للتّأكيد على الفعلِ وعلى مُشاركةِ المُنفّذِ Agent. هذه الظّاهرةُ أيضًا تُضارعُ ما هو في الإنجليزيّة، فمثلًا، من الجائزِ أن يُقال: I'm seeing (= عَم بْشوف) عِوضًا عن I see (= شايِف)، والأولى تكونُ للتّأكيدِ على المُشاركةِ الحرّةِ للفعلِ وتوكيدًا له، والثانية تدلُّ أيضًا على ما هو آنيٍّ إلّا أنّها حال ولا تتغيّرُ أو تُغيّرُ. من هنا، إنّ الأفعالَ الّتي تدلُّ على الحالِ وتكونُ في صورةِ اسمِ الفاعلِ في نفس الوقتِ، هي فقط أفعال الأحوال وأفعال الحركة غير الحدثيّةِ مثل الذّهاب والجيئة والعودة.

***

الماضي المُستمرّ

الماضي المُستمرُّ هُوَ الماضي الّذي يُعبّرُ عن حدثٍ استمراريٍّ في الماضي، أي حدث ماضٍ معيّنٍ تزامَنَ مَع حدثٍ ماضٍ آخر سبقه في البدءِ أو تزامنا، أو يُعبّرُ عن عادةٍ جرت أن تحدُثَ في الماضي. لكلّ صورةٍ من الصّورِ الّتي مرّ ذكرهما، خُصّصَتا صورتان مختلفتان في الشّاميّةِ العربيّةِ. يمتازُ هذا الزّمنُ في توظيفِه فعل الكينونةِ، الفِعلُ "كَان" في الشّاميّةِ الشّماليّةِ والجليليّةِ والمدنيّةِ والفعلُ "بقى" في الشّاميّةِ الجنوبيّةِ، ومن ثمّ يسبقه الفعل المنصوب، أو الفعل المضارعِ في حالتِهِ الاستمراريّةِ، أي "عم + الفعل المضارع" في الشّاميّةِ الشّماليّةِ، ويكون رفعه ونصبه انتقائيًّا، كما الحال في المُضارعِ المستمرّ، ولكن في الشّاميّةِ الجنوبيّةِ يكونُ الفعل بعد "قاعد" منصوبًا، نظرًا لوجودِ فعلٍ مُساعدٍ مُفوّضٍ، أي فعل الكينونةِ.

الماضي المُستمرّ غيرُ المعيّنِ (بقى\كَان + المُضارع المنصوب) والمُعيّنُ:

إنّ هذا التّركيبَ، من فعلِ الكينونةِ وفعلِ الحالِ، يظهرُ في مختلفِ اللُّغاتِ السّاميّةِ، بما في ذلك في صورتِها الكلاسيكيّةِ. فهُو تركيبٌ شائعٌ في النّصّ القُرآنيّ، نحو (سورة البقرة: 89): "وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ"، وهذا الماضي المُستمرُّ غير معيّنٍ وهُو يعبّرُ عن عادةٍ أو ديدنٍ. يظهرُ هذا الماضي أيضًا في العبريّةِ الكلاسيكيّةِ، نحو (ملوك الثّاني 25:17): וַיְשַׁלַּח יהוה בָּהֶם אֶת הָאֲרָיוֹת **וַיִּהְיוּ הֹרְגִים** בָּהֶם"، وفعل الكينونةِ، من واو القلبِ والفعلِ غيرِ التّامّ، يسبق اسم الفاعلِ العامل عملَ فعلِهِ الحاضرِ، وهذا الماضي مُعيّنٌ ويتزامنُ حدوثه مع ماضٍ آخر في السّياقِ الكتابيّ.

إنّ الباءَ البادئةَ سقطت في هذا التّركيبِ نظرًا لأنّ الفعلَ المُساعدَ يدلُّ على صورةٍ زمنيّةٍ جديدةٍ، وهي الاستمراريّة في الماضي، والفعل المُساعدُ هنا على خلافِ "قاعد" في المُضارع المُستمرّ، مُفوّضٌ. نحو:

اللُّبنانيّةُ الجبليّةُ: "كان يُطْلَع عَشغلُه قبِل ما ياكُل".
الفلسطينيّةُ القرويّة في المُثلّثِ: "بقى بِسرَح عشغلُه قبِل ما يوكِل".

في الماضي المُستمرُّ غير المعيّنِ، بما أنّ الفعلَ يُعبّرُ عن عادةٍ فقط، لا عن حدثٍ استمراريٍّ مُعيّنٍ، لا تقترنُ الباء بالمفعول بِهِ المُباشرِ. لكن إنْ دلّ الحدث على ما هُو معيّنٍ وتزامن مع حدثٍ آخرَ (أي حدث يسبقُه)، فالباء تلك قد تقترن بالمفعولِ، نظرًا للدّلالةِ الاستمراريّةِ Continuous لا عن عادةٍ Habitual. نحو:

اللُّبنانيّةُ الجبليّةُ: "لِمّا إجوا، كانوا هوليك عم بيلبسوا بِأواعيهُن الجْداد".
الفلسطينيّةُ القرويّة في المُثلّثِ: "لَمّا أجوا، بقوا هذولاك قاعدين بِلبسوا بْأواعيهُم الجْداد".

في الجملةِ الشّرطيّةِ أعلاهُ، جملة الشّرط كانت في الماضي البسيطِ، بينما جوابُ الشّرطِ كان في الماضي المُستمرّ، ما يعني أنّ الفعلَ الأوّلَ تلي الفعل الثاني (في جوابِ الشّرطِ) وهو لا يزالُ يحدثُ بعدُ. قد يكونُ أنّ كلا الفعلين في الماضي المستمر، وفي هذه الحال، لا يكونُ أيٌّ منهما متأخّرًا أكثر من الآخرِ. الماضي المستمرُّ المعيّنُ إذًا يدُلُّ على حدثٍ ماضٍ سبق حدث ماضٍ آخر غير أنّه لمّا ينتهِ بعدُ، وقد يدلُّ أيضًا على مزامنته حدثًا ماضٍ آخر.

***

واو الشّرطيّة

لقد ذكرنا أعلاهُ أنّ الجملَ الّتي يتزامنُ بها حدثان، يأخُذُ الحدث الأقلّ تأخّرًا الصّورة الزّمنيّة من فعلِ الكينونةِ والفعل المُضارعِ. ثمّة تركيبٌ تتميّزُ به السّاميّةُ العربيّةُ، والّذي يستبدلُ أداة الشّرط الّتي تدلّ على التّزامن، أي لمّا، والزّمن الماضي المستمرّ، وهي واو الشّرطيّة. واو الشّرطيّةُ تدخُلُ على كُلِّ جُملةٍ اسميّةٍ تبتدأُ مبتدأ وخبرٍ (كان اسمًا أو فِعلًا)، وهي بمثابةِ التّركيب "لمّا كانَ" أو "بينَا كانَ" في العربيّةِ الفصيحةِ، فهذا التّركيب يكونُ جملة الشّرط، وجواب الشّرط يكونُ في الماضي أيًّا كان نوعه. هذا التّركيبُ في جملةِ لشّرطِ يكونُ كالآتي: واو الشّرطيّةُ + الضّمير المنفصل (عائد على المسندِ إليه) + المُسند + (المُسند إليه). نحو:

الشّاميّةُ العربيّةُ: **وهُوّ جاي** الزّلمِة، روّحوا المعازيم.
العربيّةُ الفصيحة: لمّا كان الرّجلُ في طريقِهِ، انطلق الضّيوفُ.

إنّ الضّميرَ المنفصلَ الّذي يعودُ على المسندِ إليهِ هو من عمدةِ هذا التّركيبِ، حتّى لو كان المسند إليه ظاهرًا، فقد يكونُ في آخرِ التّركيبِ وقد يكونُ في أوّلِهِ. غير أنّ الانتقاليّةَ النّحويّةَ لواوِ الشّرطِ تجعلُ من موقعها النّحويّ ذي انتقائيّةٍ أكبر، فقد تأتي قبل الضّميرِ المنفصلِ أو بعده أي قبل المُسندِ، نحو: "هوّ وجاي"، وبل قد تأتي في موضعين، قبل وبعد الضّميرِ المنفصلِ، نحو: "وهوّ وجاي". من الجليّ أنّ هذه الواو مفوّضةٌ، فبغيابُها تنتقلُ الصّورة الزّمنيّةُ للجُملةِ، وبل الزّمنُ أيضًا، من المضي إلى الحال.

أمّا المُسندُ، فقد يكونُ خبرًا للضّميرِ المُنفصِل، وقد يكونُ فعلًا، وهذا الفعل يكونُ في حالةِ المُضارعةِ المستمرّةِ أو الفاعليّةِ العاملةِ (من أفعالِ الحركةِ، وهي تكونُ بدورها في محلّ المُضارعةِ المستمرّةِ). لكن، لأنّ الواو مفوّضة، إنّ رفعَ ونصبَ الفعلِ المُضارعِ يبقى انتقائيًّا، وأيضًا استمراريّتُهُ (أي وجود اسم فاعل مساعدٍ) تكونُ انتقائيّةً، غير أنّ الأصلَ في الفعلِ أن يكونَ مُضارعًا مستمرًّا، وهُوَ المعنى الّذي يدلُّ عليه، ودليلُ ذلك جواز اقتران المفعولِ بِهِ بالباء النّاصبة، نحو: "وهوّ يعمل بشغلُه"، فالفعلُ رغم نصبِهِ لا يزالُ يدلُّ على الاستمراريّةِ، لكن في المضي.

إذا كان المُسندُ فِعلًا، يكونُ جواب الشّرط ذي دلالةٍ ماضيةٍ استمراريّةٍ مُعيّنةٍ، وإذا كان المُسند اسمًا، يكونُ جواب الشّرطِ ذي دلالةٍ ماضيةٍ استمراريّةٍ غير معيّنةٍ، نحو: "وهُوّ صغير، كان ..."، فالجُملةُ ستُعبّرُ عن عادةٍ أو ديدنٍ جرى أن يحدثَ متكرّرًا في الماضي.

إنّ هذه الظّاهرةَ تُشابهُ واو الحال في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ، وتشابهُ تركيبًا نحويًّا تناخيًّا. إنّ واو الشّرطِيّةِ في الشّاميّةِ العربيّةِ هي من بين دلالاتِ واو الحال في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ، وهذه الواو هي أيضًا متواجدة في الشّاميّةِ العربيّةِ والعبريّةِ على حدّ سواء. في العربيّةِ، قد يقعُ الحالُ جُملةً، وقد تكونُ تلك الجُملةُ اسميّةً أو فعليّةً، وإنّ واو الحال لا تسبقُ إلّا جملة المبتدأ والخبر[63]، نحو: أقبلَ زيدٌ ويدُهُ مليئةٌ. تلك الواو غير مفوّضة، ويجوزُ حذفها ما دام هناك ضميرٌ يدلُّ على صاحب الحالِ. وقد يكونُ الخبرُ فعلًا أيضًا، في: أقبل زيدٌ وهو يضحكُ. يجوزُ في الجملةِ الأخيرةِ حذفُ واو الحال والضّمير المُنفصل إن كاد يدلُّ على زيدٍ (صاحبِ الحال)، لكن لو كان الضّميرُ المنفصلُ يختلفُ عن صاحبِ الحالِ، يكونُ المعنى أشبه بالماضي المستمرّ وبواو الشّرط، حيثُ إنّ الفعل الأوّل دخل والفعل الثّاني لمّا ينتهِ تحقّقه بعد، أي إقبال زيد حدث وفلانٌ لا يزالُ يضحكُ.

[63] ابن يعيش. ج2، 24.

هذا التّركيبُ في العربيّةِ الفصحى، لا يبتدئُ الجُملة كما في الشّاميّةِ العربيّةِ، عدا عن عدم سعتِهِ للدّلالةِ على الماضي المُستمرّ غير المعيّنِ، وهي في نهايةِ الأمرِ محصورةٌ في الأحوالِ.

أمّا في العبريّةِ الكلاسيكيّةِ، فإنّ التّركيبَ أكثر شبهًا في الشّاميّةِ العربيّةِ، إلّا أنّ الواو لا تكونُ في جملةِ الشّرطِ، بل في جوابِهِ، وهي مفوّضةٌ أيضًا. نحو:

العبريّةُ الكلاسيكيّة (صموئيل الأوّل 11:9): "הֵמָּה עֹלִים בְּמַעֲלֵה הָעִיר וְהֵמָּה מָצְאוּ נְעָרוֹת יֹצְאוֹת לִשְׁאֹב מָיִם"

الفلسطينيّةُ القرويّةُ في المُثلّثِ: "**و**هُمّي مسندين عراس البلد، لَقوا بنات طالعات يجيبن مَي"

اللُّبنانيّةُ: "**و**هنّي طالعين عراس البلد، لاقوا بنات طالعين يجيبوا مَي"

العربيّةُ الفُصحى (ترجمة كتاب الحياة): " وَعِنْدَمَا بَلَغَا مَشَارِفَ الْمَدِينَةِ صَادَفَا فَتَيَاتٍ خَارِجَاتٍ لِاسْتِقَاءِ الْمَاءِ"

العبريّةُ الكلاسيكيّة (ملوك الأوّل 17:14): "ותקם אשת ירבעם ותלך ותבא תרצתה היא בָּאָה בְסַף הַבַּיִת **וְהַנַּעַר** מֵת"

الشّاميّةُ العربيّة: "وبتقوم مَرْة يرُبعام وبِتروح على تِرصة. **و**هي جاية ععتبة الدّار، الولد مات"

العربيّةُ الفُصحى (ترجمة كتابِ الحياة): "فَعَادَتْ زَوْجَةُ يَرُبْعَامَ إِلَى تِرْصَةَ. وَمَا إِنْ وَصَلَتْ إِلَى عَتَبَةِ بَابِ الْبَيْتِ حَتَّى مَاتَ الْغُلامُ"

في الشّاميّةِ العربيّةِ في تركيبِ واو الشّرط، وفي العربيّةِ في تركيبِ واو الحالِ، تدخلُ الواو على الجملةِ الفعليّةِ الّتي ابتدأت ودخل عليها الفعل الثاني وهي لمّا تنتهِ بعد، وهذا على خلافِ العبريّةِ، والّتي تفوّضُ تلك الواو لتدخلَ على جوبِ الشّرطِ، الفعل الّذي دخل على الفعلِ الأوّلِ. في حالاتٍ كثيرةٍ، يأتي بعد تلك الواو في العبريّةِ، الظّرف הנה للتّوكيدِ على التّزامنِ.

***

الماضي الشّروعيّ

صورةُ الشّروعِ Inchoative aspect هي الصّورةُ الّتي تُعبّرُ عن فعلٍ قد بدأ وشرع، وقد تنضوي تحت زمنِ المضي أو الحالِ أو الاستقبالِ. تتميّزُ الشّاميّةُ العربيّةُ فضلًا عن وجودِ فعلي الشّروعِ، بلّش وبِدِي (< بَدأ)، بتركيبٍ آخرٍ يوظّفُ الفعلَ "صار"، وهُو يحملُ معنى الشّروعِ والانتقالِ (المعنى الأصليّ).

إنّ الشّاميّةَ العربيّةَ قد ورثت الفعلَ النّاقصَ "صار" من العربيّةِ الكلاسيكيّةِ، وأبقت على معناه الدّالّ على الانتقالِ والتّحوّلِ، في مثل: "صارَ زيدٌ أبًا". بيد أنّهُ، فضلًا عن معنى الانتقالِ، يدُلّ الفعل "صار" على معنى الحدوث (أي حَدَثَ). هذه الثّنائيّةُ في الدّلالةِ على معنى الانتقالِ والحدوثِ تظهرُ في لُغاتٍ أخرى، كالإسبانيّةِ في الفعلِ Devenir المُتأصّل في الفرنسيّةِ، وتظهرُ في الآراميّةِ ܗܘܐ، وهو فعل الكينونةِ أيضًا. يدلُّ الفعل ܗܘܐ على الانتقالِ والحُدوثِ تمامًا كما في الشّاميّةِ العربيّةِ: -

الآراميّة: ܡܢ ܗܘܝܬ؟

الشّاميّة العربيّة: شو الّي صايِرلي؟

الآراميّة: ܐܝܟ ܗܘܐ ܒܪܟ ܒܪܝܐ ܗܘܐ ܠܟ؟

الشّاميّة العربيّة: كيف صار ابنك هيك؟

وغالبُ الظّنّ أنّ معنى الحُدوثِ هُو معنى لاحقٌ، على وجهِ المجازِ، لفعلِ الصّيرورةِ، إذ الفعلُ Devenir في الإسبانيّةِ يتأصّلُ في فعلِ الانتقالِ الفرنسيّ Devenir، فالحُدوثُ هو الانتقالُ والتّحوّلُ إلى جديدٍ. وإنّ إهمالَ الصّورةِ والحِفاظ على الدّلالةِ والتّركيبِ الآراميّين في الشّاميّةِ العربيّةِ مألوفٌ أيضًا، مثلًا قد مرّ الذّكرُ في بابِ الماضي السّرديّ، أنّ المُشتقّات من الفعل عمل، كعملِة أبقت دلالةً سلبيّةً مثل ܥܡܠ، والتّركيب "طِلِع بايد" للدّلالةِ على المُكنةِ، أو "طِلِع عبال" للدّلالةِ على الرّغبةِ، كلّها تراكيب آراميّة، وكذا الحالُ مع الفعلِ "صار" في الشّاميّةِ العربيّةِ.

بالإضافة إلى ذلك، يدخُلُ الفعل "صار" وحرف الجرّ اللّام في تركيبِ "المُضارعِ المستمرّ التّامّ"، أي في كُلّ فعلٍ ولمّا ينتهِ بعد. هذا التّركيب يكونُ: الفعل صار + ل(ضمير يعود على الفاعل) + ظرف زمانٍ + الفعل المُضارع المستمرّ. نحو: "صار لُه سِنِة عم بيتعلّم"، أي "لا يزالُ يتعلّمُ منذ سنةٍ". في هذه الحال يدلُّ الفعل صار على استمراريّةٍ بدأت في الماضي ولمّا تنته، وهو في حدّ ذاتهِ ليس زمنًا مستقلًّا، بل الفعل صار واللّام هُو المرادفُ الشّاميّ إلى الفعلِ النّاقصِ "لا يزال" الّذي يدلُّ على استمراريّةٍ بدأت في المضي.

أمّا الدّلالةُ الأخيرةُ للفعلِ صار فهي، كما أُشير آنفًا، الشّروع Inchoative. من الجليّ أنّ معنى الشّروعِ قد تطوّر من معنى الانتقالِ، بل أنّ المالطيّةَ، اللّغةَ السّاميّةَ الّتي تطوّرت من العربيّةِ الصّقليّةِ في العصورِ الوسطى، توظّفُ الفعلَ sar للدّلالةِ على الانتقالِ والشّروعِ، ولا مُشترك بين المالطيّةِ والشّاميّةِ إلّا العربيّة. إنّ الشّروعَ في "صار" يختلف عن الشّروعِ في "بلّش" من حيثُ إنّ الأولى تدلُّ على الانتقالِ إلى الفعلِ أمّا الأخيرةُ فتدلّ على مُجرّد البدء في الفعل. والفعلُ "صار" يتميّزُ في كونِهِ أضحى فعلًا مُساعدًا في بناءِ بعضٍ من تراكيبَ الصّورِ الفعليّةِ، ويتميّزُ أيضًا، أنّه يمتلِكُ تصريفين (في الشّاميّةِ الجنوبيّةِ)، ففي الزّمنِ الماضي، للضّميرِ الأوّلِ (المُتكلّم) والثّاني (المُخاطَب)، قد يكونُ الفعل في ضمّ الصّاد (صُرت) وآخر في كسرِها (صِرت). وأمّا في المُضارعِ فعينُ "صار" (أي ألفها) قد تُقلبُ ياءً (يصير، كما في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ) وقد تُقلبُ واوًا (يِصُور). إنّ ضمّ فاءِ صار في الماضي،

وإعلالُ عينِها واوًا في المُضارعِ، قد يكونُ عائدًا إلى حقيقةِ أنّ غالبَ الأفعالِ المُجرّدة الجوفاء المشهورة (مثل رَاح وقَال وشَاف) تتصرّفُ على هذا النّحوِ من إعلالِ الألفِ واوًا وضمّ عين الفعل في الماضي، ولذا قد جَرَت مجراها (فالصّورةُ الأصليّةُ هي تلك الّتي في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ)، وفضلًا عن ذلك، إنّ تلك الثّنائيةَ في التّصريفِ قد تعودُ أيضًا إلى غيابِ مصدرٍ أو اسمٍ مُشتقٍّ يُقاسُ عليه مُقارنةً مع باقي الأفعالِ (راح: روحَة، قال: قول، شاف: شوفِة).

يتكوّنُ الماضي الشّروعيُّ في الشّاميّةِ العربيّةِ من صار والفعل المُضارع. لهذا الزّمنُ صورتان مختلفتان[64]، واحدةٌ يكونُ مُضارعُها مرفوعٌ والأخرى منصوبٌ:

1. **<u>الصّورةُ الأولى (صار + المُضارع المرفوعُ):</u>** إذا كان الفعلُ المُساعدُ "صار" لا ينصُب الفعل المُضارع ولا يُسقط باءه، فهذا يدلُّ على أنّ الدّلالةَ الزّمنيّةَ لم تتغيّرْ، ويدلُّ أنّ الفعلَ المُساعدَ لم يُغيّر في الصّورةِ الزّمنيّةِ أو الصّيغةِ، بل يؤكّدها ويُضيف على معناها، أي يصفها، مثل الفعل "قام" عند دخولِه على الفعلِ الماضي. إنّ "صار" تدلُّ هنا على أنّ الشّروعَ في الفعلِ حدثَ للتّوّ، أي على حدوثِ فعلٍ غيرِ مترقّبٍ، نحو: "الولد **صار بيوكل** قبل لا ييجوا أهلُه"، وإنّ الفاعل في تلك الجملةِ يجوزُ أن يتوسّط الفعل وفعله المُساعد أو يلحقهما، ومع ذلك إنّ الفعلَ "صار" ذي موقعٍ ثابتٍ قبل الفعل المُضارع (في كلا الصّورتين)، على خلافِ اسمِ الفاعلِ المُساعد "قاعد". إنّ الدّلالةَ الشروعيّة الصّرفة هنا مفقودةٌ، و"صار" توصفُ الفعل المُضارع فقط ودلالتها هي الانتقالُ إلى فعلٍ على غير المُترقّبِ، وهذا الانتقالُ من فعلٍ هو الّذي يضيف معنى الشّروع، لأنّ الشّروع هو الانتقال إلى جديدٍ ومستحدثٍ. لكن الدّلالة المقصودة هي حدوثُ فعلٍ على غيرِ المترقّبِ، لا البدء والشّروع، ولذا يدخُلُ هذا في باب التّوصيفِ، لا في بابِ تغييرِ الصّورةِ الزّمنيّةِ أو دلالتها، ما جعل الفعل يبقى مرفوعًا كما هو.

2. **<u>الصّورةُ الثّانية (صار + المُضارع المنصوبُ):</u>** إنّ نصبَ "صارَ" للفعلِ المُضارعِ يدلُّ على أنّ الدّلالة الزّمنيّةَ قد تغيّرت، وهي قد تغيّرت فعلًا في صورتِها. يدلُّ هذا التّركيب على الشُّروعِ والبدءِ عقب حدثٍ معيّنٍ، ولذا قد يدلُّ أيضًا على أثرٍ أو نتيجةٍ. نحو: "من لمّا فتنا، **صار يحكيلنا** عن حالُه" أي "منذ أن دخلنا، **أخذ يُحدّثنا** عن نفسِهِ". ومثال دلالتِهِ على الأثرِ: "بَعد الحَرب، **صارت** النّاس **تِرجع**" أي "بعد الحربِ، **بدأ** النّاسُ **يرجعون**". إنّ هذا المعنى كما مرّ الذّكرُ، قد تطوّرَ من معنى الانتقالِ والصّيرورةِ، حتّى دلَّ على البدءِ، أي الانتقالِ إلى حدثٍ جديدٍ لم يكُن.
يجوزُ أيضًا أن يُصرّفَ الفعل إلى حاضرِهِ، ليدلَّ بذلك على الاستقبالِ أو على ديدنٍ، نحو: "**بيصير ينده** عإمّه إن شافها". وبهذا، من الممكنِ أن يتكوّنَ حالٍ أو مستقبل شروعيّين.

***

[64] لقد أضوينا تلك الصّورتين (مع أنّ الأولى كما سيُبيّن لا تتعدّى التوصيف) في بابٍ واحدٍ لأنّ الفعلَ المُساعد الّذي يركّبهما واحدٌ، أي فعل الشّروعِ "صار".

المستقبل المركّب

الاستقبالُ هُوَ كُلُّ حدثٍ يكونُ حدوثُه لاحقًا للحديثِ الآنيّ، فهُو يُعبّر عمّا سيكونُ. إنّ اللُّغاتِ السّاميّةَ تتميّزُ بأنّها لم تُخصّصْ لهذا الزّمنَ تركيبًا مورفولوجيًّا كما للماضي والحالِ، ودلالةُ الاستقبالِ قد تطوّرت لاحقًا من تركيبٍ معيّنٍ (كما في العربيّةِ ولهجاتِها) أو تطوّرت من إحدى تصاريفِ الفعلِ (العبريّةُ الحديثةُ، على سبيلِ المثالِ، تبنّت الوزن יקטול ليدلُّ على الاستقبالِ، واسمُ الفاعلِ قد تطوّر ليدلَّ على الحالِ).

إنّ الفعلَ المُضارعَ في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ يدلُّ على الحالِ وقد يدلُّ على الاستقبالِ، نحو (الحجّ: 69): "ٱللَّهُ **يَحْكُمُ** بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيٰمَةِ"، فالحُكمُ لاحقٌ للحالِ. أيضًا، حرف لَنْ النّاصبُ هُو حرفٌ ينفي حُدوث الفعلِ المُضَارعِ في المُستقبلِ، نحو (الكهف: 67): "قَالَ إِنَّكَ **لَن تَسْتَطِيعَ** مَعِيَ صَبْرًا"، ولا ينفي الفعلُ إلّا في الاستقبالِ.

مع ذلك، كما في لُغاتٍ عديدةٍ، تطوّر تركيبٌ من السّين والفعلِ المُضارع (أو سوف والفعل المُضارع) ليدلُّ حصرًا على المُستقبلِ. هذه السّين قد اختُلِف في أصلِها، فذهب جمهورُ الكوفيّين إلى أنّها تتأصّلُ في "سوف"، فيما ذهبَ جمهورُ البصريّين إلى أنّها مستقلّةٌ عنها[65]. اعتمدَ الكوفيّونُ على ادّعائهم في أنّ العربَ يحذفون أبدًا في ما كثُر استعمالُه، واستشهدوا لذلك بناءِ الأمرِ وعلامةِ الجزمِ، وقد استشهدوا أيضًا في قولِ العربِ "سَو أفعلُ" و"سَف أفعلُ" (وهي عباراتٌ أنكرَ صحّتَها الجمهورُ البصريُّ[66]) وبما أنّهما تضارعا في اللّفظِ (السّين وسوف) والمعنى (الاستقبال)، دلَّ على أنّهما من أصلٍ واحدٍ. إنّ الكوفيّين اعتمدوا على الاضمحلالِ الفونولوجيّ Phonetic bleaching الّذي يطرأُ لكثرةِ الاستعمالِ، وهُو ما قد رأيناهُ حقًّا في لُغاتٍ عدّةٍ وفي السّاميّةِ العربيّة، مثل شبه الفعل "بدّي" أو "شيء" النّافية، ولكن اعترض البصريّين بأنّ قولَهم لا يُعدُّ قياسًا وبأنّ الحروفَ قلّما تُحذفُ. بيد أنّه قد مرّ الذّكرُ على حروفٍ أيضًا يطرأُ عليها اضمحلال فونولوجيّ، مثل ذلك ما يحدث في لهجاتٍ عربيّةٍ عدّةٍ من إبدالِ حرف "على" بالعين المفتوحةِ، وفي اللّهجةِ المصريّةِ تُحذَفُ نون "مِن" لالتقاء السّاكنين، وياء "في" أيضًا يكثُرُ حذفها في المصريّةِ حتّى بلا التقاءِ ساكنين، وأمّا "حتّى" في السّاميّةِ العربيّةِ فقد قُلّصت إلى التّاءِ، وإنّ عربيّةَ مُضر لا تختلفُ في طبيعتِها عن باقي اللُّغاتِ الّتي يطرأُ على جميعِها تغيّرات فونولوجيّة وبل في جميعِ مستوياتها، من اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، وإنّ لغةَ مُضرَ أو أيَ لغةٍ أخرى، كما أوضحنا في التّمهيدِ، لا يُمكنُ أن تكونَ محايثةً للسيّاقِ التّاريخيّ أو خارج قوانينِ التّطوّرِ الطّبيعيّ.

بالإضافةِ إلى ذلك، اعترض البصريّون على وحدةِ الدّلالةِ في السّينِ و"سوف"، فذهبوا إلى أنّ "سوف" أكثرُ تراخيًا من السّينِ، فهي أكثر من السّين تنفيسًا وتأخيرًا. بيد أنّ ابنَ هشام، في المقابل، كان قد رفضَ هذا القول في اختلافِ الدّلالةِ بين السّينِ وسوف من حيثُ التّراخي[67]. علاوةً على ذلك، يحتوي القرآنُ على شواهدَ تُخالفُ هذا المزعمَ، فالسّين وُظّفت في نصوصٍ تُعالجُ الأخرويّاتِ، نحو (النّساء: 122): "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ **سَنُدْخِلُهُمْ** جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ"، وأيضًا (مريم: 96) "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ **سَيَجْعَلُ** لَهُمُ الرَّحْمَٰنُ وُدًّا"، وغيرها من الآياتِ. وثمّة آياتٌ أخرى في المُقابلِ والّتي وُرِدت "سوف" فيها لجوابِ الشّرطِ للدّلالةِ على ما هو قريبٌ في (الأعراف: 143): " وَلَـٰكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ **فَسَوْفَ** تَرَانِي"، وهذا التّحقّق لم يتأخّر بعد

[65] الأنباري، أبو بركات. ج2، 532.
[66] نفس المصدر، 533.
[67] الأنصاري، ابن هشام. ج1، 184.

تحقّقِ جملةِ الشّرطِ، فتُكمل الآية: "فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا". فمن الواضحِ، أنّ سين التّنفيس تدلُّ على المستقبل القريبِ والبعيدِ كما "سوف" وهو قولٌ أيّدهُ ابنُ هشام.

في الشّاميّةِ العربيّةِ، كما في الإنجليزيّةِ، ثمّة تركيبانِ للمستقبلِ ذي الدّلالةِ البسيطةِ (وإنّ كلا التّركيبين في الشّاميّةِ العربيّةِ مُتماثلان في الدّلالةِ الزّمنيّةِ والصّورةِ الزّمنيّةِ، وليس أيُّ منهما يُعبّرُ عن مُستقبلٍ قريبٍ أو بعيدٍ، بل كلاهما يُعبّران عن مُستقبلٍ ذي دلالةٍ بسيطةٍ)، أي الّتي لا تتعلّقُ بأحداثٍ أخرى، وتلك هي:

<u>رَح + المُضارع المنصوب أو (حَ) + المُضارع المنصوب:</u>

الفعلُ "راح" الّذي يُقابلُ "ذَهَب" في العربيّةِ الفصيحةِ وُظّفَ في تركيبِ المستقبلِ في الشّاميّةِ العربيّةِ، وجرت عليه تغيّرات فونولوجيّةً عديدة. بادئًا، تتأصّلُ رَح أو حاء الاستقبالِ في اسمِ الفاعلِ من راح أي "رايح" (> رَاح > رَح > حَ). اسمُ الفاعلِ هذا يدلُّ على الحالِ المُستمرّ، ما يُشابهُ في ذلك التّركيبِ الإنجليزيّ "going to"، ويأتي بعده المُضارع المنصوب، فأسماءُ الفاعلين والأفعال لا تلحقها أفعال المُضارعة المرفوعة، نحو "رايح يرجع". في عمليّةِ تقعيدِها، لم تعُد "رايح" قابلة للتّصريفِ، وقد جرت عليها تغيّرات فونولوجيّة الموضّحة أعلاه، حتّى أصبحت "رَح" في اللّهجاتِ القرويّةِ (رَح يرجَع) أو حاءً مفتوحةً كما في الشّاميّةِ الشّماليّةِ والمدنيّةِ (حَيرجع).

في اللّهجاتِ الّتي قلّصت الفعل المُساعد إلى حاءٍ تقترنُ في الفعلِ المُضارعِ المنصوبِ وفوّضته للدّلالةِ على الاستقبالِ، بقي التّركيب رَح والفعل المُضارع. بيد أنّه، لأنّ هذا التّركيبَ لم يُفوّضْ في هذه اللّهجاتِ، تكون "رَح" بمثابةِ "قاعد" في الشّاميّةِ الجنوبيّةِ، إذ تُصبحُ أشبه بالتّوصيفِ للفعل المُضارع المرفوع وتأكيد على استقبالهِ، كما أنّ "قاعد" تأكيد على الحال الاستمراريّةِ، ولذا هي تضاف ك"قاعد" وك"صار" الشّروعيّة على الفعلِ المُضارعِ المرفوعِ، لأنّ الأصلَ في القولِ هو الحاء والفعل المضارع المنصوب، و"رح" تُصبحُ أشبه بالدّخيل على الفعلِ وكتأكيدٍ على استقبالهِ (إذ الفعلُ المُضارع المرفوع يدلُّ على الحالِ والاستقبالِ كما الحالُ في العربيّةِ وغيرها من اللُّغاتِ السّاميّةِ) لا كفعلٍ مُساعدٍ مثل الحاء. خلافًا لذلك، لا يحدُثُ في الشّاميّةِ الجنوبيّةِ الّتي لم تُفوّض الحاء (وبل إنّ القرى في فلسطينَ لم توظّفها للاستقبالِ) أن يلحق "رح" مُضارعًا مرفوعًا، فهي أبقت على ما تتأصّل فيه، أي التّركيبِ "رايح والفعل المضارع"، وهو التّركيب الوحيدُ للاستقبالِ، ولا تُضاف للفعلِ للتّأكيدِ كما في اللّهجاتِ الّتي فوّضت الباء.

هذا التّركيبُ، كما مرّ الذّكرُ، يُشابهُ التّركيب في لُغاتٍ كثيرةٍ من بينها الإنجليزيّة والفرنسيّة، فالأولى قعّدت الفعل To go والثانية Aller، ويأتي بعد كلا الفعلين، مصدر الفعل، ما يُقابلُ في الشّاميّةِ العربيّةِ المُضارعَ المنصوبَ، مثلًا في جملةِ "رَح **اكتُب**" أي "سوف أكتُب":

Je vais **écrire**.

I am going **to write**.

إنّ صيغةَ النّفي من هذا التّركيبِ، تكونُ، كما في الأزمنةِ المُركّبةِ، بوساطةِ نفي الفعلِ المُساعدِ. وبما أنّ في هذا الزّمنِ هو اسمٌ فاعلٌ قد تقعّد وتجمّد تصريفه، يُنفى بأداة "مش" الّتي تسبقُ اسم الفاعل (كما في المُضارعِ المُستمرّ).

***

بد(ضمير) + المُضارع المنصوب:

شبهُ الفعلِ Quasi-verb "بدّ()" هُوَ فعل الإرادةِ في الشّاميّةِ العربيّةِ، أي ما يُقابلُ "يريد". ولقد دُعِيَ شبه الفعل لأنّهُ نحويًّا، حرف جرّ ومجرور، إذ يتأصّلُ في شبهِ الجُملةِ "بِودّ()"، بيد أنّه يُضارعُ الأفعال، إذ ينتفي كما تنتفي الأفعال المُضارعة في الشّاميّةِ العربيّةِ، أي بالشّين، لا بأداة نفي الجُملِ الاسميّةِ "مش"، والّتي تُقابلُ "لَيسَ" في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ. كما أنّه، في تصريفِ الضّميرِ المُتّصلِ لضميرِ الجمعِ الأوّلِ، تتحوّلُ الباء إلى ميم، كما تتحوّلُ باء البادئة في المُضارعِ المرفوعِ إلى ميمٍ في تصريفِ الفعلِ للضّميرِ "نُحن"، وهذه المُضارعةُ دليلٌ على نمذجتِها Paradigmatized (وهي من الظّواهرِ الّتي تُلاحقُ التّقعيد).

وكما سائرُ الأفعالِ وأشباهِها، لا يكونُ الفعلُ المُضارعُ الّذي يأتي بعد بدّ() إلّا منصوبًا، نحو (في الشّاميّةِ الجنوبيّةِ): "وينتا بدُّه يخلّص" أي "متى سيُنهي". إنّه كما جرى للفعلِ "راح" من اضمحلالٍ فونولوجيٍّ في التّركيبِ السّابقِ، كذلك طرأ على شبهِ الفعلِ هذا في الشّاميّةِ الجنوبيّةِ وفي لهجاتٍ متفرّقةٍ من الشّاميّةِ الشّماليّةِ كالحلبيّةِ، وهي ظاهرةٌ ذكرناها في التّمهيدِ من بين الظّواهرِ الّتي تلحق التّقعيد. فشبهُ الفعل "بدُّه" يستحيلُ دالًا مضمومةً نحو: "دُيِخلّص"، وبدّي دالًا مفتوحةً "دَخَلّص"، و"بدْنا" نونًا مفتوحةً "نَنخلّص"، أمّا الضّمائر المُتّصلة والّتي تحوي الكاف أو الهاء المنطوقة فلا يطرأُ عليها تغييرٍ، سوى أنّ الباءَ قد تسقُط من شبه الفعلِ في العاميّةِ اليوميّةِ.

وهذا التّركيب أيضًا، من فعلِ الإرادةِ والفعلِ، متواجدٌ في لُغاتٍ عدّةٍ من بينها الإنجليزيّة والفارسيّة، والأولى توظّفُ الفعل "To will" والثّانية الفعل "خواستن"، نحو في جُملةِ "بدّي اكتُب" أي "سأكتُب":

I **will** write.

من **خواهم** نوشت.

أيضًا، كما في الشّاميةِ العربيّةِ، في كلا اللُّغتين، حافظ فعلُ الإرادةِ على معناه المعجميّ ولم يستحيل بالكاملِ إلى كلمةٍ "قواعديّةٍ"، مع أنّ الفعلَ To will يميلُ إلى أن يكونَ أدبيًّا Literary أكثر من الفعلِ To want، فلا يُوظّفُ في الكلامِ العامّيّ أو المحكي كما الأخير، غير أنّ Will، الاسمُ، لا تزالُ مُستخدمةً في السّياقِ الأدبيّ والعامّيّ على حدّ سواء.

صيغةُ النّفي من هذا التّركيبِ، تكونُ بنفي شبه الفعل (أي كما تُنفى الأفعال، باقترانِ الشّين)، أي نحو: "بدّيش أروح"، والّتي قد تسقطُ باء شبه الفعل في هذا التّركيبِ أيضًا.

***

اسمُ الفاعلِ

نحويًّا، يُعدُّ اسمُ الفاعلِ من جملةِ الأسماء، بيد أنّه إلى جانب اسميّتِه، قد يعمل عملَ فعلِه فيدلُّ عليه، وينصبُ مفعولًا، ولذا هُو ما فوق الاسمِ وما دونَ الفعلِ، وهذه اللُّغاتُ الّتي يعملُ بها اسمُ الفاعلِ عملَ فعلِهِ تكونُ في الغالبِ من اللُّغاتِ الّتي تفتقرُ إلى رابطٍ نحويٍّ Copula بين المُسندِ إليه وبين المُسندِ الاسمِ (كما في اللُّغاتِ الرّومانسيّةِ والجرمانيّةِ)، وهذه الظّاهرةُ تُدعى Zero-copula (وسنتطرّقُ إليها في البابِ التّالي)، وهي متواجدة في اللُّغاتِ السّاميّةِ الوسطيّةِ، من بينها، العربيّة والعبريّة والآراميّة.

في الشّاميّةِ العربيّةِ، يتكوّنُ اسمُ الفاعلِ وفقًا لفعلِهِ، مزيدًا أو مجرّدًا. في الفعلِ المُجرَّدِ الثُّلاثيّ، تعتمدُ صياغةُ اسمِ الفاعلِ على كونِهِ، من صورةِ "فَعَل" أو "فِعِل" أي الّتي تُقابلُ "فَعُلَ" وفَعِلَ" في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ:

<u>فَعَلْ:</u> كما في العربيّةِ، يتصرّفُ اسمُ الفاعلِ وفق الجنسِ والعددِ، أي كما الصّفات، ودونك مثالًا للفعلِ "كَتَبْ":

المُفردُ المُذكّر	المُفردُ المؤنّثُ	الجمعُ المُذكّرُ	الجمعُ المؤنّثُ*
كَاتِب	كَاتْبِة	كَاتْبين	كَاتبات

*الجمعُ المؤنّثُ يُستخدمُ في اللُّهجاتِ الّتي لا تزالُ تُخصّصُ صيغةً خاصّةً لكُلٍّ من الجمعِ المُذكّرِ والمؤنّثِ.

إنّ هذه الصّورُ تُشابهُ نظائرها في العربيّةِ الفصيحةِ، غير أنّ عين الفعلِ تُسكّنُ في الجمعِ والتّأنيثِ، وهذا وفقًا للقاعدةِ الفونولوجيّةِ الّتي تطرّقنا إليها في فصلِ الفعلِ غيرِ التّامِّ، أي منع التقاءِ المُتحرّكينِ. وفي اسمِ الفاعلِ من الفعل أجوف الألف – تكونُ عينُهُ ياءً عوضًا عن الهمزةِ.

تظهرُ أيضًا في المُفردِ المؤنّثِ قاعدةً في الشّاميّةِ العربيّةِ، تشملُ كُلُّ اسمٍ ينتهي بالتّاءِ المربوطةِ. إنّ التّاء المربوطة، وهي مورفيم التّأنيث، لا تُلفظُ، كما في اللُّهجاتِ العربيّةِ والعبريّة والآراميّة، إلّا عندما تكون الكلمة مُضافةً، وهي لا تُعبّرُ في الضّرورةِ عن كلمةٍ مؤنّثةٍ، كما في "زلمِة". على خلافِ السّاميّةِ الوسطيّةِ، لا يكونُ الحرفُ قبل التّاءِ المربوطةِ مفتوحًا بالضّرورةِ، أي قد يكونُ مكسورًا اعتمادًا على نوعِ الحرفِ:

<u>الحُروفُ المُفخّمةُ:</u> وهي الحُروفُ الّتي يمتلأُ الفم بصداها عند نُطقِها، والحروفُ تلك هي: خص ضغط قظ، وذلك نحو: "لاصَة". بالإضافةِ إلى ذلكَ، العينُ والحاءُ من جملةِ الحروف التي تُفْتحُ قبل التاء المربوطة. غير أنّ المُتحرّكَ الأخيرَ دائمًا يكونُ مكسورًا إذا كانت الكلمة مُضافًا، كانَ الحرفُ مُفخّمًا أو مرقّقًا، نحو: "جَامْعِة بَيرُوت".

<u>الحروف المُرقّقَةُ:</u> وهِيَ بَاقِي الحُروفِ فِي اللّغةِ العَربيةِ ما عَدا الرّاء. وهذِهِ الحُرُوفُ تُكسَرُ قبلَ التّاءِ المَربُوطةِ، كما يظهرُ فِي الجَدولِ أعلاه. الياء، وهو حرفٌ مرقّقٌ، إن لم يكُن مُشدّدًا قبل التّاءِ المربوطةِ، فقد يكون ساكنًا، أي تسقطُ حركتُهُ، وهذا مثل اسم الفاعلِ من الفعلِ "أجى" وهو الفعل الشاذُّ التصريفُ الوحيدُ فِي الشاميّةِ العربيّةِ، اذ هُو فعلٌ منحُوتٌ من الجذرِ العربيّ "جاء" ومن الجذر السامي "أتى"، أي مفردات الجيئة، ولِذا، تارةً يتصرّفُ وفقًا لجذرِهِ العربيّ، وتارَةً وفقًا لجذرِهِ السّاميّ. إنّ اسمَ فاعلِه يُضارع اسم الفاعل من الفعل "جاء"، غير أن همزتَه تُقلب إلى الياءِ، أي: "جاي". وهذا الأخير يدل على المفردِ المُذكّر والمؤنّثِ على حدّ سواءٍ، وكما أنّ اقترانَهُ بالتّاءِ المَربُوطةِ لا يُغيّرُ مِن جنسِهِ القواعديّ. بالنسبة إلى حرفِ الرّاءِ، فَكمَا الحالُ فِي العربيّةِ الكلاسيكيّةِ قد يَكونُ مُرقّقًا

فيُكسَرُ، نحو: "سِيرةِ" أو مُفخّمًا فيُفتَحُ، نحو: "نَاطرَة". يعتمد تفخيم او ترقيق الراء على الحروف التي تسبقه فيرقق ان كان مرققا ويفخم ان كان مفخما.

فِعِلْ: بشكلٍ عامٍّ، يكون اسم الفاعل من هذه الصورة على وزن فعلان، نحو: "زعلان". بيد ان الأفعالَ الّتي لا تدلُّ على أحوالٍ أو على اضطرابٍ أو شعورٍ، أو الأفعال المشهورة، مثل "عرف" او "سمع"، تجري مجرى اسم الفاعل من الوزن فعل، مثل "عارف" و "سامع". وثمّة أفعالٌ يجوزُ أنّ تَتصرّفَ وفقًا للصّورتين وهذا لإضفاءِ دلالةٍ جديدةٍ إلى الفعلِ، على سبيل المثال، اسم الفاعل من الفعل "شرب" قد يكون "شارب" او "شربان"، وإنّ الأخيرة مخصّصَةً للدّلالةِ على الثّملِ، فيما الأولى ذات دلالةٍ غير مخصّصةٍ.

الأفعالُ مهموزةُ الفاء (باستثناءِ "أجى" الفعل المنحوت)، أكل وأخذ – يُصاغُ اسمُ فاعلِها بشكلٍ مُباينٍ، إذ تُدمجُ همزةُ القطعِ مع ألفِ المدِّ، وبذلك يتوسّطُ اسم الفاعل همزة مدٍّ، أي كما في العربيّةِ، غير أنّه تقترن ميمًا في بدايةِ اسم الفاعلِ، أي: ماكل، ماخذ، مُضارعةً بذلك اسمَ الفاعلِ من الفعلِ المزيدِ. في الغالبِ، تكونُ الألفُ في كلا اسمي الفاعلين مُمالةً، حتّى في اللَّهجاتِ الّتي لا تُميل الألف.

أمّا **الفعلُ المزيدُ**، فإنّهُ يشابهُ أيضًا التركيب في العربيّةِ الكلاسيكيّةِ. إذ يُصاغُ بواسطةِ تصريفِ الفعلِ إلى الفعلِ المُضارعِ للضّمير الغائبِ المُفردِ، وثُمّ تحويل ياء "أنيت" إلى ميمٍ ساكنةٍ، مثل اسم الفاعلِ من "عَلَّمْ" تكونُ "مْعلِّم". أيضًا يتمُّ تطبيقُ القواعدِ الفونولوجيّةِ الّتي تطرّقنا إليها أعلاه من منعِ التقاءِ السّاكنين أو منع التقاءِ المُتحرّكينِ، مثل ذلك جمع المُذكّر من اسم الفاعل "مْعَلِّم" مثل "مْعلْمِين"، فتسقط الشّدّة من اللّام وتُستبدل بالسُّكونِ منعًا لالتقاءِ مُتحرّكينِ.

***

الحاضرُ التّامّ

وهُوَ الزّمنُ الّذي يدُلُّ على حدثٍ ماضٍ ما اكتمل دون أثره، أي أُثرُهُ لا يزالُ حاضرًا في الحالِ. ولذا، فإنّ هذا الزّمنَ يُقابِلُ من حيثُ دلالتِهِ الحاضرُ التّامّ Present perfect في الإنجليزيّةِ. إنّ الحاضرَ التّامّ في الإنجليزيّة يضارعُ في تركيبِه أزمنةِ الماضي بسيط الدّلالة في اللّغاتِ الرّومانسيّةِ، فهوَ يتركّبُ من فعلِ المُلكيّةِ To have واسمُ المفعولِ Past participle، بيد أنّ اللّغاتِ الرّومانسيّةَ (وأيضًا غيرُها من اللّغاتِ الهندو-أوروبيّةِ) وظّفت هذا التّركيب للدّلالةِ على الماضي البسيط، ولم تُخصّصه للدّلالة على ما بقي أثرًا من حدثٍ ماضٍ. فيما توظّفُ الشّاميّةُ العربيّةُ اسم الفاعل العامل من الفعلِ للدّلالة على الحاضرِ التّامّ، جانبًا عن دلالاتٍ زمنيّةٍ أخرى لاسمِ الفاعلِ قد بيّناها في بابِ المُضارعِ المُستمرّ.

يقولُ ابنُ يعيشَ في شرحِ المفصّل: "اعلم أن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى"[68]. فاسمُ الفاعلِ في العربيّةِ هُو اسمٌ مُشتقٌّ من الفعلِ، ولذا ضارَعَ الفعلَ غيرَ التّامّ في حركاتِهِ، فالفعلُ المُجرّدُ الثّلاثيُّ يكونُ اسمُ فاعلِه على وزنِ فاعلٍ (وقد يطرأ بعض التّغييراتِ إن لم يكُن الفعلُ سالمًا)، ككَتَبَ كاتِبٌ، والفعلُ المُزيدُ يُبنى وفقًا لصورةِ الفعلِ غيرِ التّامّ عبر إبدالِ ياءِ المُضارعةِ (لضميرِ الغائبِ المُفردِ) بالميمِ، ككَاتَبَ يُكاتِبُ مُكاتِبٌ. أمّا من جهةِ المعنى، فيدلُّ، كالفعلِ الحاضر، على الحالِ والاستقبالِ. عند عملِ اسمِ الفاعلِ عملَ الفعلِ الحالِ والمُستقبلِ، فإنّه إمّا يُنوّنُ أو يقترنُ بأداة الألفِ واللّامِ الموصولةِ (أي الّتي تفيدُ الصّلةَ لا التّعريف)، نحو: "هذا ناهلٌ عِلمًا"، أو "هذا النّاهلُ علمًا"، فهي بمقامِ "هذا الّذي ينهلُ علمًا". وقد يزولُ التّنوينُ وبذلك يصبحُ اسمُ الفاعلِ مُضافًا، والمُضاف إليهِ مخفوضًا غير أنّه منصوبٌ في الحكمِ[69]، نحو: "كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ" (العنكبوت: 57). تعملُ صيغُ المبالغةِ عملَ اسمِ الفاعلِ أيضًا، فهي أسماءٌ وصفاتٌ مُشبّهةٌ باسمِ الفاعلِ.

إذًا لا يعملُ اسمُ الفاعلِ عملَ الفعلِ إن كان مُضافًا، ولو كان الحكمُ مُخالفًا للظّاهرِ، مثلما يقولُ ابنُ يعيش في خصوصِ الآيةِ الآنفة الذّكرَ. أيضًا، إنّ اسمَ الفاعلِ لا يدلُّ إلّا على الحالِ والاستقبالِ، وليدلَّ على المضي، عليه أن يكونَ مُضافًا لا يعملُ عمل الفعلِ، فلا مُضارعة بين الفعلِ الماضي وبين اسمِ الفاعلِ، مثل: "هذا هابطُ الشّامِ أمس". في تلك الحالِ، لا يجوزُ أن تقترن "ال" الموصولة في اسمِ الفاعلِ كما في الحالِ، فاسمُ الفاعلِ مُضافٌ بحكمِ الاسميّةِ، ولا يجب أيضًا تنوينه والنّصب به، أو تعريف اسم الفاعلِ المُضاف بالألف واللّامِ، كما في الحالِ والاستقبالِ. فعند المدرسةِ البصريّةِ، اسمُ الفاعلِ الّذي يدلُّ على المضي يكونُ كالإضافةِ المحضةِ (المعنويّةِ). فيما ذهب الكسائيُّ وجُمهورُ الكوفيّين عامّةً، إلى جوازِ دلالةِ اسمِ الفاعلِ على المضي، وبل أسموهُ "فعلًا دائمًا"، لكونِهِ يعملُ في الأزمنةِ جميعِها، واستدلّوا على بعض ما جاءَ من كلامِ العربِ، والّذي سنوفي ذكره أدناهُ[70].

في العبريّةِ الحديثةِ، يختصُّ اسمُ الفاعلِ הצורה הבינונית في الدّلالةِ على الفعلِ الحاضرِ، فهُو لا يدلُّ على الاستقبالِ أو المضي، وليست صورةً من الصّورِ الأخرى من الأفعالِ بمُكنتِها أن تدلَّ على الحالِ، حتّى أنّ لفظةَ "בינוני"، في العبريّةِ الحديثةِ، أصبحت مُرادفةً للفعلِ المُضارعِ، ما جعل العديدُ من المناهجِ التعليميّة العبريّة الحديثةِ تبوّبها مع الأفعالِ. إنّ الكلمةَ "בינוני"، الّتي تعني "أوسط"، ترجعُ إلى كونِ اسمِ الفاعلِ يقعُ بين الفعلِ والاسمِ، إذ هُو ما

[68] ابن يعيش، ج4، 84.
[69] ابن يعيش، ج4، 85.
[70] ابن يعيش، ج4، 101.

فوقَ الاسمِ وما دونَ الفعلِ. إنّ توظيفَ اسمَ الفاعلِ للحالِ في العبريّةِ الحديثةِ هُوَ تخصيصٌ واضحٌ لدلالةِ اسمِ الفاعلِ المُتشعبةِ في القديمةِ منها.

إنّ اسمَ الفاعلِ ينضوي تحت بابِ الاسمِ، وهُوَ بذلك اسمٌ، وفي غيرِ مُكنتِهِ أن يدلَّ على صورةٍ زمنيّةٍ أو صيغةٍ زمنيّةٍ من ذاتِهِ[71]، بل يتعلّقُ بفعلٍ آخرَ، كما يؤكّدُ المُستشرقُ اللُّغويُّ الألمانيُّ Gesenius. أمّا مُضارعتُهُ للفعلِ فتكمُنُ في أنّهُ، على خلافِ الصّفةِ الّتي تقتصرُ للحالِ الثّابتةِ ولتوصيفِ الجوهرِ، فإنّ اسمَ الفاعلِ كاسمٍ يدلُّ على عدمِ الانقطاعِ في الفعلِ، لا على صفةٍ ثابتةٍ. أمّا دلالتُهُ الزّمنيّةُ، بوسعِها أن تدلَّ على مختلفِ الأزمنةِ والصّيغِ، وهذه الدّلالةُ لا تُحدّدُ إلّا بالرُّجوعِ إلى السّياقِ[72]، وهاك بعضٌ ممّا أوردَهُ جيسينيوس:

1. <u>الحالُ:</u> وفيهِ وجهان، المُضارعُ البسيطُ، والحالُ غيرُ المنقطعِ (المُستمرّ). وفي الأوّلِ، مثل قولِ يهوه لآدم وحواءَ (تك 5:3): " וְהְיִיתֶם כֵּאלֹהִים **יֹדְעֵי** טוֹב וָרָע"، وهنا اسمُ الفاعلِ مُضافٌ لفظًا ومنصوب محلًّا. المُضارعُ البسيطُ يظهرُ في الكثيرِ من المواضعِ في التّناخِ. أمّا الحالُ المستمرُّ، فمثل قولِ يهوه لفرعونِ مصرَ (خر 17:9): "עוֹדְךָ **מִסְתּוֹלֵל** בְּעַמִּי לְבִלְתִּי שַׁלְּחָם"، وعود ظرفُ زمانٍ يدلُّ على عدمِ الانقطاعِ.
2. <u>المضي:</u> مثل قولِ يعقوبُ بن إسحاقَ (تك 10:32): "יְהוָה **הָאֹמֵר** אֵלַי שׁוּב לְאַרְצְךָ וּלְמוֹלַדְתְּךָ וְאֵיטִיבָה עִמָּךְ"، أو في "כַּאֲשֶׁר עָשִׂיתָ לְסִיחֹן מֶלֶךְ הָאֱמֹרִי **אֲשֶׁר** יוֹשֵׁב בְּחֶשְׁבּוֹן". يذكرُ جيسينيوس مواضعَ أخرى والّتي رأينا بِها أحوال في حكايةِ الماضي، مثل (تك 1:19): " וַיָּבֹאוּ שְׁנֵי הַמַּלְאָכִים סְדֹמָה בָּעֶרֶב וְלוֹט **יֹשֵׁב**".
3. <u>الاستقبالُ:</u> ويظهرُ هذا الزّمنُ في مواضعَ كثيرةٍ، خاصّةً في أسفارِ النُّبوءاتِ. مثل قولِ يهوه في مثلِ الكرمةِ (إش 5:5): "וְעַתָּה אוֹדִיעָה נָּא אֶתְכֶם אֵת אֲשֶׁר אֲנִי **עֹשֶׂה**".

يُشيرُ جيسينيوس أيضًا إلى إعمالِ اسمِ الفاعلِ، فهُوَ يحتوي على سمةٍ من سماتِ الفعلِ، في كونِهِ يدلُّ على حدثٍ وأيضًا على زمنٍ (والّذي يُعيّنُ وفقًا للسّياقِ). ولذا قد ينصِبُ مفعولًا بواسطةِ الحرفِ את، نحو: "מסרב **את** הדרישה"، أو يتّخذُ ضميرًا منصوبًا، نحو: מסרבו، وكما في العربيّةِ، من الجائزِ اقترانِهِ بأداةِ التّعريفِ "ה" (والّتي تدلُّ على الصّلةِ لا التّعريفِ). سمةٌ أخرى هي هجرُ اسمِ الفاعلِ لحروفِ الجرّ الّتي تلحقُ الأفعالَ اللّازمةَ، مثلًا: "יורדי הבור" أي "النّازلونَ البئرَ". في الجملةِ الأخيرةِ، التّركيبُ العبريُّ لا يتكوّنُ من اسمِ فاعلٍ ومفعولٍ بِهِ، بل من اسمِ فاعلٍ مُضاف ومُضاف إليه، حيثُ اسمُ الفاعلِ موظّفٌ في هذا التّعبير كمُضافٍ، ومع هذا، إنّ الوظيفةَ النّحويّةَ تلك لا تغيّرُ من كونِ المُضافِ إليهِ منصوب محلًّا على أنّه مفعولٌ لاسمِ الفاعلِ، كما يؤكّدُ على ذلك جيسينيوس.

كما ذُكرَ أعلاهُ، إنّ الكوفيّين قد قالوا بجوازِ إعمالِ اسمِ الفاعلِ الدّالّ على الماضي، تمامًا كما ذهب جيسينيوس فيما يخصُّ اسم الفاعلِ في العبريّةِ الكلاسيكيّةِ. لقد استدلَّ الكوفيّون في شيءٍ من كلامِ العربِ، كالآيةِ في (الكهف 18): "وَكَلْبُهُمْ **بَاسِطٌ** ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ"، ففنّد البصريّون ذلك بقولِهم أنّ اسمُ الفاعلِ واقعٌ في حالٍ في روايةٍ ماضيةٍ. وأمّا في قولِهم: "الضّاربُ زيدًا أمسَ"، فردّ البصريّون على أنّ الألف واللّام للصّلة، والصّلة لا تدخُل إلى على الفعلِ،

[71] Gesenius, Wilhelm. 379.
[72] Gesenius, Wilhelm. 380.

ولذا عمل اسم الفاعلِ. أيضًا استدلّ الكوفيّون بنصبِ المفعولِ بهِ الثّاني، كما في: "هذا مُعْطِي زيدٍ **درهمًا** أمس"، فيما ادّعى البصريّون أن النّاصب هنا عاملٌ معنويٌّ مُقدّرٌ. إنّنا نرى بذلك أنّ المُشاحّةَ حول إعمالِ اسمِ الفاعلِ الدّالّ على الماضي، في النّحوِ القديمِ، دائريّةٌ وتكادُ أن تكونَ اختلافًا في الاصطلاحِ والمُسمّياتِ؛ إذ كونُ اسمُ الفاعلِ يدلُّ على المضي دلالةَ الفعلِ المُضارعِ عليه في الراويةِ الماضيةِ، لا يُغيّرُ أمرًا في إعمالِهِ في الماضي، فضلًا أنّ الجدالَ حول كونِ اسمِ الفاعلِ ماضيًا أو حالًا في الآيةِ "وَكَلْبُهُمْ **بَاسِطٌ** ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ" ضربٌ من مغالطةِ المُصادرةِ. أيضًا إنّ الألف واللّام الدّالّة على الصّلةِ لا تدخُلُ إلّا عمّا دلَّ على زمنٍ، أي فعلٍ، وهي لا تدخُلُ على الأسماء فتحيلها أفعالًا أو أسماء فاعلين عاملة، بل إنّ دخولَها على اسمِ الفاعلِ دلالةٌ على عملِهِ عملَ فعلِهِ، إلّا أنّ المدرسةَ البصريّةَ عكست في ذلك السّبب والنّتيجة. وفيما يخصُّ العلّة المقدّرة فأوفينا ذكرها في تمهيدِ هذا البحثِ. ليس من الغريبِ إذًا أن يكونَ اسمُ الفاعلِ ذا دلالةٍ ماضيةٍ، خاصّةً أنّ هذا ما قد شهدناه في العبريّةِ التّوراتيّةِ منها، وهذه الميزةُ تُرافقُ ظاهرةً شائعةً في الكثيرِ من اللّغاتِ الأخرى (والّتي تتميّزُ بها اللُّغات المطروحة)، والّتي تُدعى Zero-copula، وتمتازُ هذه اللّغاتِ في كونِ اسمِ الفاعلِ (أو اسم المفعولِ) بها يُقعّدُ، فيدلُّ على فعلِهِ ويعمل عملَه، وبل إنّه قد يتطوّرُ حتّى يُحصَرُ في الدّلالةِ الفعليّةِ، كما في الرّوسيّةِ واللُّغاتِ السلافيةِ الأخرى.

إنّ ظاهرةَ افتقارِ اللّغةِ إلى رابطٍ نحويٍّ Copula بين المُسندِ إليه وبين المُسندِ الاسمِ (الخبر) تُدعى Zero-copula. يتمثّلُ الرّابطُ النّحويُّ بِفعل الكينونةِ في اللُّغات الهندو-أوروبيّةِ، ويمتازُ في قسمٍ واسعٍ منها بكونِهِ شاذّ التّصريفِ، كما الأفعالُ الّتي يكثُرُ استعمالُها. في هذه اللُّغاتِ، لا يجوزُ الإخبار عن المُسندِ إليه بلا رابطٍ كالفعلِ To be في الإنجليزيّةِ أو Essen في الألمانيّةِ. بينما، قسمٌ واسعٌ من اللُّغاتِ السلافيّةِ والسّاميّةِ وغيرها، تتميّزُ في مُكنتِها عن الرّبطِ المُباشرِ بين المُسندِ إليهِ وخبرِهِ Predicate، مثل: "هُوَ فتى" في العربيّةِ، و"он мальчик" في الرّوسيّة. هذه اللُّغاتُ إذًا تُجيزُ ارتباطُ اسمِ الفاعلِ الخبرِ بالمُسندِ إليهِ بلا أن يتوسّطَهما رابطٌ، أي كحالِ المُسنداتِ الأخرى. ونظرًا لأنّ اسمَ الفاعلِ هُوَ ما فوقَ الاسمِ ودونَ الفعلِ، ولأنّ تركيب المُسندِ إليه واسم فاعلهِ يُضارعُ تركيبَ المُسندِ إليهِ والفعل، إذ كلاهما لا يختلفانِ في المبنى النّحويّ – نظرًا لذلك، قد ينضوي اسمُ الفاعلِ قياسًا تحت بابِ الأفعالِ، كما في العبريّةِ الحديثةِ والرّوسيّةِ. مثلًا، اسمُ الفاعل اللّاميُّ l-participle في الرّوسيّةِ الحديثةِ أصبح مُرادفًا للفعلِ الماضي، وتعدُّه كثيرٌ من كتب القواعدِ الرّوسيّةِ من جملةِ الأفعالِ، مع أنّه يرجعُ تاريخيًّا، كما الفعلُ المضارع في العبريّةِ الحديثةِ، إلى مُشتقٍّ، وما ونى يتصرّف كاسمٍ مشتقٍّ لا كفعلٍ. غير أنّ اسمَ الفاعلِ اللّاميّ هذا، على خلافِ ما حدث في العبريّةِ، فقد كلَّ دلالاتِهِ الاسميّةِ، واختصَّ في المضي. ودونك جدولًا لتصريفِ الفعلِ Знать (أن يعرف) والّذي يظهرُ فيهِ تصريفِ الفعلِ حسب الجنس والعددِ (كما الاسم)، ما يُشبهُ في ذلك الفعلِ الحالِ في العبريّةِ:

المُفردُ المُؤنّثُ	المُفردُ المُذكّرُ	المُفردُ المُحايدُ	الجمعُ
Знала	Знал	Знало	Знали

أيضًا في السّاميّةِ العربيّةِ، تطوّرَ اسمُ الفاعلِ ليدلَّ على المضي، أي الحاضر التّامّ تحديدًا، وعلى دلالاتٍ زمنيّةٍ أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يُساهمُ اسمُ الفاعلِ في بناءِ أزمنةٍ وصورٍ زمنيّةٍ عديدةٍ، كان فعلًا مُساعدًا، كما في: عمّال، وقاعد، وباقي، أو كفعلٍ مصرّفٍ.

من بينِ الأفعالِ المُساعدةِ غيرِ العاملةِ الّتي تدخُلُ على اسمِ الفاعلِ (على الحاضرِ التّامّ)، هي الفعلُ "صَار"، وهو غيرُ عاملٍ لأنّه لا يُضفي دلالةً جديدةً على اسمِ الفاعلِ، بل يصفُهُ. هذه الدّلالةُ هي الماضي القريب، أي يدلُّ على حدوثِ فعلٍ ماضٍ على خلافِ المترقّبِ، أو الحُدوثُ للتّوّ، نحو: "صار ماكل قبل ما أوصل". ثمّة تركيبٌ مُخصّصٌ لتلك الدّلالةِ في الفرنسيّةِ أيضًا ويُدعى Passé recent، أي الماضي القريبُ، وهُو لا يعُدُّ من جملةِ الأزمنةِ. يتكوّنُ هذا الزّمنُ من فعلِ الجيئةِ Venir de وثُمّ مصدر الفعل Infinitive، نحو: "Il **vient de** manger avant que je ne vienne". إذًا الفعلُ "صار" في هذا التّركيبِ الشّاميّ يُقابلُ "للتّو" في العربيّةِ الفصيحةِ المعياريّةِ، أو "כבר" في العبريّةِ، وهي ظرف زمانٍ תיאור פועל. بل إنّ اللّهجاتِ العامّيّةَ الفلسطينيّةَ داخل أراضي 48، تميلُ إلى وضعِ ظرف الزّمان "כבר" مع هذا التّركيبِ، نحو: "صار כבר مخلّص" وهي بالطّبع من الدّخيلِ الحديثِ على اللُّغةِ. وإنّ ظرفَ الزّمنِ כבר يكونُ، كغيرِهِ من الظّروفِ، ذا انتقاليّةٍ نحويّةٍ عاليةٍ.

***

الماضي الظّنّيّ[73]

الماضي الظّنّيّ هُوَ الماضي الّذي يدلُّ على حدثٍ غير مؤكّدٍ أو ذي احتماليّةٍ ضئيلةٍ أو حدثٍ كان مُبهمًا. والظّنّ هُنا هُوَ الصّيغةُ الظّنيّةُ Dubitative mood، لا الصّيغةُ الظّنّيّةُ Subjunctive mood، فالأخيرةُ صيغةٌ تدلُّ على الأحداثِ ظنّيّةِ الدّلالةِ والافتراضيّةِ، أي الّتي لم تتحقّق ويُفترضُ تحقّقها من خلالِ التّمنّي والخشية والدُّعاءِ وغيرِهِ، فيما الصّيغةُ الأولى تدلُّ على ظنّيّة الحدثِ نفسِهِ، من حيثُ إنّ احتماليّةَ حدوثِهِ غير مؤكّدةٍ أو مُبهمةٌ أو هو غيرُ متوقّعٍ.

يتركّبُ هذا الزّمنُ من اسمِ الفاعلِ المُساعدِ من الفعلِ "بقى" أي باقي، وثُمّ يلحقه اسمُ الفاعل للفعلِ، نحو: "باقي رايح". من حيثُ المعنى، التّركيبُ الأخيرُ يُرادفُ الفعل الماضي "راح"، بيد أنّهُ في صيغةٍ ظنّيّةٍ. فهي تدلُّ على أنّ واقعيّة الفعلِ، بالنّسبةِ إلى المتحدّثِ، تعتمدُ على وقائعَ قد عرفها، إذ الصّيغة ليست قطعيّةً، لأنّ المعرفة الشخصيّة لا تُطابقُ موضوعها، بل هي تعتمدُ على وقائع أو حقائق وَعاها الشخص بعد وقوعِ الفعلِ. في اللُّغاتِ الّتي لا توظّفُ زمنًا خاصًّا للماضي الظّنّيّ، يتمّ استخدامُ أحوال أو أشباه جمل للدّلالةِ على ظنّيّة الحدث، مثلًا، في الإنجليزيّة، يتمّ التّعبير عن هذه الظّنيّة بواسطة أحوال مثل apparently أو التّركيب "to be said that"، ما يرادف "الظّاهر" في السّاميّةِ العربيّةِ، أو "כנראה" في العبريّةِ الحديثةِ. في المقابل، توظّفُ الفرنسيّةُ الماضي الشّرطيّ Conditionnel passé في الظّنّيّة Dubitativeness. يتكوّن الماضي الشّرطيّ من الفعلِ المُساعدِ Avoir في المُضارعِ الشّرطيّ واسم المفعول Passé participe من الفعلِ، مثل:

Il **aurait élagué** tous les arbres hier.

<u>اللّهجة الفلسطينيّة في المثلّث:</u> مبارح، **باقي مجذّب** كلّ الشّجر.

<u>العربيّةُ الفصيحةُ:</u> **على ما يبدو**، قد **قلّم** البارحة جميعَ الشّجرِ.

إنّ هذا التّركيبَ لا يدخُلُ على الضّميرِ المُتكلّمِ، وهذا نظرًا إلى صيغتِهِ الظّنّيّةِ، إلّا في الاستفهامِ البلاغيّ، نحو: "أنا الّي باقي كاتبُه؟"، فالصّيغةُ في الاستفهامِ البلاغيّ ظنّيّةٌ ولِذا جازَ استخدامُ الضّميرِ المُتكلّمِ بها. إنّ الصّيغَ في اللُّغاتِ هي إحدى المفاهيم الّتي تُحصَرُ لضمائرَ مُعيّنةٍ، كما أنّ الأمرَ في اللُّغاتِ السّاميّةِ الوسطيّةِ مخصّصٌ للغائبِ.

وقد يسبقُ التّركيبُ الحرفَ "كِنّ(ضمير)" (< كأنَّ) أو "كِنُّه"، وهو حرف يعودُ إلى الحرفِ المُشبّهِ بالفعلِ النّاسخِ (ينصُبُ اسمَه ويرفعُ خبرَهُ) "كأنَّ"، ولا يجوزُ ألّا يتّصلَ بضميرٍ ولو كان المُسندُ إليه ظاهرًا، بيد أنّه يجوز أن يتّصلَ بهاءِ الغيبةِ بلا أن يتلاءمَ أو يتصرّفَ وفقًا للمُسندِ إليهِ. كِنّ()، في السّاميّةِ العربيّةِ، لا تدلُّ على التّشبيه ولا تقتضي مُشبّهًا ومُشبّهًا بِهِ كما في العربيّةِ، بل هي تدلُّ على الاحتمالِ والرّيبةِ، وتجعلُ من الجملةِ الاسميّةِ أو الفعليّةِ ظنّيّة الدّلالة. عند دخولِ كِنّ() على الماضي البسيطِ، يُصبحُ الماضي البسيط ماضٍ ظنّيًّا، نحو: "كنُّه باقي ماكل" أي "لرُبّما أكل". في الإنجليزيّةِ، شبه الفعلِ "May" يقابلُ الحرف كنّ()، وفي الفرنسيّة يُمكِنُ الاكتفاء في الماضي الشّرطيّ للدّلالةِ على صيغةٍ كتلك. على سبيل المثال:

He **may had eaten** before he came.

كنّو باقي ماكل قبل ما أجى.

[73] هذا الزّمنُ من بين أزمنةِ السّاميّةِ الجنوبيّةِ وليس ما يُضارعه في السّاميّةِ الشّماليّةِ أو اللّهجات الّتي توظّفُ "كان" كفعلِ الكينونةِ.

أيضًا، من الجائزِ إدخالُ اسمِ الفاعل "باقي" على الفعلِ المُضارعِ المنصوبِ، وبذلك يتكوّنُ الماضي المُستمرّ الظّنّيّ، أي يجعلُ صيغةَ الماضي المتسمرّ ظنّيّةً، نحو: "باقي يروح" وغيره الّذي يخرجُ عن الصّيغةِ القطعيّةِ.

يُستخدمُ في الشّاميّةِ الشّماليّةِ اسمُ الفاعلِ "كاين" من الفعلِ "كان"، وهو ينقلُ فعلَ الكينونةِ من الصّيغةِ القطعيّةِ إلى الصّيغةِ الظّنّيّةِ، بيد أنّه لم يتمّ تقعيده كاسمِ فاعلٍ مُساعدٍ. من الواضحِ إذًا أنّ دلالةَ اسمِ الفاعلِ من فعلِ الكينونةِ هي سابقةٌ على التّركيبِ الظّنّيّ، وقد دخلت على اسمِ الفاعلِ لتدلَّ على ماضٍ ظنّيّ أو حاضرٍ تامٍّ ظنّيٍّ (فأسماءُ الفاعلين لا تدخُلُ على الأفعالِ الماضيةِ).

***

الماضي الأتمّ

لقد تطرّقنا في فصلِ الزّمنِ التّامّ إلى الماضي الأتمّ Pluperfect في الشّاميّةِ الشّماليّةِ وإلى دلالتِهِ. ينقسمُ الماضي الأتمّ، من حيثُ الصّورةِ Aspect، إلى بعيدٍ وقريبٍ. فالماضي الأتمُّ القريبُ هو الماضي الأتمّ الّذي يُعبّر عن حدثٍ قد تحقّق قبل وقتٍ قصيرٍ بالنّسبة إلى حدثٍ آخر، فيما الأتمُّ البعيدُ لا يُعبّرُ عن المُدّةِ الزّمنيّةِ بين الحدثين الماضيين.

الماضي الأتمّ البعيد

يتكوّنُ هذا الماضي من الفعلِ المُساعدِ "كان" أو "بقى" واسم الفاعلِ، ويدلُّ على حدثٍ سبق حدثًا آخر بلا التّعبير عن المدّةِ الزّمنيّةِ بينهما كما في الماضي الأتمّ القريب، وهو يُطابق بذلك الماضي الأتمّ في اللُّغاتِ الهندو-أوروبيّة. في الإنجليزيّةِ، يتكوّنُ هذا الماضي من الفعلِ المُساعدِ في الماضي البسيطِ Had والمُشتقّ الثّالث Past participle، وهذا تّركيبٌ مشتركٌ مع اللُّغاتِ الرّومانسيّةِ.

“She came to us for the summer, and she brought sixteen roubles she **had earned** by lessons...”

العربيّة الشّاميّة: "إجِت لعنّا بالصّيفيّة، وجابت ستّ-اشر روبل **كانت حايفة** عليهن من الدّروس..."

من الممكنِ أن يتمَّ استخدامُ هذا الزّمن بلا أن يُذكرَ حدثٌ ماضٍ آخر، أي بلا تعلّقٍ مع حدثٍ معيّنٍ، بل يتعلّق بسياقٍ زمنيٍّ ماضٍ، والّذي قد يتمُّ التّعبير عنه بكلماتٍ مُرادفةٍ إلى: ساعتئذٍ، يومئذٍ، آنئذٍ وغيرها... نحو: "يوميتها، **بقيت ماكل** كْتير" أي "يومئذ، **كنت قد أكلتُ** كثيرًا".

قد يدخُلُ فعل الكينونةِ على اسمِ فاعلٍ، وهذا لا يعني بالضّرورةِ أنّ الزّمنَ هو أتمّ. فاسمُ الفاعلِ لا يدُلُّ فقط على الحاضرِ التّامّ، بل من بين دلالتِهِ الّتي تطرّقنا إليها كانت في بابِ المُضارعِ التّامّ، أي دلالة المُضارع المُستمرّ، ولذا قد يكونُ هذا التّركيبُ تابعًا إلى الماضي المُستمرّ، وهذا مثل: "كان رايح".

***

الماضي الأتمّ القريب

تمتازُ اللّهجةُ الفلسطينيّةُ القرويّةُ في المثلّثِ، بوجودِ زمنٍ مركّبٍ من فعلين مُساعدين بلا ندٍّ لهُ في اللّهجاتِ الشّاميّةِ الأُخرى. هذا الزّمن يتكوّنُ من فعل الكينونةِ "بقى" والفعل "صار"، متعاقبان ومُصرّفان بالزّمنِ الماضي وفقًا للفاعلِ في الجُملةِ، وثُمّ يتلو الفعلان المُساعدان اسم الفاعلِ من الفعلِ المُصرّفِ، أي كالتّركيبِ التّالي: بقى + صار + فعل. كما في كلّ صورةٍ أتمّ Pluperfect، يدُلُّ هذا الزّمن على حدثٍ طرأ قبل حدثٍ آخرَ (أي الحدثُ الأتمّ)، فالحدث الأوّل والأكثر قدمًا هُو الحدثُ صاحب تركيبِ الماضي الأتمّ، وأمّا الحدثُ الآخر فالماضي البسيط. إنّه كما قد تبيّن من الأزمنةِ المذكورة أعلاه، فعل الصّيرورة قد تمّ توظيفه في الماضي الشّروعيّ للدّلالةِ علَى التّعاقبِ بينَ حدثين، إذ يدُلّ الفعل صار على السّببيّة والتّعاقب؛ ومن هُنا إنّ فعلَ الكينونةِ "بقى" هُوَ دخيلٌ على تركيبِ "صار + اسم الفاعل"، ووظيفتُهُ هو إحالة التّركيبِ إلى الماضي، وبما أنّ الأخيرَ ماضٍ، فهو يحيلُ إلى "الماضي الأتمّ". إذًا دلالةُ هذا الزّمنِ ليست فقط تامّة Pluperfect، بل هي أيضًا ذات دلالةٍ نسبيّةٍ، وتدلُّ على أنَّ الحدث الأتمَّ قد حدث للتّوَ قبل الحدث المتأخّر، مُتأصّلةً في تركيبِ صار واسمِ الفاعلِ، أي الماضي القريب. على سبيلِ المثال: "بسّ إجوا، **بقيت صُرت نايم**". في الشّاميّةِ الشّماليّةِ، يتمُّ صياغةُ دلالةٍ كتلك عن طريقِ تركيبِ الماضي الأتمّ من "كان

والفعل الماضي"، أي نحو: "بسّ إجوا، كُنت نِمِت". يجوزُ أن يتوسّطَ الفاعلُ الفعلين المُساعدين "بقى" و"صار"، وذلك لأنّ بقى هي فعل ناقص داخل على الجُملةِ، مثل: "بقى الزّلمة صار قالط".

كما سبق الذّكرُ، إنّ هذا الزّمنَ غير مُتواجِدٍ فِي اللّهجاتِ الشّاميّةِ الأخرى من جهةِ الصّيغة والدّلالة. لكن يظهَرُ في اللُّغةِ الفرنسيّةِ زمنًا يتماهى بتركيبِهِ ودلالتِهِ مع ذلك الّزمنِ الماضي الأتمّ النّسبيّ الّذي تتميّزُ بِهِ اللّهجة الفلسطينيّة في المثلّثِ – هذا الزّمنُ يُدعى temps surcomposé. في الحقيقة، هذا الزّمن نادر الاستعمالِ، بيد أنّه شائعٌ في جنوبِ فرنسا. وعلى خلافِ الأزمنةِ الأخرى في الفرنسيّة فهذا الزّمنُ يتركّبُ من فعلين مُساعدين، وهُما فعل المُلكيّة Avoir في تصريفِهِ بالمُضارعِ البسيطِ ويتلُوهُ فعل الملكيّة عينه كمشتقٍّ Participe passé (بلا تلاؤمٍ مع الفاعلِ)، وثُمّ الفِعلُ كمشتقٍّ أيضًا. ودونك مثالٌ في الفرنسيّة والفلسطينيّة القرويّةُ: -

Après les convives **ont eu mangé**, je suis allé à la maison.

روّحت عالدّار، بعد ما الضيوف **بقوا صاروا ماكلين**.

كما في الفلسطينيّةِ القرويّةِ، يتمُّ استخدامُ هذا الزّمنِ عندما يتحقّقُ حدثٌ ماضٍ مُباشرة بعد حدثٍ ماضٍ آخرٍ، فهُو إذًا يدُلُّ على المُباشرةِ في الحُدوثِ. بالإضافة إلى ذلك، في اللّغةِ الألمانيّةِ ثمّة زمنٌ مشابهٌ أيضًا لذلك الّذي في الفرنسيّة والفلسطينيّة الرّيفيّة، وهو زمن Doppeltes perfekt, وهذا الزّمنُ أيضًا يُعدُّ عامّيًّا ومحكيًا في لهجاتٍ معيّنةٍ (ويُستخدمُ في اللّهجةِ النّمساويّةِ والألمانيّة الجنوبيّة) مثلما في الفرنسيّةِ.

***

المَرَاجِعُ

Christian, L. (2010). **Thoughts on grammaticalization**. Berlin: Language Science Press.

Feghali, M. (1929). **Synatxes des parler arabes actuels du Liban.** Paris: Imprimerie nationale.

Gesenius, W. (1909). **Hebrew Grammar**. Oxford: Oxford University Press.

Grevisse, M. et Goosse A. (2004). **Le bon usage** (14e édition). Louvain-la-Neuve : De Boeck.

Rubin, A. 2005. **Studies in semitic grammaticalization.** Winona lake, Indiana: Eisenbrauns.

ابن جنّي، عُثمان. (؟). **الخصائص**. القاهرة، مصر: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

ابن خلدون، عبد الرحمن. (2010). **مقدّمة ابن خلدون**. القاهرة، مصر: دار الفجر للتّراث.

ابن يعيش، يعيش. (2001). **شرح المفصل للزّمخشري**. بيروت، لُبنان: دار الكُتب العلميّة.

الأنباريّ، محمّد. (2002). **الإنصافُ في مسائلِ الخِلافِ بين البصريّين والكوفيّين**. القاهرة، مصر: مكتبة الخانجيّ.

الأنصاري، عبد الله. (1964). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. دمشق، سورية: دار الفكر.

الذّهبيّ، شمس الدّين. (2006). **سير أعلامِ النُّبلاءِ**. القاهرة، مصر: دار الحديث.

السّيرافيّ، حسن. (2008). **شرح كتاب سيبويه**. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

الشّنتمريّ، يوسف. (2005). **النُّكت في تفسير كتابِ سيبويه**. بيروت، لُبنان: دار الكتب العلميّة.

فريحة، أنيس. (؟). **معجم الألفاظ العامّيّة في اللّهجة اللّبنانيّة**. جونية، لبنان: مطبعة المرسلين اللّبنانيين.

القرطبيّ، أحمد. (1947). **الرّدّ على النُّحاة**. القاهرة، مصر: دار الفكر العربيّ.

الكفرنيسيّ، بولس. (1929). **غرامطيق اللّغة السّريانيّة الآراميّة**. بيروت، لبنان: مطبعة الاجتهاد.

مُبارك، مُبارك. (1995). **معجم المُصطلحات الألسنيّة**. بيروت، لُبنان: دار الفكر اللُّبنانيّ.

المُبرّد، محمّد. (؟). **المُقتضب**. بيروت، لُبنان: عالم الكُتب.